جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٣٧)

مشكلات صناعة الألبان فى مصر

مارس
١٩٨٨

(بسم الله الرحمن الرحيم)

مقدمة :-

يمثل الانتاج الحيواني احد المكونات الاساسية للانتاج الزراعي بجمهورية مصر العربية ، حيث بلغت القيمة النقدية للانتاج الحيواني في عام ١٩٨٤ حوالي ٢٨٣٩ مليون جنيه بالاسعار الجارية وذلك يمثل نحو ٣١٪ من القيمة النقدية لاجمالي الانتاج الزراعي البالغ نحو ٩١٧١ مليون جنيه خلال نفس العام .

وتعتبر الالبان من اهم مكونات الانتاج الحيواني ، حيث ساهمت بنحو ٣٥٪ من اجمالي القيمة النقدية للانتاج الحيواني خلال عام ١٩٨٤ ، فقد قدرت القيمة النقدية لانتاج الالبان خلال ذلك العام بحوالي ٩٩٣ مليون جنيه بالاسعار الجارية .

واللبن فضلاً عن اهميته الاقتصادية يعتبر غذاء شبه كامل ، حيث يحتوي علي العديد من العناصر الغذائية الهامة لنمو وحيوية وحياة الانسان لاحتوائه علي الاحماض الامينية والدهنية الضرورية ، فضلاً عن احتوائه علي الاملاح المعدنية والفيتامينات اللازمة للجسم ، كما يعتبر اللبن ايضا ماده خام لكثير من الصناعات الغذائية كالزبد والجبن والمسلي وغيرها .

ورغم الاهمية الكبيرة للالبان فإن جمهورية مصر العربية اصبحت تعاني من عجز الانتاج المحلي للوفاء باحتياجات الاستهلاك ، فالإنتاج المحلي من الالبان لايغطي حاليا اكثر من ثلثي الاحتياجات فقط بعد ان كان هناك شبه اكتفاء ذاتي منذ عشر سنوات مضت ، ويرجع ذلك الي الارتفاع الكبير في معدل الاستهلاك المحلي من الالبان والذي يزيد عن ثلاثة أمثال معدل النمو السنوي في الانتاج السنوي منها .

وقد لجأت الدولة الي استيراد الالبان ومنتجاتها من الخارج لسد الفجوة بين الاستهلاك والانتاج وبلغت قيمة واردات الالبان عام ١٩٨٥/٨٤ نحو ١٣٢ر٦ مليون جنيه، وعلي الرغم من الزيادة الكبيرة في حجم الواردات من الالبان ومنتجاتها والتي تتعدي المليون طن سنوياً فإن استهلاك الفرد في مصر من الالبان ومنتجاتها مازال منخفضاً بدرجة كبيرة . وفضلاً عن مايترتب علي الاستيراد من اعباء يتحملها ميزان المدفوعات فقد يواكب ذلك تعرض الانسان لبعض المخاطر مثلما اثير حول الالبان الملوثة بالمخلفات الذرية في الآونة الاخيرة .

وعلي الرغم من العجز في الانتاج المحلي من الالبان فإن نسبة كبيرة من المتاح منه لايستهلك بالصورة الاقتصادية والصحية الواجبة ، حيث ترتفع الكميات الموجهة الي رضاعة صغار الماشية والتصنيع المنزلي بالاماكن الريفية . وكذلك التي يتم تسويقها بصورتها الخام في الوقت الذي تقل فيه الكميات الموجهة الي التصنيع بالطرق السليمة . ومن ثم فقد نبعت اهمية هذه الدراسة من خطورة الوضع السابق علي الاقتصاد القومي من جهة وعلي صحة المستهلك المصري من جهة اخري مما يتطلب ضرورة التوسع في انتاج وتصنيع الالبان بالطرق السليمة محلياً.

ويهدف هذا البحث الي التعرف علي المشاكل والمعوقات التي تحول دون تجميع ومعاملة او تصنيع الكميات المنتجة محليا من الالبان وذلك حتي يتم توفير الشروط الصحية بها والقضاء علي التفاوت الكبير في اسعار الالبان علي مستوي المحافظات المختلفة ، هذا فضلا عن امتصاص فائض الالبان لدي العديد من المناطق بدلاً من التخلص منه بطرق غير اقتصادية ، كما يسعي البحث في ضوء ماسبق للتوصل الي مختلف الوسائل والاساليب اللازمة للقضاء علي هذه المشاكل .

واعتمد البحث لتحقيق الهدف المنشود منه علي التحليل الاحصائي والوصفي للبيانات التي تم الحصول عليها من البيانات الرسمية المنشورة والبيانات الميدانية من واقع سجلات شركة مصر للالبان والاغذية ، فضلاً عن الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية للمسئولين بالجهات المعنية بالقطاعين العام والخاص . وحددت فترة الدراسة بالاثني عشرة سنه الاخيرة وهي من عام ١٩٧٤ الي عام ١٩٨٥ وان كان نهاية السلسلة قد تحدد بعام ١٩٨٢ في بعض نقاط البحث نظر لعدم توافر البيانات الاحدث من ذلك التاريخ . هذا وقد واجه الباحث العديد من الصعوبات التي لاتنحصر فقط في القصور الشديد في البيانات الخاصة بموضوع الدراسة ولكن في التناقض الشديد في البيانات التي تعلنها الجهات الرسمية بخصوص نقاط البحث بدءاً من اعداد الثروة الحيوانية وانتاج اللبن بالمحافظات المختلفة وانتاج القطاع الخاص من المنتجات اللبنية المختلفة وانماط الاستهلاك اللبني في مصر وان كان قد تم معالجة ذلك قدر الامكان .

وقد اشتملت الدراسة علي اربعة فصول عدا المقدمة والموجز والتوصيات وهي :-

الفصل الأول : الطاقة الانتاجية والاستهلاكية للالبان ويشمل الطاقة الانتاجية من الالبان والاستهلاك المحلي من الالبان ومنتجاتها وتطور الواردات منها.

الفصل الثاني : الطاقة الانتاجية من منتجات الالبان ويشمل الوحدات المصنعه لمنتجات الالبان وتطور الطاقة الانتاجية منها .

الفصل الثالث : المسالك التسويقية للالبان ومنتجاتها ويتضمن الانماط التسويقية اللبنية ومصادر توريد الالبان ثم المسالك التسويقية للمنتجات اللبنية .

الفصل الرابع : مشاكل ومعوقات صناعة الالبان ويشتمل علي المشاكل الانتاجية ، مشاكل الطاقة الانتاجية والتصنيع ، المشاكل السعرية ، المشاكل التسويقية والمشاكل المرتبطة بالسياسات والاجراءات الاقتصادية.

وقد قام بإعداد هذه الدراسة الدكتوره / هدي محمد صالح الخبير بمركز التخطيط الزراعي وتعاون معها في توفير الكثير من بيانات البحث السيد / محسن بدوي سويلم بشركة مصر للالبان والسيد / مجدي خليفة بمعهد التخطيط القومي والسيد/ سعيد الشامي بوزارة الزراعة .

ونأمل ان تساهم هذه الدراسة مع غيرها من دراسات المعهد ودراسات مركز التخطيط الزراعي في العمل علي حل بعض المشكلات المتعلقة بالقطاع الزراعي والاقتصاد القومي وصولاً الي تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي من الغذاء .

المحتويـــــات

		رقم الصفحـــه
الفصل الأول :-	الطاقة الانتاجية والاستهلاكية للالبان	١
١ - ١	الطاقة الانتاجية من الالبان	١
١ - ١ - ١	حجم الثروة الحيوانية المنتجه للالبان ..	١
١ - ١ - ٢	تطور الطاقة الانتاجية للالبان	٦
١ - ١ - ٣	التوزيع الجغرافي للانتاج المحلي مـــن اللبن الخام	١٠
١ - ١ - ٤	نظم انتاج اللبن	١٣
١ - ٢	الاستهلاك المحلي من الالبان ومنتجاتها	١٦
١ - ٢ - ١	تطور الاستهلاك القومي ونصيب الفـــرد من الالبان ومنتجاتها	١٦
١ - ٢ - ٢	النمط الاستهلاكي اللبني	٢١
١ - ٣	تطور الواردات من اللبن ومنتجاته	٢٤
الفصل الثاني :-	الطاقة الانتاجية من منتجات الالبان ..	٢٩
٢ - ١	الوحدات المصنعه لمنتجات الالبان	٢٩
٢ - ٢	تطور الطاقة الانتاجية لمنتجات الالبان .	٣١
الفصل الثالث :-	المسالك التسويقية للالبان ومنتجاتها ...	٣٨
٣ - ١	الانماط التسويقية اللبنية	٣٨
٣ - ٢	مصادر توريد الالبان	٤٣
٣ - ٣	المسالك التسويقية للمنتجات اللبنية ...	٤٨
الفصل الرابع :-	مشاكل ومعوقات صناعة الالبان	٤٩
٤ - ١	مشاكل انتاجية	٤٩
٤ - ١ - ١	قلة اعداد حيوان اللبن	٤٩

٤ - ١ - ٢	إنخفاض الكفاءة الانتاجية	٥٠
٤ - ١ - ٣	ذبح صغار الإناث	٥٣
٤ - ١ - ٤	الاصابة بالامراض	٥٦
٤ - ١ - ٥	ارتفاع نسبة العقم والتفويت	٥٩
٤ - ١ - ٦	نقص الاعلاف الحيوانية	٥٩
٤ - ١ - ٧	مشاكل اخري	٦٢
٤ - ٢	مشاكل الطاقة الانتاجية والتصنيع	٦٤
٤ - ٢ - ١	عدم الاستغلال الكامل للطاقة	٦٤
٤ - ٢ - ١ - ١	زيادة الاستيراد ومنافسة القطاع الخاص	٦٨
٤ - ٢ - ١ - ٢	الفاقد في الطاقة الانتاجية	٧١
٤ - ٢ - ٢	ارتفاع نسبة المرتجعات والمعـــاد تصنيعه	٧٢
٤ - ٢ - ٣	ارتفاع نسبة الفاقد	٧٤
٤ - ٣	مشاكل سعريه	٧٧
٤ - ٣ - ١	تطور سعر المنتج للالبان ومنتجاتها	٧٧
٤ - ٣ - ٢	تطور سعر المستهلك للالبان ومنتجاتها .	٨٦
٤ - ٣ - ٣	المشاكل السعرية الخاصة بشركة مصـــر للالبان	٨٨
٤ - ٤	مشاكل تسويقية	٩٥
٤ - ٤ - ١	الهامش التسويقي	٩٥
٤ - ٤ - ٢	نقط ومراكز التجميع	٩٨
٤ - ٤ - ٣	تلوث وغش الالبان	٩٩
٤ - ٤ - ٤	بدائية الاساليب التسويقية للالبان	١٠٠
٤ - ٥	المشاكل المرتبطة بالسياسات والاجراءات الاقتصادية	١٠٤
٤ - ٥ - ١	سياسة التأمين علي الماشية	١٠٤
٤ - ٥ - ٢	السياسة العلفية	١٠٥

٤ ـ ٥ ـ ٣	السياسة الاقراضية	١١٠
٤ ـ ٥ ـ ٤	السياسة النقدية	١١٢
٤ ـ ٥ ـ ٥	السياسة المالية	١١٣
٤ ـ ٥ ـ ٦	السياسة الاستيرادية	١١٥
موجز وتوصيات	.....	١١٩
المراجع	.....	١٤٥

الفصـــــل الأول

١ ـ الطاقة الإنتاجية والاستهلاكية للالبان

يتناول هذا الفصل دراسة جانبين ، الأول هو العرض من الالبان ويتضمن عرضاً تفصيلياً لمصادر الالبان الحيوانية والطاقة الانتاجية من اللبن الخـــام علي مستوي الجمهورية والمحافظات المختلفة وكذا نظم انتاج اللبن في مصر.

أما الجانب الثاني فهو الطلب علي الالبان ويتضمن تطور الاستهـــلاك القومي ونصيب الفرد من الالبان ومنتجاتها كما يستعرض هذا الجزء النمـــط الاستهلاكي اللبني في مصر .

ومن خلال التعرف علي جانبي العرض والطلب امكن تقدير حجـــم الفجوة بينهما وبالتالي كمية الواردات من الالبان ومنتجاتها في مصر وذلـــك في الجزء الثالث من هذا الفصل .

١ ـ ١ الطاقة الانتاجية من الالبان

١ ـ ١ ـ ١ حجم الثروة الحيوانية المنتجه للالبان :ـ

تتمثل ماشية اللبن في مصر بصفه اساسيه في الجاموس والابقار وان كـــان الجاموس يعتبر المصدر الاساسي لانتاج اللبن وكما يتبين مـــن جدول (١) تتزايد اعداد الجاموس المحلي سنويا ، حيث تزايدت مـــن ٢ر٢٠ مليون رأس عام ١٩٧٥ الي نحو ٢ر٣٩ مليون رأس عام ١٩٨٢ وبمتوسط سنوي قدره ٢٣ ألف رأس ، اما الابقار المحلية فقد انخفضت اعدادهـــا من ٢ر١٤ مليون رأس عام ١٩٧٥ الي ١ر٨٣ مليون رأس عام ١٩٨٢ ، أي أن اعداد الابقار تنخفض سنويا بمعدل ٤٠ ألف رأس . ونظراً لان معـــدل النقص السنوي في اعداد الابقار يزيد عن معدل الزياده السنوية في اعـداد الجاموس اصبحت المحصلة النهائية انخفاض اجمالي اعداد الماشيـــه (الابقار والجاموس) بمعدل ١٦ ألف رأس سنويا خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٢ ، وان صحت هذه التقديرات فإن ذلك يعكس المستقبل المحفوف بالمخاطر بالنسبة للثروة الحيوانية في مصر .

جدول رقم (١)

تطور اعداد الابقار والجاموس وفقا للسن والجنس خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتي عام ١٩٨٢

العدد بالالف رأس

سنوات	١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		متوسط		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		متوسط	
فئات السن والجنس	ابقار	جاموس	ابقار	جاموس	ابقار	جاموس	ابقار	جاموس	ابقار	جاموس	ابقار	جاموس	ابقار	جاموس	ابقار	جاموس	ابقار	جاموس	ابقار	جاموس
كبير																				
ذكور	١٠٧	٥٧	١٠٨	٦٠	١٠٩	٦٢	١١٠	٦٥	١٠٩	٦١	١١١	٦٧	١١٢	٦٩	١١٣	٧٢	١١٤	٧٤	١١٣	٧١
إناث	١١٦	١٤٢٤	١١٢٤	١٤٥٤	١١٣٩	١٤٨٤	١١٥٣	١٥٩٣	١١٣١	١٤٦٩	١١٥٤	١٥٤١	١١٧٧	١٥٦٨	١١٨٧	١٥٩٦	١١٩٥	١٦٢٢	١١٨١	١٥٨٢
جملة	١٢١٢	١٤٨١	١٢٣٢	١٥١٤	١٢٤٨	١٥٤٦	١٢٦٣	١٥٧٨	١٢٤٠	١٥٣٠	١٢٧٦	١٦٠٨	١٢٨٩	١٦٣٧	١٣٠٠	١٦٦٨	١٣٠٩	١٦٩٦	١٢٩٤	١٦٥٣
متوسط																				
ذكور	٢٠٠	٧٦	١٩٦	٧٩	١٩٠	٨٢	١٨٣	٨٤	١٩٣	٨٠	١٧٥	٨٧	١٦٦	٨٩	١٥٥	٩١	١٤٤	٩٣	١٦٠	٩٠
إناث	٣٦١	٣٧١	٣٥١	٣٧٤	٣٤١	٣٧٧	٣٢٨	٣٩٠	٣٤٥	٣٧٦	٣١٣	٣٨٣	٢٩٨	٣٨٦	٢٨١	٣٨٩	٢٦٣	٣٩٤	٢٨٩	٣٨٨
جملة	٥٦١	٤٤٧	٥٤٧	٤٥٣	٥٣١	٤٥٩	٥١١	٤٩٤	٥٢٧	٤٥٦	٤٨٨	٤٧٠	٤٦٤	٤٧٥	٤٣٦	٤٨٠	٤٠٦	٤٨٧	٤٤٩	٤٧٨
صغير																				
ذكور	١١٣	٨١	١٠١	٨٣	٨٨	٨٦	٧٤	٨٨	٩٤	٨٥	٥٨	٩٠	٤٣	٩٣	٢٤	٩٦	٤٥	٩٩	٤٣	٩٥
إناث	٢١٥	١٩٥	١٩٩	١٨٦	١٨١	١٧٥	١٦٢	١٦٥	١٨٩	٨٠	١٤٠	١٥٣	١١٧	١٤٠	٩٣	١٢٦	٦٦	١١١	١٠٤	١٣٢
جملة	٣٢٨	٢٧٦	٣٠٠	٢٦٩	٢٦٩	٢٦١	٢٣٦	٢٥٣	٢٨٣	٢٦٥	١٩٨	٢٤٣	١٦٠	٢٣٣	١١٦	٢٣٢	١١١	٢١٠	١٤٧	٢٢٧
جملة																				
ذكور	٤٢٠	٢١٤	٤٠٥	٢٢٢	٣٨٧	٢٣٠	٣٦٧	٢٣٧	٣٩٥	٢٢٦	٣٤٤	٢٤٤	٢٢١	٢٥١	٢٩٣	٢٥٩	٣ ٣	٢٦٦	٣١٥	٢٥٥
إناث	١٦٨٢	١٩٩٠	١٦٧٤	٢٠١٤	١٦٦١	٢٠٣٦	١٦٤٣	٢٠٥٨	١٦٦٥	٢٠٣٥	١٦١٨	٢٠٧٧	١٥٩٢	٢٠٩٤	١٥٦٠	٢١١١	١٥٢٣	٢١٢٧	١٥٧٣	٢١٠٢
جملة	٢١٤٢	٢٢٠٤	٢٠٧٩	٢٢٣٦	٢٠٤٨	٢٢٦٦	٢٠١٠	٢٢٩٥	٢٠٦٠	٢٢٥١	١٩٦٣	٢٣٢١	١٩١٣	٢٣٤٥	١٨٥٢	٢٣٧٠	١٨٢٦	٢٣٩٣	١٨٨٨	٢٣٥٧

المصدر :-

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - إحصاءات الثروة الحيوانية - اعداد مختلفة

ومما تجدر الاشارة اليه ان اجمالي الاعداد المذكوره تشمل كل الانواع من ذكور وإناث بفئاتها العمريه المختلفة ونظراً لان الطاقه اللبنيه تنتج من إناث الحيوانات وان تقديرات الانتاج اللبني السنوي تتم علي اساس نسبة مئوية ثابتة للاناث الحلوب الكبيره ونسبة مئوية ثابتة للاناث الحلوب المتوسطه وذلك بالنسبة لكل من الابقار والجاموس[1] فإنه يمكن طبقا لذلك تقدير حجم ماشية اللبن في مصر .

وقبل التعرف علي اعداد إناث الماشيه المحليه الحلوب نستعرض تطور إناث الابقار والجاموس الكبيرة منها والمتوسطه والصغيره خلال الفترة ١٩٨٢/٧٥ وهو مايعكس في نفس الوقت تطور إناث الماشيه الحلوب (حيث انها تقدر علي اساس ثابت سنويا) خلال هذه الفترة .

تشير بيانات الجدول السابق الي ان اعداد إناث الابقار الكبيره قد تزايدت من ١ر١ مليون رأس خلال عام ١٩٧٥ الي ١٩ر١ مليون رأس خلال عام ١٩٨٢ ، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٩ر٪ ، اما أناث الجاموس الكبيره فقد تزايدت اعدادها من ٤٢ر١ مليون رأس عام ١٩٧٥ الي ٦٢ر١ مليون رأس خلال عام ١٩٨٢ ، وهذا يمثل معدل نمو سنوي قدره

---

(١) يقدر الانتاج المحلي من اللبن الخام للابقار والجاموس والماعز ولايقدر انتاج الاغنام لقلته ، حيث يخصص معظمه للرضع ويعتمد التقدير علي مايلي :-

النسبة المئوية للاناث الحلوب :-

الجاموس ٦٥٪ من الاناث الكبيره ، ٢٠٪ من الاناث المتوسطه .

الابقار ٧٥٪ من الاناث الكبيره ، ٣٠٪ من الاناث المتوسطه .

الماعز الكبيره كلها والصغيرة ٣٠٪ .

المصدر :-

الجهاز المركزي للتعبئة العامه والاحصاء : احصاءات الثروة الحيوانية ١٩٦٧/٦٦ ، مرجع رقم ٢ - ٣٢٤ - ديسمبر ١٩٦٨.

٦ر١ ٪ ، اي ان إناث الجاموس الكبيره تنمو سنويا بمعدل يعادل ضعف معدل نمو مثيلاتها من الابقار .

أما بالنسبة لإناث الابقار المتوسطه والصغيره فقد تناقصت اعدادها من ٣٦١ ، ٢١٥ ألف رأس عام ١٩٧٥ الي ٢٦٢ ، ١٦٦ ألف رأس عام ١٩٨٢ علي التوالي ، بينما تزايد إناث الجاموس المتوسطه بنسبة ضئيلة ، حيث ارتفعت من ٣٧٠ ألف رأس عام ١٩٧٥ الي ٣٩٤ ألف رأس عام ١٩٨٢ ، أما إناث الجاموس الصغيره فقد انخفضت اعدادها ايضا خلال السنوات المذكوره من ١٩٥ ألف رأس الي ١١١ ألف رأس علي الترتيب ، أي أن معدلات تناقص اعداد إناث الابقار المتوسطه والصغيره تفوق كثيراً تلك المعدلات في إناث الجاموس .

هذا ويعتبر ذلك من اهم الاسباب التي يعزي اليها الانخفاض السنوي في اجمالي اعداد الماشيه وخاصه اعداد الابقار .

ويرجع انخفاض اعداد الاناث الصغيره في كل من الجاموس والماشيه الي العديد من الاسباب التي سيشار اليها فيما بعد ، والتي من اهمها ذبح الاناث لتجنب مشكلة نقص الاعلاف وارتفاع اسعارها ، فضلا عن ضعف معدلات الولادات والقصور في الرعاية البيطرية .

وتتمثل خطورة هذه المشكلة في ان إناث الماشيه تعتبر وحدة تكاثر وانتاج ويترتب علي انخفاض اعدادها ضعف معدل الزيادة في اعداد الماشيه وبالتالي ضعف معدل الزيادة في انتاج الالبان واللحوم منها .

ويوضح جدول (٢) متوسط اعداد الاناث الحلوب في كل من الابقار والجاموس خلال الفترتين ٧٥ - ١٩٧٨ ، ٧٩ - ١٩٨٢ . وفيه يتبين ان متوسط اجمالي اعداد إناث الابقار قد ارتفعت من ٩٥٢ ألف رأس خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٨ الي ٩٧٣ ألف رأس خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٢ منها نحو ٨٨٦ ألف رأس إناث كبيره والباقي إناث متوسطه وتمثل نسبة الإناث الحلوب نحو ٥٢ ٪ من اجمالي اعداد الابقار خلال هذه الفترة .

أما اعداد إناث الجاموس الحلوب فقد زادت بنسبة اكبر منها في

الابقار حيث ارتفعت من ١٠٣٠ ألف رأس خلال الفترة ١٩٧٨/٧٥ الي ١١٠٦ ألف رأس خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٢ منها نحو ١٠٢٨ ألف رأس كبيره والباقي رؤوس متوسطه :

هذا ويقدر اجمالي اعداد رؤوس الماشيه الحلوب خلال الفترة ٧٩-١٩٨٢ بنحو ٢ مليون رأس تساهم إناث الابقار بنصف هذا العدد تقريبا بينما تساهم إناث الجاموس بالنصف الآخر ، ورغم ذلك فإن الانتاج من ألبان الجاموس يعادل تقريبا ضعف البان الابقار نظرا لان إنتاجية الرأس من الابقار تعادل تقريبا نصف إنتاجية الرأس من الجاموس كما يتبين فيما بعد .

جدول رقم (٢)

متوسط اعداد الإناث الحلوب من الجاموس والابقار وفقا للسن

خلال الفترة ١٩٧٨/٧٥ ، والفترة ١٩٨٢/٧٩

بالالف رأس

البيان	١٩٧٨/٧٥	١٩٨٢/٧٩
أبقار :		
كبير	٨٤٨	٨٨٦
متوسط	١٠٤	٨٧
اجمالي	٩٥٢	٩٧٣
٪ من اجمالي الابقار	٤٦	٥٢
جاموس :		
كبير	٩٥٥	١٠٢٨
متوسط	٧٥	٧٨
اجمالي	١٠٣٠	١١٠٦
٪ من اجمالي الجاموس	٤٦	٤٧
اجمالي عام	١٩٨٢	٢٠٧٩

المصدر :-

محسوب من جدول (١) وطبقا لنسب الإناث الحلوب المذكوره سابقاً.

١ - ١ - ٢ تطور الطاقة الانتاجية للالبان :-

يتحدد انتاج الالبان بعدد رؤوس الماشيه الحلابة وإنتاجية الرأس منها ، كما ان هذان العاملان يتأثرا بالعديد من العوامل الاخري التي اهمها وفرة الاعلاف ونوعيتها ، الرعاية البيطرية والتحسين الوراثي والبيئي.

ونظراً للتطور البطئ الذي حدث في اعداد الماشيه الحلابة وإنتاجيتها فقد زاد الانتاج من الالبان في مصر بمعدلات ضعيفة ، حيث ارتفع الانتاج المحلي خلال فترة الدراسة من ١٧٣٨ ألف طن عام ١٩٧٤ الي ١٩٦٧ ألف طن خلال عام ١٩٨٣، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٢٥ر١٪ وبزيادة قدرها ٩ر٢٢ ألف طن سنويا ، كما يتبين من الجدول (٣).

ويتكون الانتاج المحلي من الالبان في مصر من البان الجاموس والابقار والماعز وكما يتضح من الجدول تساهم ا لبان الجاموس بالنسبة الأكبر في اجمالي الانتاج ، حيث قدر متوسط اجمالي الكمية المنتجة منها خلال الفترة ١٩٨٣/٧٤ بنحو ١٢١٤ ألف طن تمثل نحو ٢ر٦٥٪ من اجمالي الكمية المنتجة خلال هذه الفترة (واذا اخذت نسبة الدهن في الاعتبار لكانت الاهمية النسبية للبن الجاموسي اكبر بكثير عن ذلك). بينما بلغ متوسط الكمية المنتجة من البان الابقار نحو ٦٤٠ ألف طن تمثل حوالي ٤ر٣٤٪ من اجمالي الالبان المنتجة ، أما لبن الماعز فيساهم بنسبة ضئيلة ، حيث بلغ متوسط المنتج منه مايقرب من ٨ آلاف طن فقط ، تعادل نحو ٤ر٠٪ من متوسط اجمالي الالبان المنتجة خلال الفترة ١٩٨٣/٧٤.

هذا وقد تباين معدل النمو السنوي بين كل من مصادر اللبن الثلاثة المذكورة خلال فترة الدراسة . حيث كان انتاج اللبن الجاموسي ينمو بمعدلات تزيد عن ثلاثة أمثال معدل نمو الانتاج من اللبن البقري ، فقد بلغ معدل النمو السنوي حوالي ٦ر١٪ ، ٥ر٠٪ ، ٥ر٢٪ لكل من البان الجاموس والابقار والماعز علي التوالي خلال الفترة ١٩٨٣/٧٤.

وترجع الزيادة السنوية في انتاج اللبن والجاموسي منه بصفة خاصه الي زيادة اعداد رؤوس الماشيه الحلابة وخاصة إناث الجاموس .

وجدير بالذكر انه عند مقارنة اعداد إناث الماشيه الحلوب بكميات

جدول رقم (٣)

الانتاج المحلي من اللبن الخام حسب مصادره
المختلفة خلال الفتـــــــــــــرة ١٩٨٣/٧٤

بالألف طن

السنة	مصدر اللبن			الجملة
	أبقار	جاموس	ماعز	
١٩٧٤	٦١٨	١١١٣	٧	١٧٣٨
١٩٧٥	٦٢٦	١١٣٧	٧	١٧٧٠
١٩٧٦	٦٣٣	١١٦٠	٧	١٨٠٠
١٩٧٧	٦٣٨	١١٨٢	٨	١٨٢٨
١٩٧٨	٦٤٣	١٢٠٤	٨	١٨٥٥
١٩٧٩	٦٤٦	١٢٢٧	٨	١٨٨١
١٩٨٠	٦٤٩	١٢٤٨	٨	١٩٠٥
١٩٨١	٦٥٠	١٢٦٩	٩	١٩٢٧
١٩٨٢	٦٥١	١٢٨٩	٩	١٩٤٨
١٩٨٣	٦٥٠	١٣٠٩	٩	١٩٦٧
متوسط	٦٤٠	١٢١٤	٨	١٨٦٢
٪	٣٤ر٤	٦٥ر٢	٤ر	١٠٠
معدل النمو المركب للفترة ٧٤/ ١٩٨٣ ٪	٥ر	١ر٦	٢ر٥	١ر٢٥

المصدر :ـ

محسوب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ إحصاءات الثروة الحيوانية ـ اعداد متفرقة .

الالبان المنتجة محليا خلال الفترات ١٩٧٨/٧٥ ، ١٩٨٢/٧٩ ، اتضح ان انتاجية الرأس الحلوب ثابتة عند ٦٦٧ كجم / سنه للابقار ، ١١٣٧ كجم سنويا للجاموس كما يتبين من الجدول (٤) . ويعني ذلك ان المتوسط السنوي العام لانتاجية الرأس من الجاموس والابقار المحلية تقدر بنحو ٩١٦ كيلو جرام ، اي مايعادل (علي اساس ان موسم الحليب يقدر بنحو ٣٠٥ يوم) نحو ٣ كيلو جرام في اليوم . وتعتبر هذه الانتاجية ضئيلة للغاية اذ ماقورنت بمتوسط انتاجية الرأس بالدول المتقدمه كما سيتضح فيما بعد .

جدول رقم (٤)

متوسط انتاجية الرأس من الالبان خلال الفترة ١٩٧٨/٧٥ ، والفترة ١٩٨٢/٧٩

الفترات	اعداد الاناث الحلوب - ألف رأس		انتاج الالبان ألف طن		انتاجية الرأس كجم / سنه	
	أبقار	جاموس	أبقار	جاموس	أبقار	جاموس
١٩٧٨/٧٥	٩٥٢	١٠٣٠	٦٣٥	١١٧١	٦٦٧	١١٣٧
١٩٨٢/٧٩	٩٧٣	١١٠٦	٦٤٩	١٢٥٨	٦٦٧	١١٣٧

المصدر :-

محسوب من الجدولين (١) ، (٢) .

هذا ومن الامور الجديرة بالذكر وكما تكشف عن ذلك الارقام الواردة بالجداول السابقة ان تقديرات الانتاج المحلي من اللبن الخام تخضع لقواعد ثابتة (نظرا لانها تعتمد عن التقديرات الزراعية التي تجري مرة كل عشر سنوات والتي كان آخرها عام ١٩٧١[1] والتي بنيت عليه البيانات

(١) جدير بالاشارة ان التعداد الزراعي الذي تم خلال اوائل الثمانينات لم تظهر نتائجه بعد .

المذكورة سابقا) . وعلي الرغم من ثبات هذه القواعد فإنها تختلف من جهة الي اخري ، حيث ان وزارة الزراعة تعتمد في تقديرها لاعداد الماشية علي معدلات نمو تفوق تلك التي يعتمد عليها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، رغم ان الاخير يعتمد علي البيانات التي تعدها وزارة الزراعة في هذا المجال [1]، وطبيعي ان يترتب علي ذلك التناقض والتضارب الكبير في بيانات القطاع الحيواني لدي الجهات المختلفة ، مما يصعب معه اتخاذ القرار الملائم من جانب صانع القرار . ومن ناحية اخري فإن هذه القواعد الثابتة لايراعي فيها التغيرات السنوية للعوامل الخارجية المؤثرة علي انتاج الالبان كالعوامل البيئية والوراثية والصحية ، كذلك فإن هذه التقديرات لاتأخذ في الحسبان التغيرات المتلاحقة والمتضاربة في السياسات الاقتصادية والتي تؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة علي انتاج الالبان كما سيتضح فيما بعد .

فضلا عن ذلك فإن اعداد الحيوانات الخاضعة للحصر الفعلي او للتقدير يشوبها الكثير من عدم الدقة لاسباب عديدة خارجة عن موضوع البحث .

ونظرا لارتفاع معدل النمو السكاني السنوي عن الزيادة السنوية المتحققة في الانتاج اللبني ، فقد تناقص نصيب الفرد من الانتاج المحلي من الالبان وخاصة في الفترة الاخيرة حيث بلغ نصيب الفرد من الانتاج المحلي من الالبان حوالي ٨ر٤٦ كجم / سنه في عام ١٩٧٤ ، انخفض الي ٩ر٤٢ كجم / سنه عام ١٩٨٣ وبمعدل نمو سنوي قدره - ٩ر٠٪ .

وقد قدر معدل النمو السنوي لاستهلاك الفرد من الانتاج اللبني المحلي بحوالي - ٧ر٠٪ خلال الفترة ١٩٧٨/٧٤ ثم انخفض الي - ١٪ خلال الفترة ١٩٨٣/٧٩ .

ومع الزيادة السكانية وزيادة الطلب علي المنتجات اللبنية والالبان وعجز الانتاج المحلي عن الوفاء بهذه الاحتياجات فقد انخفضت نسبة الاكتفاء

---

[1]. James Fitch (Dr) and Ibrahim Soliman (Dr), The livestock economy in Egypt - Agri. Development Systems project, Economics Working Paper No. 29.

الداتي من الالبان ومنتجاتها من ٥ر٩٨٪ عام ١٩٧٤ الي ٦ر٦٥٪ خلال عام ١٩٨٣، أي ان الانتاج المحلي من الالبان اصبح يغطي ثلثي الاحتياجات فقط بعد ان كان هناك شبه اكتفاء ذاتي منه منذ عشرة سنوات فقط .

١ - ١ - ٣ التوزيع الجغرافي للانتاج المحلي من اللبن الخام :-

وبدراسة التوزيع الجغرافي للانتاج المحلي من اللبن الخام في محافظات الجمهورية عام ١٩٨٣ والذي يوضحه جدول (٥) يتبين ان انتاج اللبن الخام يتركز بصفة عامة في محافظات الشرقية والدقهلية والمنوفية والبحيرة والغربية وسوهاج ، حيث بلغت مساهمة تلك المحافظات الست مجتمعة حوالي ١١٠٣ ألف طن تمثل نحو ١ر٥٦٪ من اجمالي انتاج اللبن الخام في جمهورية مصر العربية والبالغ ١٩٦٧ ألف طن .

وتأتي محافظة الشرقية في المرتبة الأولي من حيث كمية اللبن الخام المنتجة بها سنويا والتي بلغت ٢١١ ألف طن تمثل نحو ٧ر١٠٪ من اجمالي الانتاج المحلي ، كما بلغت مساهمة الانتاج من الالبان البقري والجاموسي والماعز بالمحافظة نحو ٣ر١١٪ ، ٥ر١٠٪ ، ٩ر٤٪ من اجمالي الانتاج القومي منهم علي التوالي .

أما محافظة الدقهلية فتأتي في المرتبة الثانية ، حيث ينتج بها نحو ١٩٨ ألف طن لبن تمثل حوالي ١ر١٠٪ من اجمالي الانتاج المحلي ، كما بلغت مساهمة كل من البان الابقار والجاموس والماعز نحو ٨ر٧٪ ، ٣ر١١٪ ، ٨ر٢٪ من اجمالي الكمية المنتجة منهم علي التوالي .

وتأتي بعد ذلك في الترتيب محافظات المنوفية والبحيرة والغربية وسوهاج ، حيث قدرت الكمية المنتجة بها ١٩٧ ، ١٧٩ ، ١٧٥ ، ١٤١ ألف طن خلال نفس العام تمثل نحو ١٠٪ ، ١ر٩٪ ، ٩ر٨٪ ، ٢ر٧٪ من اجمالي الانتاج القومي علي الترتيب .

وجدير بالذكر ان هناك بعض المحافظات التي لاتنتج كميات

جدول رقم (٥)

التوزيع الجغرافي للانتاج المحلي من اللبن الخام في محافظات جمهورية مصر العربية حسب مصادره المختلفة عام ١٩٨٣ بالطن

المحافظات	مصدر اللبن								
	ابقار	٪	جاموس	٪	ماعز	٪	الجملة	٪
الاسكندرية	٢٢٩٧	٤ر	١٣٣٥١	١ر	١٠٩	١٢٣ر١	١٥٧٥٧	٨ر
السويس	٦٦٥	١ر	٣٨١	٠٣ر	٩	١ر	١٠٥٥	٠٥ر
دمياط	١٣٢٧٧	٢ر	١٦٥٥٧	١٢ر١	١١	١١ر	٢٩٨٤٥	١٥ر
الدقهلية	٥٠٣٧٢	٧٨ر	١٤٧٨٣٦	١١٢ر	٢٤٨	٢٨ر٢	١٩٨٤٥٦	١٠ر١
الشرقية	٧٣٥٤٥	١١٣ر	١٣٧٤٩٢	١٠٥ر	٤٣٣	٤٩ر٤	٢١١٤٧٠	١٠٧ر
القليوبية	٢٣٥٢٦	٣٦ر٦	٩٧٠٣١	٧٤ر٧	٢٣٣	٢٦ر٢	١٢٠٧٩٠	٦ر١
كفر الشيخ	٤٢٦٨٠	٦٦ر٦	٦٠٤٧٧	٤٦ر٤	١١٢	١٢ر١	١٠٣٢٦٩	٥ر٣
الغربية	٥٣٦٠٩	٨٣ر٨	١٢٠٨٨١	٩٢ر٩	٢٦٣	٣	١٧٤٧٥٣	٨ر٩
المنوفية	٥٢٠٤٩	٨	١٤٤٨٥٦	١١ر١	٤١٢	٤٦ر٤	١٩٧٣١٧	١٠ر-
البحيرة	٧٧٩٦١	١٢٢ر١٢	١٠٠٩٩٨	٧٧ر٧	٣٢٣	٣٦ر٣	١٧٩٢٨٢	٩ر١
الاسماعيلية	٧٨٩٩	٢٦ر١	٤٤٣٦	٣ر	٤٥	٥ر	١٢٣٨٠	٦ر
الجيزة	٢٠٣٤٩	٣ر١	٧٠٩٦٩	٤٥ر٤	٢٠٢	٢٣ر٢	٩١٥٢٠	٤٦٥ر
بني سويف	٢٩٩٦٩	٤٦ر٤	٤١٩٨٤	٣٢ر٣	٢٠٦	٢٣ر٢	٧٢١٥٩	٣٧ر٣
الفيوم	٣١٢٣٩	٤٨ر٤	٣٤٧٩١	٢٧ر٢	٢٢٠	٢٥ر٢	٦٦٢٥٠	٣٤ر٣
المنيا	٣٦٣١٠	٥٦ر٦	٨٦١٩٨	٦٦ر٦	٧٥٢	٣٨٥ر٣	١٢٣٢٦٠	٦٢ر٦
اسيوط	٣٥١٣٤	٥٤ر٥	٦٧٩٥٩	٥٢ر٥	٧٣٦	٤٨٣ر٤	١٠٣٨٢٩	٥٢ر٥
سوهاج	٤٦٠٦٣	٧١ر٧	٩٤٣٩٨	٧٢ر٧	٨٦٣	٢٩٧ر٢	١٤١٣٢٤	٧٢ر٧
قنا	٣٥٣٠٧	٥٤ر٤	٥٧٩٦٤	٤٢ر٤	٧٥٢	٣٨٥ر٣	٩٤٠٢٣	٤٨ر٤
اسوان	١٣١٩١	٢	١٠١٧٤	٨ر	٦٣٦	٥٧٢ر٥	٢٤٠٠١	١٢ر١
الحدود	٤١٧٧	٦٦ر	٢٦	—	٢٣١٥	١٢٦ر١	٦٥١٨	٣ر
جملة	٦٤٩٦١٩	١٠٠	١٣٠٨٧٥٩	١٠٠	٨٨٨٠	١٠٠	١٩٦٧٢٥٨	١٠٠

المصدر :-

ادجه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - احصاءات الثروة الحيوانية - اعداد متفرقة .

ملموسة من الالبان كالقاهرة وبورسعيد ، كما يوجد بعض المحافظات الاخري التي لم يتعدي حجم مساهمتها ١٪ من اجمالي الانتاج المحلي من الالبان كالاسكندرية والسويس والاسماعيلية ومحافظات الحدود .

وطبيعي ان يترتب علي تفاوت انتاج المحافظات من الالبان تباين متوسط استهلاك الفرد في كل محافظة وكذا اسعار المنتج والمستهلك في كل منهم ، كما سيتبين فيما بعد .

١ - ١ - ٤ نظم انتاج اللبن :-

يجري انتاج اللبن في مصر طبقا لعدة انماط مختلفة من الانظمة الانتاجية[١]، يمثل القطاع التقليدي النمط الانتاجي الشائع ، حيث يتكون من المزارع الخاصه المملوكه للافراد ، التي يتم فيها تربية الابقار والجاموس معاً وتتميز هذه المزارع بصغر حجمها ، حيث تضم واحد أو اثنين من الماشيه فقط ، ويساهم هذا القطاع بنحو ٨٢٪ من اجمالي الانتاج المحلي من اللبن ، أما نمط الانتاج الثاني فيتمثل في المزارع الاهلية والتي يطلق عليها قطعان (الزرابه) او (الطياره) وهي مملوكة للافراد ايضا وتتوزع هذه المزارع داخل وحول المدن وتهدف غالبا الي تسويق إنتاجها اللبني بحالته السائلة للاستهلاك بالمدن وتتكون قطعان هذا القطاع من الجاموس فقط في معظم المزارع وتساهم هذه المزارع بنحو ١٧٪ من اجمالي الانتاج المحلي من الالبان .

يمثل القطاع الحكومي والعام والتعاوني نمط الانتاج الثالث ويتمثل في الهيئات والمؤسسات والشركات والتعاونيات والتي يسلم ناتجها اللبني في معظم الاحوال لشركة مصر للالبان والاغذية وتتكون قطعان هذا القطاع من الابقار الاجنبية والخليطة والبلدية بالاضافة الي الجاموس ويساهم هذا القطاع بنسبة ضئيلة لم تتعدي ١٪ من اجمالي الانتاج المحلي من الالبان .

هذا ويمثل القطاع الحكومي والاهلي النظام الانتاجي المتخصص ، حيث ان انتاج اللبن يعتبر هدف رئيسي لهما، اما القطاع التقليدي فينتمي الي النظام الانتاجي غير المتخصص ، حيث لايعتبر انتاج اللبن لديه هدف رئيسي ولكن يمثل احد اهداف تربية الماشية التي تتركز في انتاج اللحم والاستخدام في

---

(١) Ibrahim Soliman (Dr), et.al., Milk production systems in Egypt and the impact of government policies, Agri. Development system project, ARE Ministry of Agri. Univ. of Clifornia, 1983.

في العمل الحقلي وانتاج اللبن أيضا بهما

وجدير بالذكر انه قد اقيمت خلال الفترة الاخيرة العديد من المشاريع الاستثمارية الخاصة والمشتركة والتي تعتمد في إنتاجها للبن علي الاصناف الاجنبية من الماشية كالفريزيان ٠

وتعكس بيانات جدول (٦) التباين الكبير في انتاجية الرأس من الانواع المختلفة من حيوانات اللبن بالانظمة الانتاجية المتنوعة ٠

يتبين من الجدول ان انتاجية الرأس من جاموس اللبن بالانظمة المختلفة تراوحت بين ١٠٧٩ ، ١٤٠٧ كجم لبن سنويا ، أما ابقار اللبن المحلية فقد تراوحت إنتاجيتها بين ٦٧٤، ٩٦٨ كيلو جرام لبن سنويا وقد تحققت المستويات الدنيا للانتاجية من الجاموس والابقار بالمزارع التقليدية والتي تملك نحو ٨٨٪ من عدد رؤوس ماشية اللبن، اما الانتاجية المرتفعة للرأس من الجاموس والابقار فقد تحققت بالمزارع الحكومية والاهلية ٠ اما انتاجية الرأس من الابقار الاجنبية لدي مزارع القطاع الحكومي والعام فقد حققت أعلي مستوي إنتاجية بالنسبة لماشية اللبن حيث بلغت ٢٦٢٦ كيلو جرام سنويا ويمثل انتاج هذه الابقار نحو ٤ر٧٪ فقط من اجمالي انتاج الالبان حيث ان اعدادها لم تتعدي ٣٣٩٦ رأس ٠

وتشير هذه النظم الانتاجية الي احد اهم المشاكل التي تعوق تصنيع الالبان في مصر وهي تشتت الوحدات الانتاجية لدي مزارع القطاع التقليدي والذي يساهم بنحو ٨٨٪ من اعداد ماشية اللبن وبنحو ٨٢٪ من اجمالي الانتاج المحلي من اللبن ٠ وقد ترتب علي ذلك صعوبة تجميع الالبان الصالحة للتصنيع من عشرات الالوف من صغار المنتجين يوميا وذلك لعدم وجود الجهاز التسويقي القادر علي تجميع وحفظ وتسويق هذه الالبان ٠

جدول رقم (٦)

انتاج اللبن في مصر عام ١٩٨٠ طبقا لنوع الحيوان ونوع نظام الانتـــــــاج

البيـــان	عدد الماشيه المتوسط السنوي بالرأس	اجمالي الانتاج السنوي من اللبن للرأس بالكيلو جرام	اجمالي الانتاج السنوي من اللبن بالطـــن
جاموس :-			
مزارع القطاع التقليدي	٨٥١٢٤٦	١٠٧٩	٩١٨٤٩٥
مزارع القطاع الحكومي والعام	١٥٩٣	١٤٠٧	٢٢٤١
المزارع الاهلية	٢٣٢٥٩٧	١٤٠٧	٣٢٧٢٦٤
اجمالي جاموس الالبان	١٠٨٥٤٣٦	١١٥٠	١٢٤٨٠٠٠
ابقار محلية :-			
مزارع القطاع التقليدي	٩٦٢١٨٠	٦٧٤	٦٤٨٧٦٠
مزارع القطاع الحكومي والعام	٢٤٨	٩٦٨	٢٤٠
اجمالي ابقار الالبان المحلية	٩٦٢٤٢٨	٦٧٤	٦٤٩٠٠٠
ابقار اجنبية :-			
مزارع القطاع الحكومي والعام	٣٣٩٦	٢٦٢٦	٨٩١٩
ابقار خليطة :-			
مزارع القطاع الحكومي والعام	٢٣٥٩	١٦٤٠	٣٨٦٨
اجمالي الابقار غير المحلية	٥٧٥٥	٢٢٢٢	١٢٧٨٧
الاجمالي العام للابقار والجاموس	٢٠٥٣٦١٩	٩٢٩	١٩٠٩٧٨٧
ماعز البان	٨٨٨٨٨٩	٩	٨٠٠٠
اجمالي انتاج الالبان في مصر			١٩١٧٧٨٧

المصدر :-

ابراهيم سليمان - مصدر سابق .

١ - ٢ الاستهلاك المحلي من الألبان ومنتجاتها

١ - ٢ - ١ تطور الاستهلاك القومي ونصيب الفرد من الالبان ومنتجاتها :-

تتوقف الطاقة الاستهلاكية من الالبان علي العديد من العوامل اهمها النمو السكاني ودخول الافراد واسعار اللبن واسعار السلع البديلة والطاقة الانتاجية من الالبان .

ومع الارتفاع الكبير في اعداد السكان ودخل الفرد والتغير في الانماط الاستهلاكية زاد الطلب علي الالبان ومنتجاتها في العشر سنوات الاخيرة زيادة كبيرة . فقد ارتفع اجمالي الاستهلاك القومي من ١٨٣١ ألف طن عام ١٩٧٤ الي ٣٠٨٨ ألف طن عام ١٩٨٣ وبمعدل نمو سنوي قدره ٤ ر٥٪ كما يتبين من جدول (٧) وهذا المعدل يزيد عن ثلاثة امثال معدل النمو السنوي في الانتاج المحلي من الالبان والذي يقدر خلال نفس الفترة طبقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (جدول (٣)) بحوالي ٢٥ر١٪ بينما يقدر بحوالي ٥ر١ طبقا لبيانات وزارة الزراعة والامن الغذائي (جدول (٧)). وقد ترتب علي ذلك تزايد حجم الفجوة بين الانتاج والاستهلاك سنويا كما يتضح من شكل (١).

هذا وقد تباين معدل النمو السنوي للاستهلاك القومي من الالبان تباينا كبيراً خلال النصف الاول والثاني من فترة الدراسة ، حيث بلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة ١٩٧٨/٧٤ نحو ٢ر٨٪ انخفض خلال الفترة ١٩٨٣/٧٩ الي ٤ر٣٪ .

وتعزي الزيادة الكبيرة في الاستهلاك من الالبان وخاصة خلال النصف الاول من فترة الدراسة الي تطبيق سياسة الانفتاح وماتبعها من سياسات إقتصادية ، ساعدت علي زيادة الاستيراد من الالبان ومنتجاتها ، والتوسع في المشاريع الاستثمارية المنتجة والمصنعه لمنتجات الالبان، فضلا عن تزايد كميات الالبان ومنتجاتها المقدمة في صورة معونة ، ترتب ايضا علي هذه السياسة

جدول رقم (٧)

تطور الانتاج والاستهلاك والواردات من الالبان ومنتجاتها

في صوره لبن سائل

البيان	اجمالي الانتاج المحلي ألف طن (١)	نصيب الفرد من الانتاج المحلي كجم/سنه	اجمالي الواردات ألف طن (٢)	اجمالي الاستهلاك ألف طن	استهلاك الفرد كجم/ سنه	عدد السكان ألف نسمه (٣)	نسبة الاكتفاء الذاتي ٪
١٩٧٤	١٦٩٣	٤٦ر٨	١٣٨	١٨٣١	٥٠ر٦	٣٦١٧٢	٩٨ر٥
١٩٧٨	١٨٠١	٤٥ر٣	٩١٤	٢٧١٥	٦٨ر٣	٣٩٧٦٧	٦٦ر٣
متوسط الفترة ١٩٧٨/٧٤	١٧٤٥	٤٦	٤٩٥	٢٢٤٠	٥٨ر٨	٣٧٩٨٦	٧٩ر٤
معدل النمو المركب للفترة ٧٨/٧٤	١ر٢٤	ـ ٧ر	٤٦	٨ر٢	٦ر٢	١ر٩	
١٩٧٩	١٨٥١	٤٥ر٢	٧٦٧	٢٦١٨	٦٣ر٩	٤٠٩٨٣	٧٠ر٧
١٩٨٣	١٩٧١	٤٢ر٩	١١١٧	٣٠٨٨	٦٧ر٣	٤٥٩١٥	٦٣ر٨
متوسط الفترة ١٩٨٣/٧٩	١٩١١	٤٤	١٠١١	٢٩٢٢	٦٧ر٣	٤٣٤٦٥	٦٥ر٦
معدل النمو المركب للفترة ١٩٨٣/٧٩	١ر٢٦	ـ ١	٧ر٨	٣ر٤	١ر٠٤	٢ر٣	
متوسط الفترة ١٩٨٣/٧٤	١٨٢٨	٤٥	٧٥٣	٢٥٨١	٦٣ر١	٤٠٧٢٦	٧٢ر٥
معدل النمو المركب للفترة ١٩٨٣/٧٤	١ر٥	ـ ٩ر	٢٣ر٣	٥ر٤	٢ر٩	٢ر٢	

المصدر :ـ

(١) ، (٢) مركز البحوث الزراعية ـ معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ـ قسم اقتصاديات الانتاج ـ بيانات غير منشورة .

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب الاحصائي السنوي ـ اعداد متفرقة .

تطور الإنتاج المحلي والاستهلاك من الألبان
ومنتجاتها خلال الفترة ٧٣ / ١٩٨٣

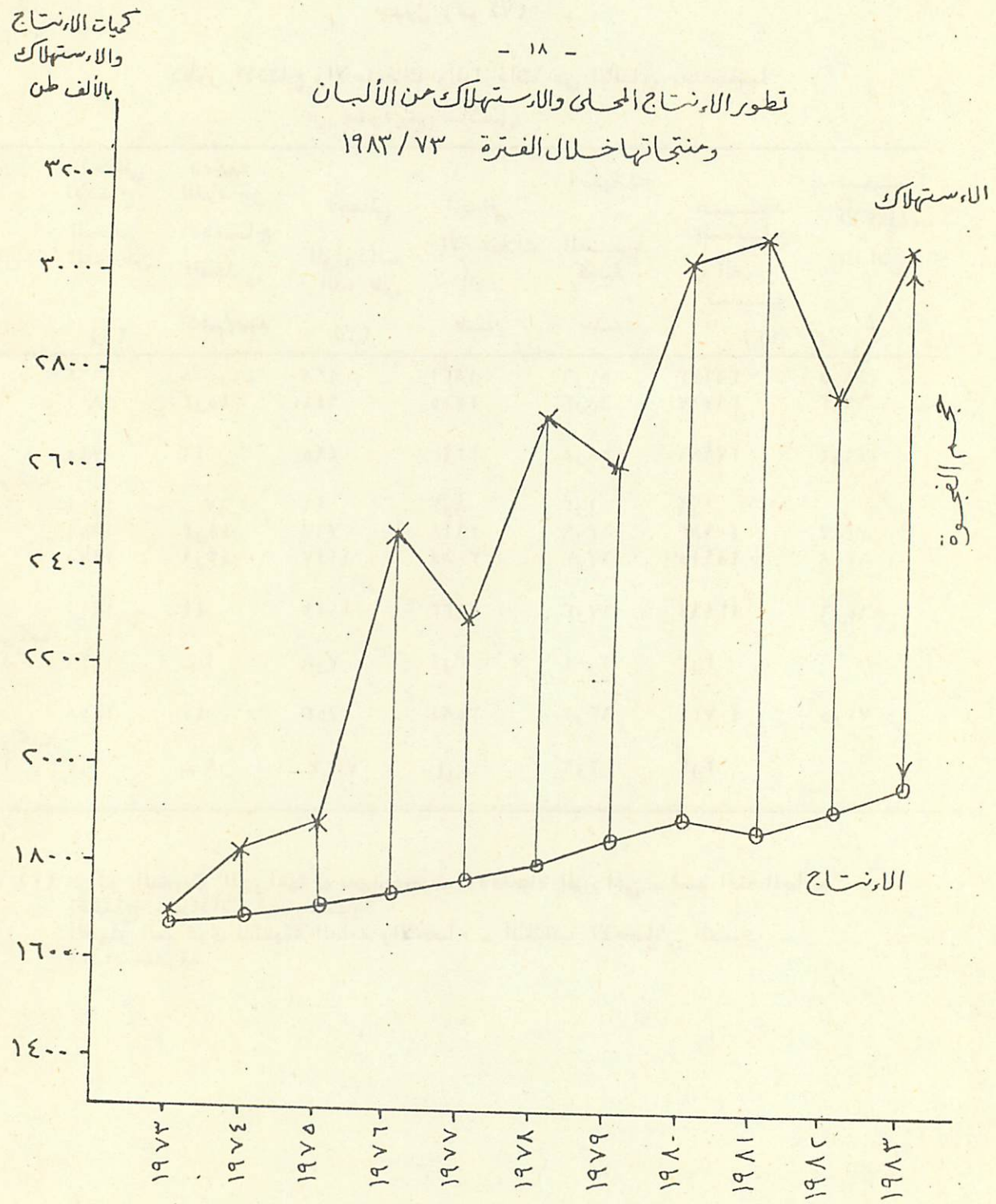

الارتفاع في الدخل الفردي وخاصة للفئات المنخفضة والمتوسطه الدخل والتي تتميز بإرتفاع الميل الحدي للاستهلاك .

ويعضد ذلك وكما يتضح من الجدول ايضا ان الزيادة السكانية قد ساهمت بنحو ٢٣٪ فقط من الزيادة التي حدثت في الاستهلاك القومي خلال الفترة ١٩٧٨/٧٤ . بينما ساهمت العوامل الاخري المؤثر علي الاستهلاك الفردي والتي من اهمها الزيادة في الدخول والتغير في الانماط الاستهلاكية بنحو ٧٧٪ من هده الزيادة . اما خلال الفترة الثانية ١٩٨٣/٧٩ فيمكن القول ان الزيادة السكانية قد ساهمت بالنصيب الاكبر في معدل الزيادة السنوي للاستهلاك القومي من الالبان حيث ساهمت بنحو ٦٨٪ من تلك الزيادة بينما ساهمت الزيادة في استهلاك الفرد والعوامل المؤثرة عليه بحوالي ٣٢٪ فقط .

وبإستعراض بيانات جدول (٧) يتبين ان استهلاك الفرد من الالبان ومنتجاتها في مصر يتزايد سنويا ، حيث ارتفع من ٥٠ر٦ كجم عام ١٩٧٤ الي ٦٧ر٣ كجم خلال عام ١٩٨٣ ، أي يتزايد بمعدل سنوي مركب قدره ٢ر٩٪ . ومن الجدير بالذكر ان استهلاك الفرد قد حسب علي اساس ان اجمالي الانتاج المحلي يستخدم كله في الغداء الآدمي ولكن الواقع ان ٢٠٪ من اجمالي الانتاج يستخدم في تغدية صغار الماشية ، وبناء علي ذلك فإن استهلاك الفرد الفعلي يقل عن الارقام المذكوره بالجدول ، حيث يقدر استهلاك الفرد خلال عامي ٧٤، ١٩٨٣ بنحو ٢ر٤١ ، ٧ر٥٨ كيلو جرام علي التوالي ، ورغم هده الزيادة في استهلاك الفرد من الالبان فإنه مازال منخفض كثيراً بالمقارنة بنصيب الفرد منها بالدول المتقدمة .

فكما تشير بيانات منظمة الاغدية والزراعة ، بلغ متوسط الاستهلاك العالمي للفرد من اللبن خلال عام ١٩٧٩ نحو ١٠٦ كجم ، يرتفع هدا المتوسط الي ٥ر٣٠٩ كجم في الدول المتقدمة . ويقدر نصيب الفرد من الالبان ومنتجاتها لنفس العام في الدول الاشتراكية المتقدمة بحوالي ٣٩٠ كجم .

هدا في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الالبان ومنتجاتها في مصر عام ١٩٨٣ نحو ٦٧ كجم . أي انه لايصل الي ربع استهلاك الفرد في الدول

عام ١٩٨٣ نحو ٦٧ كجم . اي انه لايصل الي ربع استهلاك الفرد في الـــدول المتقدمة ، بينما يستهلك الفرد في الدول الاشتراكية المتقدمة اكثر مـــن خمسة أمثال مايخص الفرد في مصر من الالبان ومنتجاتها .

والأخطر من ذلك ان استهلاك الفرد في مصر من الالبان ومنتجاتهـــا لايكفي الحد الادني لاحتياجات الجسم منها ، حيث ينضح علماء التغذية في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ودول السوق الاوربية المشتركة بالايقل استهلاك الفرد من اللبن عن نصف الكيلو جرام يوميا أي ١٨٠ كجم في صـــورة لبن او منتجاته ، كما اوصي معهد البحوث المركزي في الهند بألايقل استهلاك الفرد من اللبن عن ١٠٢ كيلو جرام[1] ، اي ان نصيب الفرد في مصر مـــن اللبن يقل عن نصف متوسط الحد الادني لاحتياجات الجسم منه . ولهذا فإنـــه من الضروري العمل علي رفع نصيب الفرد في مصر من الالبان ومنتجاتهـــا بزيادة الانتاج المحلي منها والتغلب علي المشاكل والمعوقات التي تعوق تنمية الانتاج اللبني .

---

(١) المجالس القومية المتخصصة . تقرير المجلس القومي للانتاج والشئـــون الاقتصادية ـ الدوره العاشره ـ ٨٣ ـ ١٩٨٤ .

١ - ٢ - ٢ النمط الاستهلاكي اللبني :-

يتصف المستهلك المصري بإنخفاض الوعي اللبني لديه ، مما ترتب عليه انخفاض كمية الالبان ومنتجاتها التي تستهلك يوميا وتشير الدراسات الي ان مساهمة بروتينات الالبان ومنتجاتها في اجمالي البروتينات التي يتناولها الفرد بلغت نحو ٤ر٥٪ فقط وذلك خلال عام ١٩٧٩(١).

وينعكس انخفاض الوعي اللبني لدي المستهلك المصري ايضا في طريقة تداوله للالبان لما تحتاجه من معاملات حرارية معينة واشتراطات خاصة . وقد يرجع عدم إقبال المستهلك المصري علي استهلاك الالبان الطازجه الي ان العديد من سكان المناطق الحاره ومنها مصر لايتوفر لديهم (بالامعاء) الانزيم القادر علي تحليل سكر اللبن (اللاكتوز) ، مما يعرض العديد من مستهلكي الالبان الطازجه الي بعض الاضطرابات المعويه (مثل الاسهال) عند تناولهم الالبان في صوره سائله وذلك نتيجة لعدم هضم هذه الماده .

كذلك يعزي انخفاض نصيب الفرد من الالبان ومنتجاتها الي ارتفاع اسعارها وخاصه في المناطق البعيده عن مراكز الانتاج .

ويشير جدول (٨) الي النمط الاستهلاكي اللبني في مصر ومنه يتبين ان متوسط نصيب الفرد اليومي من الالبان ومنتجاتها (في صوره لبن سائل) بلغ نحو ١٩١ جم فقط خلال الفترة ٧٨ - ٨٢/ ١٩٨٣ ، اي انه لم يصل بعد الي كوب لبن واحد يوميا . يستهلك نحو ٣٤٪ من كمية اللبن علي صورة البان ، يمثل أغلبها اللبن الطازج كامل الدسم (٢ر٢١٪) ثم اللبن المحفوظ المركز(٦ر٨٪) ثم اللبن المبستر (١ر٣٪) فالزبادي (٤ر١ ٪) ويوضح ذلك

---

(١) المصدر : ابراهيم يسري صابر - دراسة عن متوسط نصيب الفرد المصري من البروتينات الحيوانية مقارنة بالمستوي العالمي - وزارة التخطيط - ١٩٨١.

جدول رقم (٨)

الكميات المستهلكة من الالبان ومنتجاتها واستهلاك الفرد منها خلال الفترة ٧٨_ ٨٢/ ١٩٨٣

بالالف طن

البيان	السنوات					المتوسط		
	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	المتوسط في صورة منتجات	المتوسط في صورة لبن سائل (١)	% نصيب الفرد من اللبن السائل جم/يوم
لبن طازج كامل الدسم	٦٤٣	٦٣٠	٦٨٦	٦٠٣	٧١٦	٦٣٥ر٨	٦٣٥ر٨	٢١ر٢	٤٠ر٩
لبن مبستر	٧٣	٨٠	٨٦	١٠١	١١٧	٩١ر٤	٩١ر٤	٣ر١	٥ر٩
زبادي	٣٤	٣٥ر٧	٣٨ر٥	٤٠	٤١	٣٧ر٨	٤٢	١ر٤	٢ر٤
لبن محفوظ او مركز (٢)	١٨	١٦ر٣	٢٦	٣٤ر٣	٣٣ر٢	٢٥ر٦	٢٥٦	٨ر٦	١ر٦
جبن قريش	١٧٧	٢٠٧	١٧١	٢٥٥	٢٤٠	٢١٠	٦٠٠	٢٠ر٢	١٢ر٥
جبن ابيض	١٤٨	١٥٦	١٦٥	١٧٤	١٨٥	١٦٦	٦٦٣	٢٢ر٤	١٠ر٧
جبن جاف	٥	٥	٦ر٥	٧ر٥	٧ر٥	٦ر٣	٥٧	١ر٩	٤١ر
جبن ركفور	٢٣	٢٤	٢٦	١٩	٢٧	٢٣ر٨	١٨٣	٦ر٢	١ر٥
زبد وسمن بلدي	٨٤	٩٠	٩٧	١٠٦	١١٣	٩٨	٩٨	٣ر٣	٦ر٣
زبد مائده	٢٠	٢	٣	٢	٢	٢	٢	٠٠١ر	١٣ر
آيس كريم	٣	٤	٤	٦	٦	٤ر٦	٥ر٧	٠٠٢ر	٣ر
اخري	١٩٥	١٤٨	١٠٧	٦٨	٤٥	١١٢ر٦	٣٣٧ر٨	١١ر٤	٧ر٢
جملة						٢٩٧٢		١٠٠	

المصدر :-

جمع وحسب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - استهلاك السلع الغذائية في جمهورية مصر العربية - مرجع رقم ٧١ - ١٢٥٢٤ - ٨٤ - ديسمبر ١٩٨٤.

(١) حسبت علي اساس معاملات التحويل التالية :-

كل ١٠٠ طن لبن تعطي ٩٠ طن زبادي ، ٣٥ طن جبن قريش ، ٢٥ طن جبن ابيض ، ١١ طن جبن جاف ، ١٣ طن جبن ريكفور ، ١ر٦ طن زبد ، ٥ طن سمن ، ١٠ طن لبن مجفف او ٨٠ طن ايس كريم .

(٢) حسب علي انه لبن مجفف .

ارتفاع كمية الالبان التي تستهلك في صوره غير معاملة حراريا مما يعرض العديد للاصابة بالامراض اذا لم تعامل هذه الالبان المعاملة الحرارية الملائمة ، بينما يمثل اللبن المبستر نسبة ضئيلة للغاية ، مما يستلزم معه ضرورة التوسع في انتاج هذه الالبان واصدار التشريعات التي تحد او تمنع تداول الالبان بصورتها الخام ، كما هو معمول به في معظم بلدان العالم وذلك حفاظا علي صحة المستهلك حيث تشير الاحصاءات الي أن الدول المتقدمة تستخدم ٣٠٪ من انتاجها كلبن مبستر او معقم وتصنع ٦٤٪ الي انواع الجبن المختلفة والزبد واللبن المكثف والمجفف والزبادي والأيس كريم وتستخدم هذه الدول ٦٪ فقط من اللبن المنتج لتغذية العجول (١)

هذا ويساهم الجبن بأنواعه المختلفة بنحو ٥١٪ من كمية منتجات الالبان (في صوره لبن سائل) المستهلكه في مصر ، حيث يستهلك نحو٢٢٪ من الالبان في صوره جبن ابيض و ٢٠٪ علي صوره جبن قريش ونحو ٦٪، ٩ر١٪ جبن ركفورد وجبن جاف علي التوالي ، اما المنتجات اللبنيه الاخري فتساهم بنحو ١٥٪ من اجمالي المنتجات اللبنيه . ويوضح ذلك ايضا ارتفاع نسبة الالبان التي توجه الي صناعة الجبن القريش الذي يصنع معظمه بطرق بدائية وبالتالي لاتتوفر به الشروط الصحيه المناسبه وللتغلب علي ذلك فإنه يقترح رفع اسعار توريد الالبان الي القطاع العام من خلال مراكز التجميع او انشاء وحدات تجميع وتصنيع بسيطه تقوم بشراء الالبان من المربيين بأسعار ملائمة ثم معاملتها حراريا وذلك لبيعها مباشرة الي المستهلك او لنقلها الي مرحلة اخري من التصنيع ولتحقيق ذلك فإنه لابد من ان يكون السعر الذي يدفع للمربي او المنتج مجزي لتشجيعه علي تسليم البانه لهذه الوحدات بدلا من تصنيعه او بيعه في صورته الخام .

---

(١) المجالس القومية المتخصصة ـ مصدر سابق .

ويشير كذلك الجدول الي ان متوسط نصيب الفرد اليومي من اللبن الطازج خلال الفترة المذكورة بلغ ٤١ جم فقط بينما بلغ نصيبه اليومي من الجبن القريش والجبن الابيض ٥ر١٣ ، ٧ر١٠ جم علي الترتيب ، يلي ذلك نصيبه من الزبد والسمن البلدي حيث بلغ ٦ر٣ جم ، اما اللبن المبستر فقد بلغ نصيب الفرد منه ٩ر٥ جم / يوم .

وهذه الارقام تؤكد مره اخري انخفاض متوسط نصيب الفرداليومي من منتجات الالبان المختلفة علي المستوي القومي ، وطبيعي ان هناك تباين واضح بين نصيب الفرد من المنتجات المختلفة في كل من الحضر والريف ،نظرا لاختلاف الانماط والعادات الاستهلاكية في كل منهما وكما تؤكد ذلك بحوث ميزانية الاسرة بالعينة .

١ - ٣ تطور الواردات من اللبن ومنتجاته

نظرا لعجز الانتاج المحلي عن الوفاء بالإحتياجات المتزايدة من الالبان ومنتجاتها ، فقد ارتفع حجم الواردات من الالبان ارتفاعا كبيرا خلال فترة الدراسة ، حيث زادت الواردات من ١٣٨ ألف طن خلال عام ١٩٧٤ (تمثل اكثر من ٥ أمثال ما كانت عليه في السنة السابقة لها مباشرة) الي حوالي ١١١٧ ألف طن خلال عام ١٩٨٣ وبمعدل نمو سنوي قدره ٣ر٢٣٪ ، وقد بلغ معدل النمو السنوي خلال النصف الأول من فترة الدراسة ٧٤- ١٩٧٨ نحو اكثر من ضعف هذا المعدل حيث قدر بحوالي ٤٦٪ سنويا انخفض الي ٨ر٧ ٪ خلال النصف الثاني ٧٩ - ١٩٨٣ كما يتبين من جدول (٧).

ويرجع الارتفاع الكبير في واردات الالبان ومنتجاتها بعد عام ١٩٧٤ الي سياسة الانفتاح الاقتصادي وسياسة الاستيراد بدون تحويل عمله ، وقد صاحب الزيادة في كمية الواردات دخول منتجات لبنية جديدة في قائمة

الواردات لم تكن تستورد من قبل بكميات ملموسة مثل الجبن الدنماركي المعروف بأسم Feta Cheese والسمن المعروف بأسم Butter Oil وكذا استيراد الالبان الخام الطازجه .

وتمثل الواردات عبئاً كبيرا علي ميزانية الدولة حيث انها تتزايد زيادة مضطردة سنويا من ناحية وترتفع اسعار استيرادها بمعدلات تفوق تلك الزيادة المتحققة في الكمية من ناحية اخري ، كما يتضح من جدول (٩)،فبينما زادت كمية الواردات من ١٣٨ ألف طن خلال عام ١٩٧٤ الي ١١١٧ ألف طن خلال عام ١٩٨٣ ، قفزت قيمة تلك الواردات من ١ر١٠ مليون دولار الي ٣ر٢٣٢ مليون دولار خلال نفس العامين علي التوالي،اي ان متوسط معدل النمو السنوي في كمية الواردات خلال العشر سنوات المذكورة بلغ ٣ر٢٢٪ بينما بلغ معدل النمو السنوي في قيمة تلك الواردات ٩ر٣٦٪ خلال نفس الفترة .هذا مع العلم بأن هناك كميات كبيرة من واردات الالبان يحصل عليها كمعونة .

يلاحظ من الجدول ايضا ان متوسط سعر طن اللبن المستورد قد تذبذب من عام لآخر ويرجع ذلك الي سياسات الدعم او المنح التي تقدمها الدول المتقدمة الي مصر .

جدول رقم (٩)

تطور كمية وقيمة الواردات من الالبان ومنتجاتها خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٣

السنة	الواردات من الالبان ألف طن	القيمة (٢) ألف دولار	متوسط سعر الطن دولار
١٩٧٤	١٣٨	١٠٠٥٨	٧٢ر٩
١٩٧٧	٥٢٥	٦٦٧٦١	١٢٧ر٢
١٩٨٠	١١٣٨	١٢٧٢٠٧	١١١ر٨
١٩٨٣	١١١٧	٢٣٢٢٦٠	٢٠٧ر٩

المصدر :-

(١) وزارة الزراعة - مركز البحوث الزراعية - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي بيانات غير منشورة .

(٢) F.A.O., Trade year Book, Several Issues.

وتمثل الالبان الجافه والجبن بأنواعه المختلفة والزبد والسمن اهم الواردات من منتجات الالبان وجدول (١٠) يبين كمية وقيمة الواردات المختلفة من الالبان ومنتجاتها خلال عامي ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٨٥/٨٤.

يتضح من الجدول ان كمية الواردات من اللبن الحليب الطازج بلغت عام ١٩٨٢/٨١ نحو ٢ر٣ ألف طن إنخفضت الي ١ر٤ ألف طن خلال عام ١٩٨٥/٨٤ ، كدلك انخفضت واردات الالبان المجففة والسمن من ٤٣ر١ ، ٤٠ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الي ٢٨ر٨ ، ١٩ر٥ ألف طن خلال عام ١٩٨٥/٨٤ علي التوالي ، وقد يرجع هدا الانخفاض الي زيادة الواردات منهما التي يحصل عليها كمعونة سنويا .

أما الواردات من الزبد فقد تزايدت كميتها من ٣ر٧ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الي ٥ر٧ ألف طن عام ١٩٨٥/٨٤. وتزايدت واردات الجبن بأنواعه المختلفة بكميات كبيرة خلال السنتين المذكورتين ، حيث ارتفعت من ١٦ر٨ ألف طن الي ٤٧ر١ ألف طن علي الترتيب ، أي انها زادت نحو ٣ مرات خلال اربع سنوات فقط . وجدير بالاشارة ان الواردات المذكورة بالجدول لاتتضمن الواردات من ألبان الاطفال والتي تتزايد بصورة كبيرة سنويا . وقد بلغت كمية الواردات منها خلال عام ١٩٨١ نحو ٩ر٥[1] ألف طن وقدبلغ حجم الدعم الدي تحملته الدوله لتثبيت سعر لبن الاطفال خلال هدا العام حوالي ١٠ مليون جنيه .

ورغم تزايد الواردات من العديد من المنتجات اللبنية إلا ان قيمتها انخفضت من ٢ر١٤٣ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الي ٦ر١٣٢ مليون جنيه عام

---

(١) المصدر : محمد الهامي محمد (د) وهدي محمد صالح (د) ـ دراسة اقتصادية عن اللبن ومنتجاته في مصر ـ معهد التخطيط القومي ـ مذكرة خارجية رقم ١٣٦٥ ـ ١٩٨٣ .

جدول رقم (١٠)

واردات اللبن ومنتجاته خلال عامي ٨٢/٨١، ١٩٨٥/٨٤

الكمية بالطن - القيمة بالالف جنيه

	١٩٨٢/٨١		١٩٨٥/٨٤	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
١ - البان وقشد طازجه غير مركزه ولامحلاه				
أ - البان				
١ - حليب	٢٣٠٣	٨٣١ر٢	١٣٧٩	٦٧٣٩
٢ - غيره	١٤٧	١٠٨ر٩	٣٠	٥ر٣
ب - قشده	٧	٨ر٠٣	----	----
٢ - البان وقشده محفوظه او مركزه او محلاه اومجففه				
أ - البان				
١ - مكتـــــلا او مسحوقا				
- محلاه	١٤٣٧٩	٢٢٦٤٥ر٦	١٥٣٩٩	٢٥٢٣٨ر٢
- غيرها	٢٨٨١٩	٢٧٦٧٥ر٥	١٣٤٥٨	١٤٠٩٣ر٥
٢ - غيرها				
- محلاه	١٩٤٤	١٤٦٨ر٧	١٣٤٨	١٧٢٧ر٨
- غيرها	٧١٥	٦٥٠ر٧	٦٢١	١٠٩٦ر٢
ب - قشده	٨	١٤ر٢	١	٢ر٥
٣ - زبد وسمن				
أ - زبد				
١ - مهيئة للبيع بالتجزئة	١٤٣٩	٢٤٤١ر١	٩٧٨	١٥٤٧ ر٢
٢ - غيرها	٢٢٩٤	٣٥٠٢ر١	٤٧١٢	١١٦٠٠ر١
ب - سمن	٣٩٦٩٨	٦١٣٤٣ر٩	١٩٤٥٨	٢٩٣٤٢ر٩
٤ - جبن				
أ - ابيض - جوده - ايدام - مطبوخ				
١ - ابيض	١٥٨٤	١٨٥٦ر٤	١٦٣٠٠	١٧٥٨٤ر٩
٢ - غيره	١١٢٧٠	١٣٧٢٢ر٦	١٩٩٤٨	٢٦٨٩٥ر٣
ب - جبن اخر	٣٩٨٩	٦٩١٩ر٧	١٣٥٣	٢٥٨٥ر٣
الاجمالي العام		١٤٣١٨٩ر٧		١٣٢٥٩٣ر٢

المصدر :-

اتحاد الصناعات المصرية - الكتاب السنوي - اعداد مختلفة .

١٩٨٥/٨٤ ـ وقد بلغت قيمة واردات الالبان المجففة وحدها بنحو ٥ر٣٩ مليون جنيه ، تمثل ٨ر٢٩٪ من اجمالي قيمة الواردات خلال عام ١٩٨٥/٨٤ . أما واردات الجبن بأنواعه المختلفة بلغت قيمتها ١ر٤٧ مليون جنيه تعادل نحو ٥ر٣٥٪ من اجمالي قيمة واردات عام ١٩٨٥/٨٤ ، تمثل قيمة واردات الجبن الابيض وحدها نحو ٣ر١٣٪ . وقدرت قيمة واردات الزبد والسمن بنحو ٥ر٤٢ مليون جنيه أي مايعادل ٣٢٪ من اجمالي قيمة الواردات ، تمثل قيمة واردات السمن وحدها نحو ١ر٢٢٪ من اجمالي قيمة واردات نفس العام .

هذا ولاتتمثل خطورة الزيادة السنوية في واردات منتجات الالبان في الاعباء التي يتحملها ميزان المدفوعات سنويا فقط ولكن في المنافسة الغير متكافئة التي تواجها صناعة الالبان المحلية من كمية واسعار تلك الواردات ايضا كما سيناقش فيما بعد .

وعلي الرغم من زيادة الواردات من منتجات الالبان فإن الصادرات منها لاتمثل حجما يذكر ، حيث بلغت كمية الصادرات خلال عام ١٩٨٣ نحو ٦ طن ألبان وقشده طازجه و ٨١ طن جبن ، قدرت قيمتهم بحوالي ١١٩ ألف جنيه ، في حين قدرت قيمة الصادرات خلال عامي ٨١ ، ١٩٨٢ بنحو ٤٥ ، ١١ ألف جنيه فقط علي التوالي .

الفصل الثانـــــــي

٢ ـ الطاقة الانتاجية من منتجات الألبان

تلعب صناعة الالبان في مصر دور ملموس في الاقتصاد القومي ، حيـــث تساهم في تكوين الدخل القومي وفي توفير فرص للعمالة ، وقد بلغت القيمـــة النقدية لمنتجات صناعة الالبان في مصر عام ١٩٨٥/٨٤ حوالي ٢٤٦ر٤ مليـــون جنيه ، ساهم فيها القطاع العام بحوالي ٧٣ر٤ مليون جنيه ، تمثل نحو ٣٠٪ من اجمالي قيمة منتجات صناعة الالبان ، بينما ساهم القطاع الخاص بحوالـــي ١٧٣ مليون جنيه ، أي مايوازي ٧٠٪ من اجمالي قيمة منتجات صناعة الالبـــان خلال نفس العام .

ولصناعة الالبان فضلا عن ذلك دور حيوي يتمثل في إطالة مدة حفـــظ الالبان في صورة منتجات متنوعة نظراً لان الالبان سريعة التلف والتلـــوث وتحتاج لمعاملات حرارية خاصة لحفظها ويتناول هذا الفصل عرضا لاهـــم الوحدات المصنعه لمنتجات الالبان وتوزيعها الجغرافي وكذا تطور كميـــة وقيمة المنتجات اللبنية المختلفة في كل من القطاع العام والقطاع الخاص .

٢ ـ ١ الوحدات المصنعه لمنتجات الالبان :ـ

وتعتمد صناعة الالبان في مصر علي عدد كبير من الوحدات الانتاجيـــة المنتشرة علي مستوي الجمهورية ، ويمكن تقسيم هذه الوحدات الي وحـــدات انتاجية تابعة للقطاع الخاص واخري تابعة للقطاع العام .

ويقتصر إنتاج الالبان بالقطاع العام علي شركة مصر للالبان الاغذيـــة ويتبعها تسعة مصانع هي : مصنع القاهرة (بمحافظة القاهرة) ، الاسكندريـــة (بمحافظة اسكندرية) ، دمياط (بمحافظة دمياط) ، المنصوره (بمحافظـــة

الدقهلية)، طنطا (بمحافظة الغربية) ، الاسماعيلية (بمحافظة الاسماعيلية) ، سخا (بمحافظة الغربية) ، كوم أمبو (بمحافظة اسوان) ، ومصنع نستو (بمحافظة القاهرة) ويتركز إنتاجه علي الجبن النستو فقط .

تقوم جميع هده المصانع بإنتاج اللبن الزبادي والجبن الابيض ، كما يتم إنتاج اللبن المبستر في جميع هده المصانع فيما عدا مصنع كوم امبو ، اما اللبن المعقم فيتركز إنتاجه في مصانع كوم أمبو والاسماعيلية وطنطا ، ويقوم بإنتاج الجبن الجاف جميع المصانع فيما عدا مصنعي كوم أمبو والاسماعيلية، كما يقتصر إنتاج الجبن المطبوخ علي مصانع دمياط ونستو وكوم أمبو والاسكندرية ، أما الآيس كريم فيتركز انتاجه في مصانع القاهرة والاسكندرية والاسماعيلية .

أما الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع الخاص فيبلغ عددها نحو ألفين مصنع مرخص منها بمعرفة وزارة الصناعة نحو ٢٠٠ مصنع فقط(١) ، في حين يبلغ عدد الوحدات التي يعمل بها عشرة مشتغلين فأكثر طبقا لآخر حصر قامت به غرفة الصناعات الغدائية بنحو ٤٦ وحده إنتاجية ، تتوزع هده الوحدات بين عشرة محافظات هي محافظة القاهرة (٦ وحدات) ، الاسكندرية (١٠ وحدات) ، دمياط (١٢ وحده) ، الدقهلية (٧ وحدات) ، المنوفية (٣ وحدات) ، الشرقية والقليوبية والغربية (بكل منهم وحدتين) والسويس والجيره (بكل منهما وحده فقط) .

من ذلك يتبين ان صناعة الالبان في مصر تتركز اساسا في المدن الكبري كالقاهرة والاسكندرية وفي شمال الدلتا في كل من دمياط والمنصورة وطنطا وسخا ، حيث تتركز الماده الخام من جهه والسوق من جهه اخري ، أما محافظات وجهه قبلي فإن نصيبها مازال محدودا من هده الصناعة ، حيث

---

(١) عيون عبد القادر مطاوع (دكتوره) ، السياسة التموينية من خلال مناقشات ممثلي الامه في مجلس الشعب - معهد التخطيط القومي - مذكرة رقم ٨٢٥ - ١٩٨٤ .

لايقام بها غير مصنع كوم أمبو بأسوان .

وفضلا عن الاختلاف في طبيعة ملكية الوحدات المصنعه لمنتجات الالبان علي مستوي الجمهورية ، يوجد تباين واضح في المستوي التكنولوجي المستخدم في هذه الوحدات وحجم رؤوس الاموال المستثمرة فيها وكذلك اختلاف في نوع وجوده الاصناف المنتجه بهده الوحدات .

٢ - ٢ تطور الطاقة الانتاجية لمنتجات الالبان :-

تتنوع منتجات الالبان المصنعه في مصر ، حيث ينتج نحو عشرة اصناف منها ، يعتبر كل صنف منها صناعة قائمة بذاتها ، وتتمثل هذه الاصناف في اللبن المبستر وكامل الدسم ، الجبن الابيض والجاف والمطبوخ والركفور ، اللبن الزبادي ، زبد المائده ، المثلوجات اللبنية واصناف اخري .

وبدراسة تطور الانتاج المحلي لمنتجات الالبان الرئيسية خلال الفترة ١٩٨٤/٧٤ والتي يبينها جدول (١١) يتضح ان الطاقة الانتاجية لمنتجات الالبان تتزايد سنويا بمعدلات تتباين بين الاصناف المختلفة حيث تضاعف تقريبا انتاج القطاع العام من اللبن المبستر خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٥/٨٤،حيث زاد الانتاج من ٣٨ر٥ ألف طن عام ١٩٧٤ الي ٧٤ر٣ طن خلال عام ١٩٨٥/٨٤ .
أما انتاج اللبن الزبادي فقد زاد بما يقرب من ٥ مرات خلال نفس الفترة ، حيث ارتفع الانتاج من ١ر٩ ألف طن الي ٩ر٥ ألف طن خلال عامي ١٩٧٤ ، ١٩٨٥/٨٤ علي الترتيب . هذا مع العلم بأن الانتاج من اللبن المبستر والزبادي قد أقتصر علي انتاج القطاع العام فقط .

أما الانتاج من الجبن الابيض فقد ارتفع من ١٢٨ ألف طن عام ١٩٧٤ الي ١٧٧ ألف طن عام ١٩٨٥/٨٤ ، وقد زاد الانتاج من الجبن الجاف الي مايقرب من ثلاثة مرات ، حيث ارتفع من ٢ر٣ ألف طن عام ١٩٧٤ الي نحو ٩ آلاف طن عام ١٩٨٥/٨٤.

جدول رقم (١١)

تطور اجمالي الانتاج المحلي بالطن لمنتجات الالبان الرئيسية

خلال الفتـــرة ٧٤ - ١٩٨٥/٨٤

السنة	لبن مبستر (١)	لبن زبادي (٢)	جبن ابيض	جبن مطبوخ	جبن جاف	جبن ركفور	زبد مائده ومسلي طبيعي	مثلوجات
١٩٧٤	٣٨٤٩١	١٩٤٧	١٢٦٧٢٠	٤٩٣٠	٣١٨٢	—	١٢١١٩	١٢٢٤
١٩٧٧	٦٧٧٦٩	٥٢٥٥	١٢٧٠٧٠	٨٢٠٦	٤٣٢٢	١٢٧	١٤٢٨	٢٧٣٥
٨١/٨٠	٨٦١٥٥	١٠٧٦٧	١٦١٩٢٨	١٠٣٥٢	٦٠٩٦	١٩١	٢٨٤٣	٥٩٧٧
٨٣/٨٢	١١٦٨٥٦	٩٠٩٨	١٧٣٠١٨	٨١١٥	٨٢٢٢	٣١	١٦٠٠	٦٢٢٨
١٩٨٥/٨٤	٧٤٢٤٨	٩٤٧٤	١٧٧٢٠١	*٥٩٣٧	٨٩٨٣	*٦٢	١٧٤٠	٦٩٩٩

المصدر :-

حسب من سجلات شركة مصر للالبان والاغذية وغرفة الصناعات الغذائية .

(١) ، (٢) انتاج اللبن المبستر والزبادي قاصر علي انتاج القطاع العام فقط .

* انتاج القطاع العام فقط .

يتبين من الجدول ايضا ان أعلي زياده في المنتجات اللبنيه قـــد تحققت في انتاج المثلوجات حيث زادت من ٢ر١ ألف طن عام ١٩٧٤ الـــي نحو ٧ آلاف طن عام ١٩٨٥/٨٤ ، وقد اتصف انتاج الجبن الركفور والتذبـذب السنوي الشديد خلال الفترة المذكورة حيث تراوحت كميته بين ٣١ طـــن و ١٩١ طن ، في حين انخفض انتاج زبد المائده والمسلي الطبيعي خـــلال فترة الدراسة .

هذا ويختلف حجم مساهمة كل من القطاع العام والخاص في انتـــاج الاصناف المتنوعة من المنتجات اللبنية ، حيث ان انتاج اللبن المبستر يقتصر علي القطاع العام ، كما ان انتاج اللبن الزبادي والجبن الركفور يتركز ايضا في القطاع العام ،بينما يتركز انتاج الجبن الابيض والزبد والآيس كريم في القطاع الخاص .

ويبين جدول (١٢) التطور في كمية وقيمة المنتجات اللبنية الرئيسية في كل من القطاع العام والخاص خلال عامي ٧٧، ٨٤/ ١٩٨٥ وتعكس بيانات الجدول التباين في تطور كمية وقيمة المنتجات اللبنية لدي كل من القطاع العام والخاص وكذا في حجم مساهمة كل منهما في اجمالي الانتاج .

ففيما يختص بمنتجات القطاع العام ارتفع انتاج العديد منها بصوره كبيرة ، في حين انخفض انتاج البعض منها خلال الفترة المذكورة ، حيث زاد انتاج اللبن المبستر واللبن الزبادي من ٨ر٦٧ ، ٣ر٥ ألف طن خلال عام ١٩٧٧ الي ٤ر٧٤ ، ٥ر٩ ألف طن خلال عام ١٩٨٥/٨٤ علي الترتيب ، كذلك ارتفع الانتاج من اللبن الزبادي والجبن الابيض من ٣ر٥ ، ٧ر٧ ألف طن الي ٥ر٩ ، ٨ر٢٣ ألف طن خلال العامين المذكورين علي التوالي . أما الجبن المطبوخ والركفور فقد انخفض انتاجهما من ٦ر٧ ، ١٤ر ألف طن عام ١٩٧٧ الي ٩ر٥ ، ٠٦ر ألف طن عام ١٩٨٥/٨٤ ، وقد ارتفع الانتاج من الجبن الجاف وزبد المائده والآيس كريم خلال العامين المذكورين من ٩٧ر ، ٠٦ر ، ٥٢ر ألف طن الي ٥ ، ٠٩ر ، ٤ر١ ألف طن علي التوالي .

أي ان الانتاج من الجبن الابيض والجبن الجاف قد زاد بنحو ٣ ، ٥ مرات علي التوالي ، اما اللبن المبستر والزبادي والايس كريم فقد زاد انتاجهم بنحو ١ر١ ، ٨ر١ ، ٦ر٢ مره علي الترتيب ، في حين انخفض الانتاج من الجبن الركفور الي النصف تقريبا ، ونقص انتاج الجبن المطبوخ بنسبة ٧٨٪ خلال الفترة ٧٧ - ١٩٨٥/٨٤ .

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد ارتفع انتاجه من الجبن الابيض من ٤ر١٢٩ ألف طن عام ١٩٧٧ الي ٥ر١٥٣ ألف طن عام ١٩٨٥/٨٤ ، وكذلك ارتفع انتاجه من زبد المائده والايس كريم خلال العامين المذكورين من ٤ر١ ، ٢ر٢ ألف طن الي ٦ر١ ، ٦ر٥ ألف طن علي التوالي . اما انتاجه من الجبن الجاف فلم يرتفع كثيرا ، حيث زاد من ٣ر٣٧ ألف طن الي ٩٥ر٣ ألف طن خلال نفس العامين .

جدول رقم (١٢)

انتاج القطاع العـــام والخاص من منتجات الالبـــــان الرئيسية خلال عامي ١٩٧٧ ، ١٩٨٥/٨٤

كمية بالالف طن ـ قيمة بالالف جنيه

الصنـــــف	١٩٧٧						١٩٨٥/٨٤			
	القطاع العـام		القطاع الخاص		جملة		القطاع العام		القطاع الخاص		جملـــة	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
لبن مبستر	٦٧٫٧٧	٦١٨٩	ـــــ	ـــــ	٦٧٫٧٧	٦١٨٩	٧٤٫٣٥	٢٣٩٤١	ـــــ	ـــــ	٧٤٫٣٥	٢٣٩٤١
لبن زبادي	٥٫٢٨	١٠٦١	ـــــ	ـــــ	٥٫٢٨	١٠٦١	٩٫٤٧	٦١٧٨	ـــــ	ـــــ	٩٫٤٧	٦١٧٨
جبن ابيض	٧٫٧	٤٣٧٤	١٢٩٫٣٧	٦٧٤٦١	١٣٧٫٠٧	٧١٨٣٥	٢٢٫٨١	٢٤٧١٦	١٥٫٥٣	١٥٣٤٧٣	١٧٧٫٣	١٧٨١٨٩
جبن مطبوخ	٧٫٥٨	٥٩٦٧	٠٫٦٣	٤٨٦	٨٫٢١	٦٤٥٢	٥٫٩٤	٩٣٣٥	ـــــ	ـــــ	٥٫٩٤	٩٣٣٥
جبن جاف	٩٦٥٫	٩٦٢	٣٫٢٧	٣٩٤٢	٤٫٣٣	٤٩٠٤	٥٫٠٣	٦٦١٠	٢٫٩٥	٧٩٠٨	٥٫٠٣	٦٦١٠
جبن ركفور	١٣٧٫	١٧٢	ـــــ	ـــــ	١٫٣٧	١٧٢	٠٫٠٦٢	١٥٤	ـــــ	ـــــ	٤٫٠١	٨٠٦٢
زبد مائدة ومسلي طبيعي	٠٫٠٦	٧٢	١٫٣٧	١٦٧٩	١٫٤٣	١٧٥١	٠٫٠٩٣	٣٨٧	١٫٦٢	٤٨٧٢	١٫٧١	٥٢٥٩
مثلوجات (ايس كريم)	٠٫٥٢	٣٥٦	٢٫٢٢	١٩٩٧	٢٫٧٤	٢٣٥٣	١٫٣٦	١٤٥٨	٥٫٦٤	٦٧٧٠	٧	٨٣٢٨
اجمالـــــي		١٩١٥٣		٧٥٥٦٥		٩٤٧١٨		٧٢٧٧٩		١٧٣ ٢٣		٢٤٥٨٠٢

المصدر :ـ

حسب من سجلات شركة مصر للالبان والاغذية وغرفه الصناعات الغذائية .

أي ان انتاج القطاع الخاص من الجبن الابيض وزبد المائده والآيس كريم قد زاد بنحو ٢ر١ ، ٢ر١ ، ٥ر٢ علي الترتيب .

نستنتج من ذلك ان هناك زياده مستمره في الطاقة الانتاجية لمنتجات الالبان في كل من القطاع العام والخاص فيما عدا الجبن الركفور والمطبوخ من انتاج القطاع العام ، حيث انخفض انتاجهما ويرجع ذلك في الواقع الي المنافسة الشديده التي تواجها هده المنتجات في السوق المحلي كما سيتضح فيما بعد . تبين ايضا من العرض السابق ان منتجات القطاع العام تزيد بمعدلات اكبر من معدلات الزيادة في مثيلاتها من منتجات القطاع الخاص .

وجدير بالملاحظة ان هناك تذبذب غير منطقي في البيانات السنوية الخاصة بمنتجات القطاع الخاص اللبنية ، حيث يقدر انتاج القطاع الخاص من الجبن الجاف عام ١٩٨٣/٨٢ بنحو ٩ر٣ ألف طن ، بلغت قيمتها ٨ر٧ مليون جنيه ، في حين انه لم ينتج اي كمية من هدا الصنف خلال عامي ١٩٨٤/٨٣، ١٩٨٥/٨٤ طبقا لبيانات غرفة الصناعات الغذائية ، وكدلك بالنسبة لزبد المائدة حيث قدر انتاج القطاع الخاص منها خلال اعوام ٧٩ ، ٨٤/٨٣ ، ١٩٨٥/٨٤ بنحو ٥ر١ ، ٦ر١ ، ٦ر١ ألف طن علي التوالي ، بينما لم ينتج اي كمية خلال عامي ٨٢/٨١ ، ١٩٨٣/٨٢ .

وقد يرجع ذلك الي عدم توفر البيانات عن هده المنتجات وليس الي عدم قيام القطاع الخاص بإنتاجهم . ورغم قيام القطاع الخاص بإنتاج كميات كبيرة من اللبن الزبادي سنويا ، إلا انه لايوجد تقديرات لحجم هدا الانتاج نظراً لصعوبة حصر الكميات المنتجة منه يوميا لدي آلاف الوحدات الانتاجية المنتشرة علي مستوي الجمهورية .

يتضح من جدول (١٢) ايضا انه في حين ساهم القطاع الخاص في انتاج الجبن الابيض بنحو ٤ر٩٤٪ من اجمالي الانتاج منها خلال عام ١٩٧٧ ، انخفضت هده المساهمة الي نحو ٨٧٪ خلال عام ١٩٨٥/٨٤ . ويرجع ذلك الي الزيادة

السنوية الكبيرة في انتاج القطاع العام من الجبن الابيض عنها بالنسبة للقطاع الخاص ·

اما مساهمة القطاع الخاص في انتاج زبد المائده والآيس كريم فهي ثابته تقريبا خلال عامي ٧٧ ، ١٩٨٥/٨٤ ، وذلك لتقارب الزيادة السنوية في كل منهما ، وقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في انتاج زبد المائدة والآيس كريم خلال العامين المذكورين نحو ٩٥٪ ، ٨١٪ من اجمالي الكمية المنتجة من كل منهما علي التوالي · ويتركز كذلك انتاج الجبن الجاف والجبن الركفور في القطاع الخاص ، حيث ساهم انتاج القطاع الخاص من الجبن الركفور خلال عام ١٩٨٥/٨٤ بنحو ٩٩٪ من اجمالي الانتاج منه · كما ساهم القطاع الخاص بدور ملموس خلال السنوات الاخيرة في انتاج اللبن المعقم · هذا ويقتصر انتاج اللبن المبستر علي القطاع العام ، وان كان بعض الشركات الاستثمارية قد بدأت في انتاجه خلال عام ١٩٨٦ ولكن مازالت كمياته محدودة بالمقارنة بإنتاج القطاع العام منه ·

أما عن تطور قيمة المنتجات اللبنية خلال الفترة ٧٧ ـ ١٩٨٥/٨٤ ، فقد زادت بصورة كبيرة بكل من القطاع العام والخاص ، حيث ارتفعت قيمة منتجات القطاع العام اللبنية من ١ر١٩ مليون جنيه عام ١٩٧٧ الي ٨ر٧٢ مليون جنيه خلال عام ١٩٨٥/٨٤ ، أما منتجات القطاع الخاص اللبنية فقد زادت قيمتها من ٧٥ مليون جنيه عام ١٩٧٧ الي ١٧٣ مليون جنيه خلال عام ١٩٨٥/٨٤ ·

يلاحظ ايضا من الجدول ان معدل الزيادة في قيمة المنتجات المختلفة يفوق كثيراً معدل الزيادة في كمية هذه المنتجات خلال الفترة المذكورة فقد بلغت الزيادة في قيمة منتجات القطاع العام كاللبن المبستر والزبادي والجبن الابيض والمطبوخ والجاف نحو ٩ر٣ ، ٨ر٥ ، ٧ر٥ ، ٧ر١ ، ٩ر٦ مرة علي التوالي · أما قيمة الجبن الابيض والزبد المنتجه بالقطاع الخاص فقد زادت بنحو ٢ر٢ ، ٩ر٢ مره علي الترتيب · وترجع الزيادة الكبيرة في قيمة المنتجات اللبنية الي الارتفاع المتواصل في اسعارها خلال الفترة المذكورة فضلاً عن الزيادة في الكمية ·

جدير بالاشارة انه فضلا عن انتاج المنتجات اللبنية بمصانع القطاع العام ومصانع القطاع الخاص تقوم المعامل والمحلات الصغيرة المنتشرة بالريف والمدن سواء المرخص او الغير مرخص لها بتصنيع هذه المنتجات، كما يقوم الكثير من منتجي الالبان بالتصنيع المنزلي لهذه المنتجات وتسويقها . إلا انه من الملاحظ ان معظم المحلات الصغيرة ومعامل تصنيع الالبان وخاصة بالريف تعتبر وحدات بدائية ومتخلفة ولاتتوفر بها الالات والاجهزة الحديثة او الخبرة العلمية والفنية القادرة علي انتاج منتجات لبنية ذات جوده عالية وخالية من الميكروبات الضارة بالصحة . ومن المعروف ان اللبن يحتاج لمعاملات خاصة اثناء التصنيع للمحافظة علي خواصه وضمان عدم تلوثه.

ورغم ان القطاع العام يستخدم احدث الطرق التكنولوجية في تصنيع المنتجات اللبنية فضلا عن توفر العمالة المدربه إلا انه يواجه العديد من العقبات التي تحول دون التوسع في انتاجه ، كما سيناقش فيما بعد .

الفصل الثالث

٣ ـ المسالك التسويقية للالبان ومنتجاتهـــا

تتباين وتتنوع المسالك التسويقية للالبان من حيث طرق التسويق وعدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك وبالتالي تأثيرهم علي التكاليف التسويقية وسعر المستهلـــك وجودة اللبن وكمية الفاقد منه . وتمثل المسالك التسويقية اهمية خاصة بالنسبة للالبان عن الاغذية الاخري نظراً لطبيعة اللبن كسلعه سريعة التلف .

ويتضمن هذا الفصل عرض لاهم الانماط التسويقية بالنسبة للالبان ومنتجاتهـــا ومصادر توريد الالبان الي شركة مصر للالبان .

٣ ـ ١ الانماط التسويقية اللبنية :ـ

يسلك الناتج المحلي من الالبان والذي يقدر بنحو ٢ مليون طن مجموعـــة من الطرق عقب إنتاجه وحتي يتم إستهلاكه ، حيث يستهلك مايقرب من ثلثـــي الانتاج في مراكز الانتاج وذلك في أوجه متعدده ، بينما يطرح الثلث الآخر فقط للسوق المحلي للاستخدامات المختلفة* كما يتبين من شكل رقم (٢) .

* المصدر : إتحاد الصناعات المصرية ـ غرفة الصناعات الغذائية ـ الكتـــاب السنوي ـ ١٩٨٣/٨٢ .

شكل رقم (٢)

توزيع الناتج اللبني المحلي علي مصادر الاستهلاك

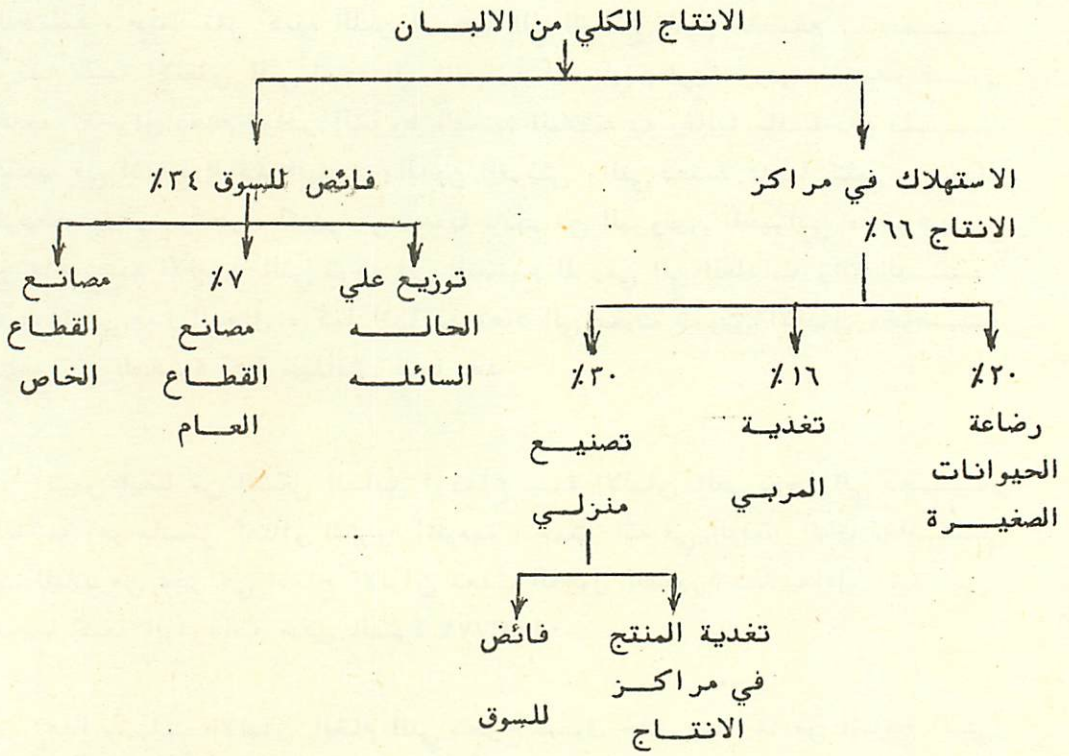

من الشكل يتبين ان نحو ٢٠٪ من اجمالي الانتاج من اللبن توجه لرضاعة صغار الماشيه ، اي مايعادل نحو ٤٠٠ ألف طن ، كما يستهلك ١٦٪ من الانتاج الكلي في مراكز الانتاج ، وتقدر تلك الكمية بنحو ٣٢٠ ألف طن ، بينما يستخدم في التصنيع الريفي للألبان حوالي ٣٠٪ من اجمالي الكمية المنتجة أي مايعادل نحو ٦٠٠ ألف طن وتستغل هذه المنتجات في تغذية المنتج بمراكز الانتاج ويسوق الفائض للسوق . ويعني ذلك ان اجمالي كمية الالبان التي تستهلك في مراكز الانتاج تمثل نحو ٦٦٪ من الانتاج الكلي .

أما الالبان التي توجه الي السوق المحلي فتقدر كميتها بحوالي ٦٨٠ ألف طن وهي تعادل نحو ٣٤٪ من اجمالي كمية اللبن المنتجه ، وتستهلك مصانع القطاع العام

نحو ٧٪ فقط من تلك الكمية بينما يوزع الباقي الي كل من مصانع القطاع الخاص وبائعي اللبن (في صورته السائله) المتجولين .

يتبين من ذلك سوء توزيع اللبن الخام المنتج محليا علي مصادر الاستهلاك المختلفة ، حيث تقل كمية اللبن الموجهة الي القطاع العام للتصنيع ، بينما ترتفع نسبة الالبان التي توجه الي التصنيع المنزلي بالريف وهو مايتصف في اغلب الاحوال بعدم توافر الشروط الصحية الملائمة به وغالبا ماتستخدم تلك الكمية في انتاج الزبد البلدي والجبن القريش والتي يعتمد عليها كثير من سكان الريف في توفير جزء كبير من إحتياجاتهم من البروتين الحيواني ، ويرجع ارتفاع نسبة الالبان التي توجه الي التصنيع الريفي الي العادات والتقاليد الريفية في هذا المجال ، كما انها قد تعود الي صعوبة تسويق الالبان وخاصة بالمزارع الصغيرة كما سيناقش فيما بعد .

تبين ايضا من الشكل السابق ارتفاع نسبة الالبان التي توجه الي صغار الماشية وهو مايمثل إهدار للثروة القومية ، حيث انه في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من عجز في انتاج الالبان تغذي العجول الصغيرة بما يعادل ٤٠٪ من متوسط كمية الواردات خلال الفترة ١٩٨٣/٧٩ .

هذا وتسلك الالبان الخام التي تطرح للسوق خلال مسارها من المنتج الي المستهلك النهائي او الوسيط طريقين أساسيين هما :-
المسلك المباشر أي نقل اللبن من المنتج الي المستهلك سواء النهائي او الوسيط مباشرة والمسلك الغير مباشر أي نقل وتسويق اللبن من المنتج الي المستهلك من خلال الوسطاء .

ويتم التسويق المباشر في حالة ماتكون المسافة بين المنتج والمستهلك قريبة ، بحيث يمكن نقل اللبن خلال فترة زمنية قصيرة وبدون أي وسيلة تبريد وبالتالي دون تحمل لاي مخاطر نتيجة لتلف الالبان وغالبا مايلجأ الي هذا الاسلوب اصحاب مزارع اللبن (الزرايب) التي تتمركز داخل كردون المدن وتتميز هذه المزارع في معظم الاحوال بإرتفاع تكاليف انتاج اللبن بسبب ارتفاع تكلفة العمالة والتغذية داخل المدن وماحولها[1] ، كما يتم نقل

---

(١) المصدر - ابراهيم بدر ابراهيم - استهلاك الالبان والعوامل المؤثرة علي الطلب عليها ، رسالة ماجستير - كلية زراعة جامعة الازهر - ١٩٧٤ .

اللبن مباشرة من المزارع المتخصصة وشركات القطاع العام والحكومي الي مصانع شركة مصر للالبان والاغذية .

أما التسويق الغير مباشر فقد يتم من خلال وسيط واحد كحلقة وصل بين المنتج والمستهلك وهو تاجر التجزئة او من خلال عدة وسطاء وهو الشائع في تسويق الالبان ، حيث قد يقوم المنتجين بنقل ناتجهم اللبني الي مراكز التجميع (مباشرة او من خلال نقط التجميع) ومنهم الي المصانع او يقوموا ببيع ناتجهم اللبني الي تجار الجملة الذين يقومون بدورهم الي نقله الي مصانع الالبان او يبيعه الي تجار التجزئة ومنهم الي المستهلك النهائي ، كما قد يقوموا بنقل اللبن الي المصانع مباشرة وذلك عن طريق التعاقدات الخاصة بينهم .

والشكل التالي يوضح تلك المسالك التسويقية .

شكل رقم (٣)

المسالك التسويقية للبن الخام

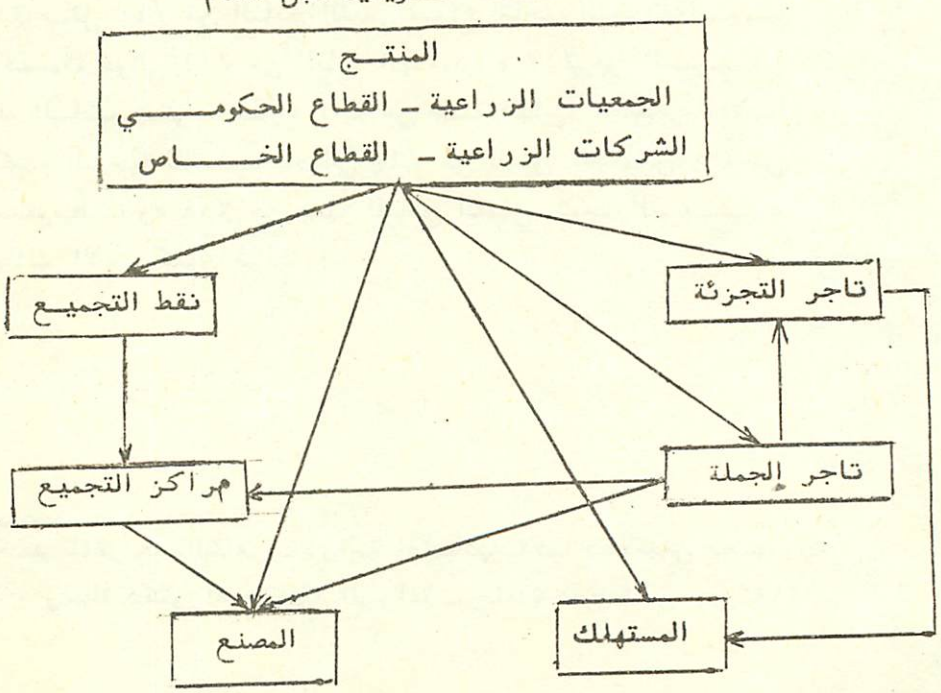

ومن الشكل السابق يتضح ان هناك اربعة مراحل يتم من خلالها تسويق الالبان الخام وهي :-

- من المنتج الي المستهلك مباشرة .
- من المنتج الي تاجر التجزئة مباشرة او من خلال تاجر الجملة ومنه الي المستهلك .
- من المنتج الي تاجر الجملة او نقط ومراكز التجميع ومنهم الي المصنع.
- من المنتج الي المصانع مباشرة .

ونظراً لتعدد وحدات انتاج اللبن الخام وسيادة صغار المنتجين الذين يملكون من رأس الي ثلاثة رؤوس من الماشية ويساهموا بنحو ٨٨٪ من إعداد ماشية اللبن وبحوالي ٨٢٪ من اجمالي الانتاج من اللبن الخام فإنه يصعب التعرف علي كمية الالبان المسوقة خلال كل مرحلة علي وجه الدقة .

هذا وقد اوضحت احدي الدراسات(١) ان القطاع الاهلي الذي يعتمد علي الجاموس في انتاج اللبن يسوق حوالي ٦٠٪ من البانه للمستهلك مباشرة ، أما الجزء الأخر والذي يمثل ٤٠٪ من الناتج اللبني فيباع لتاجر التجزئة، أما القطاع التقليدي فيسوق حوالي ٢١٪ من البان الجاموس و ١٧٪ من البان الابقار علي الحاله السائله بمتوسط قدره ١٢٪ من جملة البان الجاموس والابقار، في حين تقدر الكمية الموجهة للتصنيع بحوالي ٦١٪ من البان الجاموس و٤٦ من البان الابقار ، بمتوسط قدره ٥٨٪ من جملة الناتج اللبني وتوجه النسبة المتبقية الي استهلاك الاسر كلبن شرب .

---

(١) المصدر :- محمد طاهر عبدالظاهر - دراسة اقتصادية لانتاج الالبان بجمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة - جامعة عين شمس ، ١٩٨٣.

٣ - ٢ مصادر توريد الالبان :-

تتزايد سنويا كمية الالبان الموردهمن المصادر المختلفة الي شركة مصر للالبان والاغذية حيث ارتفعت من ٩ر٤٢ ألف طن عام ١٩٧٩ الي ٧ر٥٥ ألف طن خلال عام ١٩٨١/٨٠ ، ثم قفزت الي ١ر١١٨ ، ١ر١٣٠ ألف طن خلال عامي ٨٤/٨٢ ، ١٩٨٥/٨٤ . ورغم هذه الزيادة في كمية الالبان الموردة إلا انها مازالت تمثل نسبة محدودة من اجمالي الالبان المنتجة محليا ، كما انها اقل من إحتياجات الشركة .

وتتمثل مصادر توريد الالبان الي شركة مصر للالبان في كل من :-
مراكز التجميع والتبريد ، الشركات الزراعية ، الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية ، القطاع الحكومي المنتج للالبان وكبار المنتجين .

وتمثل مراكز تجميع وتبريد الالبان حلقة الوصل بين المنتج الصغير ومصانع شركة مصر للالبان . وتمتلك الشركة ٦٤ مركزاً للتجميع منتشرة حول مصانع الالبان بالمحافظات المختلفة . وقد اختيرت مواقع مراكز التجميع ليخدم كل منها ٥ قري ، تقدر طاقة كل مركز بنحو ٥ طن / طرف (الحلبه) ، أي ١٠ طن / يوم، علي أن يتم نقل اللبن مره او مرتين يوميا الي مصانع الشركة حسب كمية اللبن الورده يوميا . ويتم توريد اللبن الي مراكز التجميع من نقاط التجميع العديده المنتشرة في القري والعزب المختلفة والتي تقوم بتجميع الالبان من صغار المنتجين وتقدر الطاقة اليومية لنقطة التجميع بنحو ١/٢ طن لبن ٤ كما قد يورد الي مراكز التجميع ايضا كبار التجار والمنتجين . ورغم عدم التعدد الكبير للوسطاء في هذا النمط التسويقي إلا انه يواجه الكثير من العقبات التي ترتب عليها عدم الاقبال علي التوريد لهذه المراكز ، ويرجع ذلك لعديد من الاسباب التي ستناقش فيما بعد .

ولتشجيع المنتجين علي التوريد لمصانع الالبان تقوم الشركة بصرف واحد كيلو جرام علف صيفاً بحد أقصي ٥ كجم يوميا . ونصف كيلو جرام علف شتاء بحد أقصي ٥ر٢ كجم يوميا وذلك عن كل كيلو جرام لبن يورد الي نقط ومراكز التجميع ، كما قامت الشركة بتركيب وحدات تسخين بالطاقة الشمسية في بعض مراكز تجميع وتبريد الالبان لتوفير الماء الساخن اللازم لعمليات النظافة والتعقيم .

أما الشركات الزراعية فهي مجموعة من محطات انتاج اللبن التابعة للهيئات أو المجليات ، بالاضافة الي الشركات الزراعية التابعة للهيئة العامة للتنمية الزراعية · كما يتمثل القطاع الحكومي في المحطات التابعة لمعهد بحوث الانتاج الحيواني · أما الجمعيات التعاونيه فتضم المزارع الكبيرة المتخصصة في إنتاج اللبن ·

هذا وتتباين سنويا كمية الالبان الموردة من كل مصدر بسبب عوامل كثيرة منها عدم وجود تعاقد طويل المدي بين الشركة والعديد من مصادر التوريد، فضلا عن ثبات اسعار التوريد علي الرغم من تزايد تكلفة إنتاج اللبن واسعار السوق الحر للبن،إجتذاب العديد من اصحاب الشركات الخاصة للموردين عن طريق رفع اسعار استلام الالبان وغير ذلك من العوامل كما سيناقش فيمابعد.

وفيما يلي نستعرض كمية اللبن الموردة الي مصانع شركة مصر للالبان من المصادر المختلفة خلال عام ١٩٨٥/٨٤ والتي يبينها جدول رقم (١٢).

يتضح من الجدول ان كمية اللبن الخام الموردة من مراكز التجميع الي مصانع الشركة عام ١٩٨٥/٨٤ بلغت نحو ٩ر٤٢ ألف طن ، أي مايوازي ٣٣٪ من اجمالي كمية اللبن الموردة وإن كانت هذه النسبة تختلف من مصنع لآخر حيث تراوحت نسبة التوريد من ٥٥٪ من كمية اللبن الموردة الي مصنع المنصوره الي ٢٤٪ من كمية اللبن الموردة الي مصنع القاهرة · وكما تبين من الجدول بلغ متوسط سعر بنط اللبن (١٪ دهن) المورد الي الشركة من هذه المراكز ٦ر١٥ مليم ويمثل ذلك أقل متوسط سعر للبنط بالنسبة لمصادر التوريد الأخري رغم ارتفاع نسبة الدهن بهذه الالبان ويرجع ذلك في الواقع الي ان متوسط سعر بنط اللبن لايتوقف فقط علي نسبة الدهن ولكن يتحدد علي اساس عوامل كثيرة اخري ، منها جودة اللبن ومحتواه الميكروبي · وتشير الاختبارات علي الالبان الموردة الي ان البان مراكز التجميع منخفضه الجوده عن البان مصادر التوريد الاخري نظراً لانها تجمع من صغار المنتجين الذين لايملكون الآلات والاجهزة اللازمة لانتاج البان نظيفة،فضلا عن انخفاض الوعي الصحي لدي العديد منهم · وبناء علي انخفاض سعر بنط اللبن بلغ متوسط سعر كيلو اللبن المورد الي مراكز التجميع ٢٣ قرشاً · ومن الملاحظ تذبذب كميات اللبن الموردة سنويا الي المراكز ويرجع

جدول رقم (١٣)

كمية اللبن الموردة الي مصانع القطاع العام خلال عام ١٩٨٥/٨٤

البيانات	الكمية بالطن	القيمة بالالف جنيه	نسبة الدهن ٪	متوسط سعر البنط بالمليم	نسبة التوريد ٪
مراكز التجميع	٤٢٩٤١	١٠٢٠٢ر٣	٤ر٦	٥١ر٦	٣٣
المنتجين	١٥٧٨٤	٤٩٤٥ر٤	٤ر٧	٦٦ر٨	١٢ر٢
الجمعيات التعاونية	٤٧٤٨٣	١٣٣٦٣ر٧	٣ر٥	٨٠ر٧	٣٦ر٥
القطاع الحكومي	٥٨٦٩	١٣٩٦ر٤	٣ر٦	٦٥ر٩	٤ر٥
الشركات الزراعية	١٨٠١٨	٤١٩٩ر٥	٣ر٣	٧٠ر٩	١٣ر٨
الاجمالي	١٣٠٠٩٤	٣٤١٠٧ر٣	٤	٦٥ر٥	١٠٠

المصدر :-

شركة مصر للالبان والاغذية - الميزانية العمومية ١٩٨٥/٨٤.

ذلك لعديد من الاسباب اهمها عدم وجود تعاقد بين المنتج ومراكز ونقط التجميع مما أدي الي عدم الالتزام بالتوريد . أما منتجي الالبان فقد ساهمت ألبانهم بنحو ٨ر١٥ ألف طن ، تمثل نحو ٢ر١٢٪ من اجمالي كمية اللبن الموردة الي الشركة، وتراوحت كمية البان المنتجين الموردة للمصانع بين ٩٤٪ و ٨ر١٪ من اجمالي كمية اللبن الموردة الي مصنع كوم أمبو ومصنع المنصورة مع الترتيب وقد بلغ متوسط سعر البنط من تلك الالبان نحو ٨ر٦٦ مليم علي اساس متوسط نسبة دهن ٧ر٤٪ ، وتعتبر هذه النسبة أعلي نسبة دهن في الالبان المورد الي الشركة من المصادر المختلفة ، ويرجع ذلك الي ان معظم البان المنتجين مصدرها الجاموس الذي يتصف بإرتفاع نسبة الدهن حيث تتراوح من ٥ره الي ٥ر٨٪، قدر متوسط سعر الكيلو جرام من هذه الالبان ٤ر٣١ قرشا.

ساهمت ايضا المزارع التابعة للجمعية التعاونية العامة للثروة الحيوانية في توريد الالبان الي مصانع الشركة ، حيث بلغت تلك الكمية نحو ٥ر٤٧ ألف طن ، تعادل نحو ٥ر٣٦ ٪ من اجمالي كمية اللبن الموردة الي الشركة ، وقد بلغ متوسط سعر البنط لتلك الالبان ٧ر٨٠ مليم وهو اعلي متوسط سعر دفعته الشركة للالبان الوارده من المصادر المختلفة رغم انخفاض نسبة الدهن الي ٥ر٣٪ ، ويرجع انخفاض نسبة الدهن الي ان مصادر ألبان تلك الجمعيات هي الابقار المستورده كالفريزيان والتي تتميز بإرتفاع إنتاجها اللبني وانخفاض نسبة الدهن بتلك الالبان عن الجاموس المحلي . كما يرجع ارتفاع متوسط سعر البنط لتلك الالبان الي الارتفاع الكبير في جودتها نظرا لاستخدام تلك الجمعيات للاجهزة والآلات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة والخبره العلمية المرتفعة . وقد بلغ متوسط سعر كيلو البان هذه الجمعيات ٣ر٢٨ قرشا . وتراوحت كمية اللبن الموردة الي مصانع الشركة بين ٦٦٪ و ٣ر٣٪ من اجمالي الكمية الموردة الي كل من مصنع القاهرة ومصنع دمياط علي التوالي .

أما القطاع الحكومي فقد ساهم بأقل نسبة توريد ، حيث بلغت كمية اللبن الموردة منه الي مصانع الشركة نحو ٩ره ألف طن وبنسبة توريد ٥ر٤٪ من اجمالي الكمية الموردة الي مصانع الشركة ، وتراوحت نسبة توريد اللبن للمصانع

المختلفة بين ١٦ر٦ و ١ر٤٪ من اجمالي كمية اللبن المورده الي كل من مصنع الاسماعيلية ومصنع القاهرة علي الترتيب . وقد بلغ متوسط سعر البنط ٦٥ر٩ مليم في حين بلغ متوسط نسبة الدهن ٣ر٦٪ ويعتبر متوسط سعر البنط منخفضاً نوعاً وقد يرجع ذلك ايضا الي انخفاض جودة البان مزارع هذا القطاع . وقد بلغ متوسط سعر توريد كيلو جرام اللبن من هذه المزارع نحو ٢٣ر٧ قرشاً.

تساهم ايضا الشركات والمحطات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة في توريد الالبان الي مصانع شركة مصر ، حيث بلغت كمية اللبن المورده من هذه الشركات نحو ١٨ ألف طن تمثل مايوازي ١٣ر٨٪ من اجمالي كمية اللبن المورده للشركة . وقد تراوحت نسب توريد ألبان هذه الشركات الي المصانع المختلفة بين ٦٢ر٥٪ و٢ر٦٪ من كمية اللبن المورده الي كل من مصنع الاسماعيلية ومصنع القاهرة .

هذا وتقوم الشركة بالتعاقد مع جميع المحطات الحكومية والمزارع التابعة للجمعية العامة للثروة الحيوانية والشركات الزراعية لتوريد كامل إنتاجهم يومياً الي الشركة ، كما قامت الشركة ايضا بإمداد المحطات بتنكات اللبن الخام وأجهزة التبريد علي نفقتها وتتولي أيضا صيانة آلات التبريد القائمة بهذه الوحدات حتي تضمن وصول اللبن سليماً ومبرداً لرفع جودة المنتجات النهائية ، فضلاً عن صرف الاعلاف لكل من موردي مراكز التجميع والجمعيات التعاونية مقابل توريدهم للالبان . ورغم هذه الخدمات التي تقدمها الشركة فإن سعر توريد الالبان الي الشركة مازال غير مجزي للعديد من الموردين كما يتبين فيما بعد .

ومن المعروف ان تسعير الالبان المورده من المصادر المختلفة يتم طبقاً لنظام محاسبي وفني معين حيث يؤخذ في الاعتبار كل من :- نوع اللبن ، نسبة الدهن ، قراءة اللاكتومتر ، طريقة الحلب ، تبريد اللبن ، نقل اللبن ، المحتوي الميكروبي .

ومع اختلاف المسالك التسويقية تتنوع كذلك طرق ووسائل نقل الالبان الخام فبالنسبة للمنتج الصغير مازالت طرقة للنقل بدائية حيث يتم نقل اللبن

علي الدراجات او العربات وفي اقساط معدنية حتي نقط التجميع ومن نقط التجميع يتم نقل الالبان الي الشركة بواسطة عربات مجهزة . أما المنتج الكبير فغالباً ماينقل البانه بالتربيسكلات أوالجرارات الزراعية الي مراكز التجميع او المصنع مباشرة ، وبالنسبة للقطاع الحكومي والعام والتعاوني فغالبا مايتم نقل الالبان الي المصنع مباشرة بواسطة عربات النقل المجهزة التابعة لهم او للمصنع .

٣ - ٣ المسالك التسويقية للمنتجات اللبنية :-

يتم توزيع منتجات شركة مصر للالبان من خلال عدة قنوات هي :-

١ - قنوات التوزيع التابعة للشركة وهي مراكز واكشاك البيع ويبلغ عددها نحو ١٨٠ منفذاً في جميع انحاء الجمهورية وتبلغ نسبة مبيعاتها نحو ٢١ر٤٪ من اجمالي مبيعات الشركة . ويتم نقل المنتجات الي مراكز التوزيع بواسطة عربات الشركة مباشرة وبالتالي لايوجد وسطاء خلال هذا النمط التوزيعي .

٢ - متعهدو التوزيع وتجار الجملة المتعاقدين مع الشركة في المدن المختلفة وتبلغ مساهمتهم في التوزيع نحو ٤٥٪ من اجمالي المبيعات ويتم نقل المنتجات بواسطة عربات المتعهدين والتجار والتي غالبا مالاتتوفر فيها الشروط الملائمة للمحافظة علي خواص المنتجات وخاصة اللبن المبستر والزبادي كما سيتبين فيما بعد .

٣ - الهيئات الحكومية والمستشفيات والمصانع والتي تقوم بشراء نحو ٢٣ر٢٪ من اجمالي مبيعات الشركة وقد يتم النقل اليها مباشرة أو من خلال الوسيط (وكيل) .

٤ - شركات المجمعات التابعة لوزارة التموين وتبلغ نسبة استلامها ١٠ر٤٪ من اجمالي المبيعات .

الفصل الرابـــــع

مشاكل ومعوقات صناعة الألبـــــــــان

تواجه صناعة الالبان في مصر بصفة عامة وصناعة الالبان بالقطاع العام بصفة خاصة العديد من المعوقات التي تحول دون النهوض بهذه الصناعة علي الوجه الاكمل، وتتركز هذه المعوقات في المشاكل الانتاجية التي تقف عقبه في سبيل زيـــادة الانتاج من اللبن الخام والمتاح منه للتصنيع ، مشاكل تصنيعيه ترتبط بتكنولوجيـا التصنيع وجودة المنتج والطاقة الانتاجية ، مشاكل تسويقية تتمثل في انخفـــاض الكفاءة التسويقية للالبان ومنتجاتها ، مشاكل سعرية ناتجة عن الاختـــلالات السعرية بين سعر كل من مستلزمات الانتاج والمنتج النهائي ، فضلا عن المشاكـل المرتبطة بالسياسات والاجراءات الاقتصادية والتي اهمها سياسة التأمين علـــي الماشية ، السياسة العلفية ، السياسة الاقراضية ، السياسة النقدية ، السياســـة المالية والسياسة الاستيرادية . وفيما يلي نستعرض هذه المشاكل .

٤ ـ ١ مشاكل انتاجية :ـ

يتوقف انتاج اللبن علي عدد الحيوانات المنتجه للبن وانتاجية الوحـــدة منها ، كما يتأثرهذان المحددان بعديد من العوامل البيئية والوراثية والغذائيـــة الاخري ، وكما تبين مما سبق يعجز الانتاج المحلي من الالبان عن الوفـــاء بالاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة ،مما يترتب عليه انخفاض نصيب الفرد من الالبان وارتفاع اسعارها ونقص المتاح للتصنيع منها وزيادة الواردات من الالبان ومنتجاتها . ويعزي القصور في الانتاج المحلي من الالبان الي العديد من المشاكل والمعوقات المرتبطة بالعوامل المحددة للانتاج والتي تعترض سبيل زيادته . وتتمثل اهم هذه المشاكل فيما يلي :ـ

٤ ـ ١ ـ ١ قلة اعداد حيوانات اللبن :ـ

نظرا للثبات النسبي في اعداد ماشية اللبن والزيادة الكبيرة فـــي

اعداد السكان فإن نصيب الفرد من هذه الماشية يتناقص سنويا . وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من ماشية اللبن خلال الفترة ١٩٨٤/٨٠ بنحو ٠٤٥ر رأس . ومن الثابت انه لايمكن اعتبار نصيب الفرد من حيوان اللبن مؤشراً كافياً للتعرف علي مدي كفاية اعداد ماشية اللبن لانتاج الاحتياجات منه بدون أخذ انتاجية الرأس من هذه الماشية في الاعتبار . وبمقارنة نصيب الفرد من ماشية اللبن في مصر بمثيلة بالدول المتقدمة وخاصة البلدان الاوربية التي تتميز ماشيتها بالانتاجية المرتفعة تبين انه يقل كثيراً عن نصيب الفرد بهذه البلدان ، حيث بلغ نصيب الفرد من ماشية اللبن خلال عام١٩٨٢ في كل من الدنمارك وفرنسا والمانيا الغربية والمملكة المتحدة نحو١٩ر ، ١٩ر، ٠٩ر، ٠٦ر رأس علي الترتيب (١) .

ويعني ذلك ان اعداد ماشية اللبن في مصر يعتبر قليلة جداً بالمقارنة بأعداد السكان وذلك في ظل الانتاجية الحالية للرأس من هذه الماشية مما أدي الي انخفاض الانتاج اللبني في مصر . أما اذا تم رفع انتاجية الماشية المحلية الي المستوي السائد في الدول المتقدمة ، فإن العدد الحالي من الماشية سيكون كافياً لتوفير الاحتياجات من الالبان ، كما هو الحال في المملكة المتحدة حيث يتقارب نصيب الفردفيها من ماشية اللبن بمثيلة في مصر حاليا .

هذا وفضلاً عن انخفاض اعداد ماشية اللبن فإن تشتيتها الحالي يحول دون تقدير دقيق لاعدادها وعمل سجلات خاصة بهذه الحيوانات وبالتالي عدم إمكانية رسم سياسة قومية للنهوض بهذه الثروة . ولذا فإنه يقترح التوسع في إنشاء الجمعيات التعاونية المتخصصة في انتاج الالبان ، وتوجيه الاهتمام الي التنمية الرأسية للماشية أي رفع انتاجية الرأس منها مع عدم زيادة الاعداد الحالية من ماشية اللبن نظراً للانخفاض الكبير في إنتاجية الرأس من جهة ومحدودية الارض الزراعية من جهة اخري على ان يتم استبدال تدريجي للماشية الضعيفة ومنخفضة الانتاجية بأخري سليمة وذات إنتاجية مرتفعة .

٤ - ١ - ٢ إنخفاض الكفاءة الانتاجية :-

تتصف السلالات المحلية من الماشيةبضعف إنتاجيتها من الالبان ،

(١) F.A.O., production year book, 1984.

حيث يقدر متوسط انتاجية الرأس من ماشية اللبن خلال الفترة ١٩٨٢/٧٩ بنحو ٦٦٧ كجم في السنة للابقار و١١٢٧ كجم في السنة للجاموس وقدر المتوسط السنوي لانتاجية الرأس من الجاموس والابقار خلال الفترة المذكورة بنحو ٩١٦ كجم في السنه . وتقل هذه الانتاجية كثيراً عن مثيلتها في الدول المتقدمة حيث بلغت انتاجية الرأس من ماشية اللبن في كل من الولايات المتحدة الامريكية والدنمارك والمانيا الغربية وفرنسا والولايات المتحدة خلال عام ١٩٨٣ نحو ٥ر٥، ٤ر٥، ٨ر٤، ٣ر٣ ٧ر٤طن على التوالي كما تقل كذلك انتاجية الرأس من ماشية اللبن المحلية عن مثيلتها الاجنبية والخليطة التي تربي في مصر .

ويعزي انخفاض إنتاجية الرأس من ماشية اللبن الي عدة اسباب اهمها ضعف سلالتها نظرا لعدم إحتواء التراكيب الوراثية لهذه الماشية علي العوامل المسئولة عن الادرار اللبني المرتفع ، فضلاً عن ان معظم الماشية المحلية ثنائية الغرض (اي تربي بغرض اللحم واللبن معاً) وبالتالي فهي غير متخصصة في انتاج اللبن ، كما يوجه الشطر الاكبر من طاقتها في العمل الحقلي وخاصة الابقار ، وتتصف الماشية المحلية كذلك بطول فترة الجفاف ، كما تتأثر الانتاجية بسوء التغذية والاصابة بالامراض .

ومايبرهن علي ان جزء كبير من انخفاض انتاجية الابقار يرجع الي استخدامها في العمل الحقلي وسوء التغذية والاصابة بالامراض هو ارتفاع إنتاجيتها كثيراً في مزارع القطاع العام والهيئات الحكومية حيث لاتتوافر تلك الظروف ،والجدول التالي يبين متوسط انتاجية الرأس بهذه المزارع .

من الجدول يتبين ان متوسط انتاجية الرأس من الابقار والجاموس لدي مزارع القطاع العام تزيد بنحو ٦٥٪ ، ٨٪ عن انتاجية الرأس من الابقار والجاموس علي مستوي الجمهورية . وترجع الزيادة الكبيرة في انتاجية الابقار عن الجاموس الي ان الابقار غالباً ماتستخدم في العمل الحقلي ، كما انها اكثر عرضه للامراض عن الجاموس وبالتالي فإن انتاجيتها ارتفعت كثيرا لدي مزارع القطاع العام حيث الرعاية البيطرية والتغذية السليمة . إما انتاجية الرأس من

الابقار الاجنبية والخليطة فقد بلغت نحو ٢ر١٨ ، ١ر٥٣ طن علي الترتيب ، أي بزيادة قدرها ٢٢٧٪ ، ١٢٩٪ عن إنتاجية الرأس من الابقار البلدية علي مستوي الجمهورية ٠

جدول رقم (١٤)

متوسط اعداد الماشية الحلوب وتقدير كمية الانتاج المحلي من اللبن ومتوسط انتاجية الرأس بالهيئات وشركات القطاع العام خلال الفترة ١٩٨٢/٨٠

البيان	عدد الماشية الحلوب رأس	الانتاج من اللبن طن	متوسط انتاجية الرأس كجم
الابقار			
بلدي	٢٥٣	٢٦٠	١٠٢٨
اجنبي	٣٧٩٢	٨٢٨٣	٢١٨٤
خليط	٣٠٢٣	٤٦٣٧	١٥٣٤
جملة	٧٠٦٨	١٣١٨	١٨٦٥
جاموس	١٦٧٥	٢٠٥١	١٢٢٥

المصدر :-

جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - احصاءات الثروة الحيوانية - مارس ١٩٨٤٠

ولذا فإنه يقترح لرفع إنتاجية السلالات المحلية من الالبان مايلي :-

- اعفاء حيوان اللبن من العمل الحقلي لتوجيه الي الغرض الاصلي المخصص من أجله وهو انتاج اللبن وذلك بالتوسع في إدخال الميكنة وإحلال الماكينات والجرارات وآلات الحرث بدلاً من الابقار ٠
- يجب العمل علي التحسين الوراثي للماشية وذلك بتهجين الابقار المحلية [illegible]

بالسلالات الاجنبية عالية الانتاج اللبني وتقليل استيراد ابقار الفريزيان للتربية وانتاج اللبن ، حيث أثبتت التجارب انها غالبا ماتصاب بمرض الاجهاض المعدي (البروسيلا) مما يؤثر كذلك علي الماشية المحلية .

- التوسع في مشروعات التحسين الوراثي للجاموس عن طريق الانتخاب والاهتمام بالجاموس ترجع ضرورته الي إنتاجيته المرتفعة من الالبان والتي تزيد عن مثيلتها من الابقار البلدية بنحو ٧٠٪ ، فضلا عن ارتفاع نسبة الدسم والبروتين بألبانه ، كما انه يقاوم العديد من الامراض ولايصاب كثيراً بمرض الطاعون البقري وعفن الحافر وبالتالي فإن فرص انخفاض انتاجيته نتيجة للاصابة بالامراض أقل منها في الابقار المحلية .

وتعكس الفجوة اللبنية المتوقعة بين الانتاج والاستهلاك اهمية العمل علي رفع انتاجية الرأس من ماشية اللبن . حيث انه اذا ظلت معدلات نمو الانتاج والاستهلاك من الالبان التي سادت خلال الفترة ١٩٨٣/٧٤ حتي عام ١٩٩٠ فإن ذلك يعني ان الانتاج من الالبان سيصل ٢٢٢٠ إلف طن فقط بينما سيصل الاستهلاك الي ٤٧٠٣ ألف طن ، أي أن الفجوة ستصل الي ٢٤٨٣ ألف طن بدلاً من ١١١٧ ألف طن خلال عام ١٩٨٣ . ولتحقيق الاكتفاء الذاتي فإنه يستلزم رفع إنتاجية الجاموس الحلوب (مع ثبات الإعداد) الي ثلاثة أطنان علي الاقل ليصل انتاجه الي ٣٣١٨ ألف طن ومضاعفة انتاجية الابقار الحلوب ليصل انتاجه الي ١٢٩٨ ألف طن . أما اذا ثبت متوسط انتاجية الرأس عند المستوي الحالي وهو ٩١٦ كجم / سنه فإن تحقيق الاكتفاء الذاتي يستلزم إضافة ٣٫٦ مليون رأس وهو أمر غاية في الصعوبة في ظل محددات انتاج الاعلاف الحالية .

ولذا فإن رفع إنتاجية الرأس من ماشية اللبن يعتبر ضرورة ملحة . ويستلزم ذلك وضع خطة قومية لتحسين السلاله ورفع الانتاجية مع الاهتمام بوضع الحلول الحاسمه لمشكلة العلف .

٤ - ١ - ٣ ذبح صغار الاناث :-

تعتبر إناث الماشية رأس المال الثابت والعامل بالنسبة لانتاج

الالبان ، ولذا فإن اي اضرار بالاناث يمثل اضرار بإنتاج اللبن · وحفاظاً علي إناث الماشية صدرت عدة تشريعات تحذر من ذبح صغار إناث الماشية ، بل وفرضت عقوبة علي من يضبط بذبح الإناث الصغيرة التي تصلح للتربية ·

وعلي الرغم من ذلك تشير البيانات الي استمرار ذبح إناث الماشية الصغيرة ، كما يتبين من جدول رقم (١٥)

جدول رقم (١٥)

الوزن الصافي الاجمالي للحوم من صغار الماشية حسب الجنس خلال الفترات ٧٤/ ٧٦ ، ٧٩/٧٧ ، ١٩٨٢/٨٠

البيان	الوزن بالالف طن							
	١٩٧٦/٧٤			١٩٧٩/٧٧		١٩٨٢/٨٠		
	صغار	جملة	٪	صغار	جملة	٪	صغار	جملة	٪
ابقار									
ذكور	٢٣	٦٤	٦ر٥١	٣٧	٦٤	٨ر٥٧	٣٧	٦٠	٧ر٦١
إناث	٢٦	٥٩	١ر٤٤	٣٢	٥٩	٢ر٥٤	٣٤	٥٨	٦ر٥٨
جاموس									
ذكور	١٦	٣٢	٥٠	١٨	٣٤	٩ر٥٢	١٨	٤٠	٤٥
إناث	٢٧	٧٣	٣٧	٣١	٧٨	٧ر٣٩	٣٥	٨٣	٢ر٤٢

المصدر :-

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - احصاءات الثروة الحيوانية - اعداد متفرقة ·

من الجدول يتبين ان متوسط وزن لحوم صغار إناث الابقار يتزايد سنويا،حيث

ارتفع من ٢٦ ألف طن خلال الفترة ١٩٧٦/٧٤ الي ٣٤ إلف طن خلال الفترة ١٩٨٢/٨٠ كما ارتفعت نسبة مساهمتها في اجمالي المذبوحات من الإناث من ٤٤ر٦٪ الي ٥٨ر٦٪ خلال الفترتين المذكورتين علي التوالي ، أي ان إناث الابقار تساهم بأكثر من نصف المذبوحات . ارتفعت كذلك مذبوحات صغار إناث الجاموس وان كانت تقل عن مثيلتها من الابقار ، حيث ارتفعت من ٢٧ ألف طن خلال الفترة ١٩٧٦/٧٤ تمثل ٧٣٪ من جملة مذبوحات الاناث الي ٣٥ ألف طن خلال الفترة ١٩٨٢/٨٠ تمثل نحو ٢ر٤٢٪ من جملة مذبوحات الإناث . ورغم انخفاض نسبة مساهمة لحوم إناث الجاموس في اجمالي المذبوحات فإنها مازالت مرتفعة .

ترجع خطورة ذبح الإناث الي صغر اوزانها عند الذبح كما يتبين من جدول رقم (١٦) ، حيث بلغ متوسط وزن الرأس الصغيرة المذبوحة خلال الفترة ١٩٨٢/٨٠ نحو ١٠١ كجم للابقار و ٧٥ كجم للجاموس ، واذا ماافترض ان معدل التصافي (الوزن الصافي من اللحوم) يعادل ٥٥٪ من الوزن القائم[1] فإن ذلك يعني ان اوزان صغار المذبوحات والتي تضم الاناث تقدر بنحو ١٨٤ ، ١٣٦ كجم لكل من الابقار والجاموس علي التوالي . ويعني ذلك ان الإناث مازالت في بداية إنتاجها اللبني او لم تنتج بعد . ويعكس ذلك الفقد الكبير في مصادر انتاج الالبان نتيجة لذبح الإناث .

وتتمثل خطورة ذبح الإناث بصفة عامة والصغار منها بصفة خاصة ليس فقط في انتهاء عمرها الانتاجي ولكن في ضعف معدل الزيادة في اعداد الماشية وبالتالي انخفاض معدل الزيادة في انتاج اللبن مستقبلاً.

---

(١) معهد التخطيط القومي - التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها - الجزء الثاني ، الانتاج الزراعي ، يوليو ١٩٨٠.

جدول رقم (١٦)

متوسط وزن الرأس المذبوحه وفقاً للنوع والسن خلال

الفترة ١٩٨٢/٨٠

البيـــــان	العدد بالألف رأس	الوزن بالألف طن	متوسط وزن الرأس كجم
ابقار			
كبيرة	١٧٢	٣٦	٢٦٧
صغيرة	٧١٤	٧٢	١٠١
إجمالي	٨٨٦	١٠٨	١٢٢
جاموس			
كبيرة	١٧٩	٧٠	٣٩١
صغيرة	٧٠٧	٥٣	٧٥
إجمالي	٨٨٦	١٢٣	١٣٩

المصدر :-

حسب وجمع من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - احصاءات الثروة الحيوانية - مارس ١٩٨٤.

ولذا فإنه لابد من تحريم عملية ذبح الإناث التي تصلح للانتاج والتربيـــة وتشديد العقوبة عليها ووضعها موضع التنفيذ ، فضلا عن إحكام الرقابة علي عمليات الذبح ، علي ان يسبق ذلك دراسة الاسباب الحقيقية وراء ذبح الإناث والتـــي تتركز أساساً في نقص الاعلاف ومشاكل تسويق الالبان والعمل علي حلها .

٤ - ١ - ٤ الإصابة بالامراض :-

تعتبر الاصابة بالامراض احدا اسباب انخفاض الانتاج اللبني مـــن الماشية المحلية والمستوردة ، ويرجع ذلك الي ان الاصابة بالامراض قد تـــؤدي الي انخفاض معدلات الولادات او الاجهاض المعدي ، او خفض الانتاجية او تؤثر

علي تركيب اللبن ، كما انها قد تؤدي الي وفاة الحيوان .

ويقدر مايفقد سنويا نتيجة اصابة الحيوانات بالطفيليات نحو ٢٨١ مليون جنيه وهي قيمة المفقود من اللحوم والالبان التي كان من الممكن الحصول عليها لولا هذه الاصابات[١] ولاتظهر الاحصائيات عدد ونوع الاصابات التي تعرضت لها حيوانات اللبن خلال الفترة الاخيرة ولكنها تبين اجمالي الاصابات التي تعرضت لها الماشية بصفة عامة كما يتبين من جدول رقم (١٧) .

جدول رقم (١٧)

عدد الاصابات التي ظهرت خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨١ بأهم الامراض المعدية

البيان	١٩٧٩		
حمي قلاعية	٥١	٣٤	١٥
طاعون بقري	—	—	—
اجهاض معدي	١٢١	١٢٣	٢٨
مرض السراجه	٢	٨	٣
التهاب الجلد المعدي	٤٣	٤٥	١٢
الكوكسيديا	٤٢٢	٤٢٩	١٦٥
السل البقري	٤٨	٥١	٤٣٨
الاسهال الابيض	٣	٢٠	—
الاكياس الهوائية	١٥٨	٣٩٢	١٤٨
جملة الاصابات	٨٤٨	١١٠٢	٨٠٩

المصدر :-

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - احصاءات امراض الحيوان - مارس ١٩٨٤.

---

(١) الاهرام في ١٧/١٠/١٩٨٨.

وتتمثل اهم الامراض التي تصيب حيوان اللبن فيما يلي :-

- السل البقري · ويعتبر من الامراض الخطيرة التي تصيب ماشية اللبن والتي تنتقل الي الانسان عند إستعمال لبن الحيوانات المصابه به ، كما تصل العدوي عن طريق الجهاز التنفسي ·
- الإجهاض المعدي · ويطلق علي هذا المرض البروسيلا ويسبب إجهاض الماشيه خاصة أثناء الشهر السابع او الثامن من الحمل علاوة علي فقد الجنين فإنه يؤثر تأثيراً سيئ علي محصول اللبن ، ويتوقف النقص في محصول اللبن نتيجه لهذا المرض علي ميعاد ووقت الاجهاض اثناء الحمل اذ يزداد النقص كلما كان الاجهاض مبكراً والعكس صحيح · وتتعرض الابقار الفريزيان المستوردة كثيراً للاصابة بهذا المرض ولذا فإن من الضروري ان تفحص هذه الابقار جيداً قبل دخولها الي البلاد لانها غالباً ماتكون حامله للمرض ·
- التهاب الضرع · ويعتبر من اخطر الامراض التي تواجه ماشية اللبن ،حيث ان البعض منه معدي ويسبب خساره كبيره في انتاج اللبن ، كما لاتوجه البان الحيوانات المصابه الي الاستهلاك الآدمي لخطورتها ·

فضلاً عن ذلك قد تصاب حيوانات اللبن بأمراض الحوافر والتهاب الرحم التي تؤثر كذلك علي إنتاج اللبن ، والحمي القلاعية التي قد تؤدي الي جفاف الحيوان،والطاعون البقري الذي يصيب الابقار بصورة كبيرة عن الجاموس ولم تظهر خلال الثلاث سنوات الاخيرة أي اصابة بهذا المرض · ومن المتوقع ان تكون نسبة الاصابة بالامراض اكبر عن تلك المذكورة بالجدول لعدم تسجيلها ·

هذا وتتوقف الاصابة بالامراض فضلاً عن العدوي بعوامل كثيرة اهمها : السلالة ، الظروف البيئية التي يعيش فيها الحيوان والرعاية البيطرية ، كما أن نقص عناصر الغذاء الاساسية قد يسبب الاصابة بامراض ·

ولذا فإنه من الضروري تدعيم اجهزة الرعاية البيطرية وتوفير اللقاحات والامصال والادوية اللازمة لرعاية حيوان اللبن ، كما يجب تشديد الرقابة والفحص البيطري علي الابقار المستوردة · وإرشاد المربيين عن طريق مراكز التجميع أو المرشدين الزراعيين بضرورة توفير الايواء الجيد لحيوانات اللبن ·

٤ - ١ - ٥ إرتفاع نسبة العقم والتفويت :-

إن ارتفاع نسبة العقم والتفويت بالماشية المحلية قد ترتب عليه ضعف معدل الولادات وبالتالي انخفاض الانتاج اللبني . ويقدر معدل الولادات بين الابقار المحلية بنحو ٧٢٪ علي حين يقدر بين الجاموس بنحو ٦٥٪ ويعني رفع هذه النسبة إضافة آلاف الاطنان من الالبان الي الانتاج المحلي ، وتقدر وزارة الزراعة والامن الغذائي كمية الالبان التي تنتج من مشروع علاج العقم والتفويت بالابقار والجاموس والذي يستهدف رفع الخصوبة بنسبة ٥٪ فقط خلال الفترة ١٩٨٦/٨١ بنحو ٤٥ إلف طن لبن بقري و ٩٧ ألف طن لبن جاموس . ويشير ذلك الي ضرورة الاهتمام برفع خصوبة الماشية المحلية بالتوسع في مشاريع التلقيح الصناعي والرعاية التناسلية لهذه الماشية .

٤ - ١ - ٦ نقص الاعلاف الحيوانية :-

يعتبر قصور كميات الاعلاف الجافه المتاحه عن تغطية إحتياجات تغذية حيوان اللبن وعدم توازن الكميات المتاحة منها علي مدار السنة بالاضافة الي ارتفاع اسعارها من اهم المشاكل التي تحد من التوسع في انتاج الالبان ، ويرجع ذلك لانها تعد احد العناصر الرئيسية في انتاج اللبن حيث تمثل الاعلاف حوالي ٨٠٪ من جملة المدخلات اللازمة للانتاج الحيواني(١).

ويؤدي نقص الاعلاف الي خفض الكفاءة الانتاجية لحيوان اللبن سواء بصورة مباشرة (ضعف عام) او غير مباشرة (ضعف المقاومة) وسهولة إصابة الحيوان بالامراض مما يؤثر علي إنتاجه اللبني ، كما قد يلجأ المربيين الي ذبح بعض إناث الماشية نتيجة لنقص الاعلاف . وفضلا عن تأثر

---

(١) معهد التخطيط القومي - مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها - ١٩٨٢ .

كمية اللبن بكمية ونوعية الاعلاف فإن تركيبه الكيماوي يتأثر بهما كذلك(١).

ويحتاج حيوان اللبن لجزء من العليقة لحفظ حياته وتسمي بالعليقة الحافظه ومايزيد عن العليقه الحافظه يستخدم في انتاج اللبن ويسمي بالعليقة المنتجه وكلما أخذ حيوان اللبن إحتياجاته من هذه العليقه كلما زاد إنتاجه من اللبن وتتوقف إحتياجات حيوان اللبن من الاعلاف علي عدة عوامل اهمها سلالة الحيوان ، وزنه وكفاءته التحويلية .

وتتمثل الاعلاف في الاعلاف الخضراء والاعلاف الجافه وتشمل الاعلاف الخضراء كل من البرسيم المستديم والتحريش والحلبه والدراوه والذره السكريه وغيرها من المحاصيل العلفية الخضراء،اما الاعلاف الجافه فتشمل العلف المخلوط والاكساب التي اهمها كسب بذرة القطن وكسب بذرة الكتان ، فضلا عن الجزء المخصص للاستهلاك الحيواني من الذره والفول وغيرها . وتتركز الاعلاف الخضراء في الموسم الشتوي ، ويمثل البرسيم نحو ٩٥٪ من جملة الاعلاف الخضراء، وقدر متوسط المساحه المنزرعة برسيم خلال الفترة ١٩٨٢/٨٠ نحو ٢ر٧٣ مليون فدان تمثل نحو ٢٣٪ من المساحه المحصولية وبلغ حجم الانتاج منه خلال نفس الفترة نحو ٥ر١٥ مليون طن . وتشير العديد من الدراسات الي ان كمية المنتج في مصر من الاعلاف الخضراء يزيد عن الطلب عليها(٢)وقدر حجم الفائض بين الانتاج والاحتياجات من الاعلاف الخضراء عام ٨٠ بنحو ٢ر٢٣ مليون طن(٣).

---

(١) محمد توفيق رجب (د) ـ وعسكر احمد عسكر (د) ـ انتاج اللبن من الابقار والجاموس ـ مطبعة عين شمس ـ الطبعة الثالثة ١٩٦٨.

(٢) مجدي خليفة : تحليل اقتصادي لصناعة الاعلاف في مصر واثرها علي الميزان التجاري الزراعي ـ رسالة ماجستير ـ كلية الزراعة ـ جامعة القاهرة ـ١٩٨٣.

(٣) مشاكل انتاج اللحوم ـ مرجع سابق .

ولذا فإن حيوان اللبن لايعاني من نقص الاعلاف خلال فصل الشتاء حيث تتوفر الاعلاف الخضراء بكثره مما يعوض نقص الاعلاف المصنعه خلال هـــذا الفصل ، وقد ترتب علي ذلك كثرة توالد الماشية وبالتالي إدرار اللبن عنـــه خلال فصل الصيف .

وتتركز مشكلة نقص الاعلاف خلال فصل الصيف حيث تقل كمية الاعلاف الخضراء المعروضه خلال هذا الموسم وتتركز التغذية علي الاعلاف المركزه التي تقل كثيرا عن الاحتياجات ، وقد قدرت الاحتياجات المثلي من علف المواشي خلال عام ١٩٨٠ بنحو ٩ر٥ ألف طن[١] في حين قدرت كمية الانتاج منه خـــلال نفس العام بنحو ٢ر٢ ألف طن[٢] فقط اي ان حجم الفجوة بلغ نحو ٣ر٧ ألف طن وتتسع حجم هذه الفجوة سنويا . ونظرا لذلك فقد وضعت وزارة الزراعة شروطا معينه لصرف الاعلاف تتضمن الحد الادني لعدد رؤوس ماشيه اللبن لدي المربـــي ومقررات صرف الاعلاف ، ولكن لم تعطي هذه الشروط للمنتج الصغير حق صـــرف هده الاعلاف ، فضلا عن ان كمية المقررات التي تصرف تقل كثيراً عـــن الاحتياجات منها وترتفع اسعارها بصورة كبيره سنوياً ، كما سيناقش فيمـــا بعد .

وترجع مشكلة نقص الاعلاف المركزه الي العديد من العوامل أهمهـــا محدودية الارض الزراعية والمنافسة بين الحيوان والانسان في الحصول علـــي الغذاء ، إعتماد الاعلاف المخلوطة بنسبة كبيرة علي كسب بذرة القطن الـــذي يساهم بنحو ٦٥٪ من مكونات هذا العلف وقد اخذت مساحة القطن في الانخفاض خلال الفترة الاخيرة ، كما ان التوسع في الانتاج الداجني قد أدي الـــي زيادة العبئ علي مستلزمات انتاج علف الحيوان ، فضلاً عن ان الكثير مـــن مدخلات صناعة الاعلاف يعتبر نواتج (مخلفات) صناعات اخري كثيرة كصناعة الزيوت ، حيث يؤخذ منها الاكساب ككسب بذره القطن وبذره الكتان وبذره السمسم،وصناعة النشا حيث يؤخذ منها جنين حبه الذره،وصناعة الطحن ويؤخـــذ منها الرده ورجيع الكون وجنين الارز،وصناعة السكر ويؤخذ منها المـــولاس وصناعات اخري .

---

(١) مجدي خليفه : مشكلة نقص الاعلاف المركزه واثرها علي اسعار اللحوم معهد التخطيط القومي ـ ١٩٨٠.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ دراسة صناعة اعلاف واغذيـــة الحيوان ـ ١٩٨٢.

ولذا فإنه من الضروري التوسع في إنتاج الاعلاف لتوفيرها في الوقت وبالكمية والاسعار الملائمين وذلك من خلال الآتي :-

- التوسع في طرق حفظ العلف الاخضر الفائض عن الاحتياجات خلال فصل الشتاء ، سواء في صورة سيلاج أو دريس وذلك لتوفيره اثناء فصل الصيف وسد جزء من العجز في الاعلاف خلال هذا الموسم .
- العمل علي إدخال محاصيل المراعي الخضراء الي مصر مثل الذره السكريه وعلف الفيل التي تزرع صيفاً.
- الاستغلال الامثل للخامات المتاحة التي يمكن ان تستخدم كأعلاف كمخلفات المزارع من قش الارز و السرسه وحطب الذرة .
- التوسع في زراعة محاصيل العلف بالاراضي المستصلحة ورفع انتاجية المزروع منها بأراضي الوادي وخاصة المحاصيل التي تستخدم في الاستهلاك الآدمي والحيواني معاً كالفول والذره الشاميه والرفيعه .
- زيادة المنتج من الاعلاف المصنعه وتحسين كفاءتها الغذائية بعمل التوليفات المتوازنة ذات القيمة الغذائية المرتفعة والاكثر ملائمة لاحتياجات لحيوان اللبن .

٤ - ١ - ٧ مشاكل أخري :-

يرجع انخفاض الانتاج المحلي من الالبان المتاح للاستهلاك الآدمي النهائي وللتصنيع الي ارتفاع نسبة الالبان التي توجه لرضاعة العجول الصغيرة والتي تقدر بنحو ٢٠٪ من اجمالي الانتاج ، إي مايعادل نحو ٤٠٠ ألف طن سنويا، في حين لايتجاوز معدل استهلاك الرضاعة ٨٪ من الانتاج القومي في اغلب بلاد العالم(١) ولذا فإنه من الضروري العمل علي توفير بدائل الالبان لاستخدامها في رضاعة العجول لتوفير الالبان الطبيعية للاستهلاك الآدمي ويعني خفض الالبان التي توجه للرضاعة الي ١٠٪ فقط من الانتاج اللبني توفير نحو ٢٠٠ إلف طن لبن سنويا .

---

(١) الاهرام في ١٩٨٦/١٠/٢٤.

ساهم ايضا في عدم زيادة الانتاج المحلي من الالبان عدم وجود جهاز تسويقي او سوق منظمة تشرف علي تسويق وتجارة الالبان مما ترتب عليه وجود العديد من المشاكل التسويقية والسعرية التي تقف عقبة امام التوسع في انتاج الالبان كما سيناقش فيما بعد ، مما يستلزم ضرورة إيجاد مصادر لتسويق الالبان وزيادة إنتشار وكفاءة وحدات تجميع وتبريد الالبان والارتفاع بمستوي الخدمات التسويقية ، مع وضع سياسة سعرية تشجيعية لزيادة انتاج الالبان .

٤ - ٢ مشاكل الطاقة الانتاجية والتصنيع :-

تواجه صناعة الالبان بالقطاع العام العديد من المشاكل التي أهمها عدم الاستغلال الكامل للطاقة القصوي والمتاحة للمنتجات المختلفة وارتفاع نسبة المرتجعات والمنتجات المعاد تصنيعها ، فضلاً عن ارتفاع نسبة الفاقد من الالبان اثناء التصنيع وفيما يلي نستعرض تلك المشاكل والاسباب التي أدت اليها .

٤ - ٢ - ١ عدم الاستغلال الكامل للطاقة :-

تتحدد الطاقة الانتاجية القصوي بعدد الآلات بالوحده الانتاجية وإنتاجية الآلة وعدد ساعات التشغيل ، وتتأثر هذه المحددات بدورها بالعديد من العوامل الاخري التي تؤثر علي معدلات الاداء المختلفة للآلات ومنها مدي توفر مستلزمات الانتاج التي أهمها الالبان الخام ومدي توفر العماله بصفة عامة والماهرة منها بصفة خاصة ، انتظام التيار الكهربائي وكفاءة الآلات وغير ذلك من العوامل .

ويعتبر عدم الاستغلال الكامل للطاقة الانتاجية القصوي والمتاحة للمنتجات اللبنية المختلفة من اهم المشاكل التي يعاني منها مصانع القطاع العام في مصر. وقبل التطرق لمدي إستغلال كل من الطاقة القصوي والمتاحة نود الاشارة الي مفهوم كل منهما .

يعرف النظام المحاسبي الموحد الطاقة القصوي بأنها طاقة الانتاج المحدده خلال فترة زمنية معينة - وفقاً لمواصفات عوامل الانتاج ، مع فرض توفر عماله مدربه ذات كفاية انتاجية معينة وتوافر مستلزمات الانتاج بالمواصفات المحددة.

كما يعرف النظام المحاسبي الموحد ايضا الطاقة الفعلية للانتاج بأنها الطاقة المتاحة للانتاج خلال فترة زمنية معينة مطروحاً منها الطاقة العاطلة خلال تلك الفترة(١).

---

(١) الجهاز المركزي للمحاسبات - النظام المحاسبي الموحد . الطبعة الثالثة - القاهرة - ١٩٦٩.

تقدر الطاقة القصوي بشركة مصر للالبان عام ١٩٨٥/٨٤ بنحو ٢٠٨ ألف طن منتج لبني بينما بلغ الانتاج الفعلي لهذا العام بحوالي ١٢٠ ألف طن فقط ، أي أن هناك فائض في الطاقة غير مستغل قدره ٨٨ ألف طن منتج لبني ٠

ويوضح جدول رقم (١٨) نسبة الانتاج الفعلي للطاقة القصوي والمتاحة للمنتجات المختلفة خلال عام ١٩٨٥/٨٤٠

ومن الجدول يتبين ان الطاقات القصوي والمتاحة بالنسبة للمنتجات المختلفة غير مستغلة بالكامل ٠ فقد بلغت نسبة الطاقة الغير مستغلة الي الطاقة المتاحة بالنسبة لانتاج اللبن المبستر نحو ٣٨٪ ، أي مايعادل ٣ر٤١ ألف طن فائض غير مستغل في الطاقة ٠ اما الطاقة الغير مستغلة في انتاج اللبن المعقم فتبلغ نحو ٢١٪ من الطاقة المتاحة ، ويعادل ذلك فائض في الطاقة مقداره ٦ر١ ألف طن٠ وقد بلغت الطاقة الغير مستغلة في انتاج الزبادي والجبن الابيض ٢٢٪ ، ١١٪ فقط من الطاقة المتاحة ، أي مايعادل ٩ر٦ ، ١ر١ ألف طن فاقد في الطاقة في كل منهما علي الترتيب ٠ وقدرت الطاقة الغير مستغلة في انتاج الجبن الركفور والآيس كريم بنحو ٦٤٪ ، ٤٠٪ من الطاقة المتاحة علي التوالي ، وتعادل تلك الطاقة نحو ١٧٨ ، ٦٧٤ طن فائض غير مستغل في كل منهما علي الترتيب ٠

وباستعراض الطاقة الانتاجية القياسية اي النسبة المئوية بين كل من الطاقة الانتاجية الفعلية والطاقة الانتاجية القصوي[١] يتضح ان الطاقة الانتاجية القياسية تقل كثيراً عن النسبة بين الطاقة الفعلية والمتاحة ٠ وبدراسة تطور الطاقة الانتاجية القياسية لمنتجات الالبان الرئيسية بالقطاع العام خلال اعوام ٧٥ ، ٨١/ ٨٢، ١٩٨٥/٨٤ والتي يبينها جدول (١٩) يتضح ان نسبة الطاقة الفعلية السعي الطاقة القصوي ارتفعت بنسب مختلفة خلال عام ١٩٨٢/٨١ عن ماكانت عليه هذه النسبة خلال عام ١٩٧٥ وذلك بالنسبة لجميع منتجات شركة مصر للالبان فيماعدا

---

(١) رجب محمد حفني ـ دراسة اقتصادية لتصنيع الالبان في جمهورية مصر العربية رسالة ماجستير ـ قسم الاقتصاد الزراعي ـ كلية زراعة جامعة عين شمس ـ١٩٨٣٠

جدول رقم (١٨)

الطاقه الانتاجية القصوي والمتاحه والفعلية بالطن لاهـــم المنتجات الرئيسيـــة خلال عام ١٩٨٥/٨٤

المنتجـــات	الانتاج الفعلـــي	الطاقـه القصـــوي	الطاقـه المتاحه	نسبة الانتاج الفعلي الطاقة القصوي ٪	نسبة الانتاج الفعلي الطاقة المتاحـــه ٪
اللبن المبستر	٦٨٢٣٧	١٣٦٨٧٥	١٠٩٥٠٠	٥٠	٦٢
اللبن المعقم	٦١١١	٨٥٧٧	٧٧١٩	٧١	٧٩
اللبن الزبادي	٩٤٧٤	١٢٤٦٨	١٠٥٩٧	٧٦	٨٩
جبن ابيض	٢٣٨٠٩	٣٤١٠٠	٣٠٧١٢	٧٠	٧٨
جبن جاف	٥٠٣٣	٥٤٦٠	٥١٨٧	٩٢	٩٧
جبن مطبوخ	٥٩٣٧	٧٦٢٠	٦٤٧٧	٧٨	٩٢
جبن ركفور	٦٢	٢٦٦	٢٤٠	٢٣	٢٦
آيس كريم	١٠٢٦	٢٠٠٠	١٧٠٠	٥١	٦٠

المصدر :-

حسب وجمع من شركة مصر للالبان والاغذية - الميزانية العمومية - ١٩٨٥.

الجبن المطبوخ حيث انخفضت الطاقة الانتاجية القياسية له ويرجع ذلك الي صدور القرار الوزاري خلال هذا العام بإيقاف تغذية تلاميذ المدارس بهذه النوعية من الجبن التي كانت تقوم الشركة بإنتاجها . .

أما خلال عام ١٩٨٥/٨٤ فقد انخفضت نسبة الطاقة الفعلية الي الطاقة القصوي بجميع منتجات الشركة وذلك عما كانت عليه خلال عام ١٩٨٢/٨١ . وقد بلغت أقل طاقة انتاجية قياسية نحو٥٠٪ ، ٥١٪ في كل من انتاج اللبن المبستر والآيس كريم . أما الطاقة الانتاجية القياسية لكل من الجبن الابيض واللبن الزبادي والجبن المطبوخ والجبن الجاف فقد بلغت ٧٠٪ ، ٧٦٪ ، ٧٨٪ ، ٩٢٪علي الترتيب .

جدول رقم (١٩)

الطاقة الانتاجية القياسية لمنتجات الالبان الرئيسية بالقطاع العام خلال اعوام ٧٥ ، ٨١ / ٨٢ ، ٨٤/ ١٩٨٥

نسبة مئوية

السنوات	لبن مبستر	لبن زبادي	جبن ابيض	جبن مطبوخ	جبن جاف	آيس كريم
١٩٧٥	٨٨ر٧	٧٦	١٩ر٦	١١١ر٧	٨٤ر٣	٢٨
١٩٨٢/٨١	٩٨ر٦	٩٨ر١	٩٨ر١	٩٤	١٦٣ر٣	١١٤
١٩٨٥/٨٤	٥٠	٧٦	٧٠	٧٨	٩٢	٥١

المصدر :-

جمع وحسب من شركة مصر للالبان والاغذية - ميزانية الشركة وتقرير تقييم الاداء عن اعوام مختلفة .

هذا وتختلف اسباب عدم استغلال الطاقة القصوي والمتاحه بالنسبة لمنتجات شركة مصر للالبان من عام لآخر ومن منتج لآخر وان كان هناك اسباب عامه ومشتركة ايضا نوجزها فيما يلي :-

٤ - ٢ - ١ - ١ زيادة الاستيراد ومنافسة القطاع الخاص :-

تعتبر زيادة الاستيراد من الجبن المطبوخ والجبن الركفور واللبن المجفف والسائل من اهم الاسباب التي تحول دون تشغيل الطاقات الانتاجية بالكامل لهذه المنتجات . فقد بلغت الطاقة القصوي لانتاج الجبن المطبوخ عام ١٩٨٤/٨٣ نحو ١٢ر٥ ألف طن ، بينما قدرت الطاقة الفعلية بحوالي ٦ آلاف طن فقط ، أي أن الفائض الغير مستغل يقدر بنحو ٦ر٥ ألف طن ويرجع ذلك الي زيادة الكمية المستوردة من هذا الجبن ، حيث بلغ اجمالي الكمية المستورده منه خلال عام ١٩٨٤/٨٣ نحو ٢٢ ألف طن ، تعادل نحو ضعف الطاقة الانتاجية القصوي من هذا المنتج في حين ان الشركة لم تستغل نصف إمكانيتها بعد . ومن المعروف ان هذه المنتجات فضلا عن إعفائها جمركيا فهي تمتاز بجودة عاليه مما ترتب عليه زيادة إقبال المستهلكين علي شراءها وبالتالي عدم قدرة الشركة علي إستغلال طاقتها الانتاجية بالكامل .

والجدول التالي يبين انتاج شركة مصر من الجبن المطبوخ مقارناً بالكمية المستورده منه خلال عام ١٩٨٤/٨٣ .

جدول رقم (٢٠)

كمية المنتج والمستورد من الجبن المطبوخ خلال عام ١٩٨٤/٨٣ الكمية بالالف طن

الصنف	الانتاج		الواردات		الاجمالي	
	كمية	٪	كمية	٪	كمية	٪
جبن مطبوخ (مثلثات)	٢ر٤	١٢	١٧ر٦	٨٨	٢٠	١٠٠
جبن مطبوخ (بلوكات)	٣ر٦	٤٥	٤ر٤	٥٥	٨	١٠٠
الاجمالي	٦	٢١	٢٢	٧٩	٢٨	١٠٠

المصدر :
شركة مصر للالبان والاغذية - بيانات غير منشورة .

من الجدول يتبين ان الانتاج المحلي من الجبن المطبوخ (مثلثات) يمثل نحو ١٢٪ فقط من اجمالي المتاح بالسوق منها . أما الانتاج المحلي من الجبن المطبوخ (بلوكات) فساهم بنحو ٤٥٪ من اجمالي الكمية المتاحة بالسوق .

ويقترح للتغلب علي هذه المشكلة ترشيد الاستيراد من هذه النوعيه من الجبن بحيث يقتصر علي الكميات المطلوبة منه لسد الاحتياجات والتي تزيد عن انتاج الطاقة القصوي للصناعة المحلية من هذا المنتج ، مع فرض رسوم جمركية علي الواردات من المنتجات اللبنية بصفة عامه .

لعبت ايضا الواردات من اللبن الجاف والحليب دوراً كبيراً في عدم استغلال الطاقة القصوي بالنسبة لانتاج اللبن المبستر والمعقم ، حيث قدرت الطاقة القصوي لهما نحو ١٤٥ر٤ ألف طن عام ١٩٨٥/٨٤ في حين بلغ الانتاج الفعلي منهما نحو ٧٤ر٣ إلف طن، اي ان هناك فائض غير مستغل في الطاقة قدره ٧١ر١ ألف طن لبن ، وقد بلغت كمية الواردات من اللبن المجفف سريع الذوبان خلال نفس العام نحو ١٥ر٤ ألف طن، قدرت قيمتها بنحو ٢٥ر٤ مليون دولار، وتعادل هذه الكمية عند إستراجاعها حوالي ١٥٤ ألف طن لبن سائل ، أي مايوازي اكثر من ضعف حجم الطاقة الغير مستغله بالنسبة للبن المبستر والمعقم ، كما بلغ حجم الواردات من اللبن السائل خلال عام ١٩٨٥/٨٤ نحو ٤ر١ ألف طن .

يرجع ايضا عدم استغلال الطاقة الكاملة للبن المبستر بصفة خاصة والمنتجات اللبنية بصفة عامه الي صعوبة استمرارية حصول الشركة علي ألبان خام بمستوي جوده وسعر مناسبين مما أضطرهما الي الاستعانة بكميات كبيرة من اللبن الفرز المجفف لزيادة الانتاج ، فقد بلغت كمية اللبن الخام المستخدم في الانتاج عام ١٩٨٥/٨٤ نحو ٢ر١٣٠ إلف طن ، في حين قدرت كمية اللبن الفرز المجفف المستخدم في انتاج نفس العام نحو ٢ر١٦ ألف طن أي مايعادل ١٦٢ ألف طن . ويعني ذلك ان الشركة تستخدم البان جافه تزيد عن كمية الالبان الخام المستخدمه في الانتاج . ويرجع استخدام الشركة للبن المجفف الي صعوبة الحصول علي اللبن الخام من ناحية كما سبق القول وانخفاض اسعار اللبن الجاف

الذي يتحصل عليه كمعونة وتقوم وزارة التموين بتسليمه للشركة بسعر ١٨٠ جنيها فقط للطن .

ساعد كذلك تفضيل الكثير من المستهلكين للبن الخام الطازج المرتفع في نسبة الدهن واللبن المسترجع عن اللبن المبستر المنخفض في محتواه من الدهن رغم الاختلاف الكبير في السعر علي عدم الاستغلال الكامل لطاقة انتاج اللبن المبستر .

وللتغلب علي هذه المشكلة يقترح كذلك ترشيد استيراد الالبان المجففه سريعة الذوبان بحيث يقتصر المستورد منها علي الكميات المطلوبة التي تزيد عن الطاقات القصوي للصناعة المحلية مع زيادة كمية اللبن الخام الموردة الي الشركة بالجوده والسعر الملائمين وذلك بالتوسع في انشاء المزارع الانتاجية المتخصصة في انتاج اللبن والعمل علي تشجيع انتاج المنتج الصغير للالبان .

أما ارتفاع الطاقة العاطلة بالنسبة للبن الزبادي والآيس كريم وخاصه خلال الفترة الاخيرة فيرجع الي زيادة الكميات المنتجة منهما لدي شركات القطاع الخاص المنافسة والتي تعطي هامش ربح كبير لتجار التجزئة مما أثر بالتالي علي توزيع منتجات الشركة .

كما ترجع الطاقة العاطلة في انتاج الجبن الابيض الي منافسة القطاع الخاص من ناحية والي زيادة الواردات من ناحية اخري ، فقد بلغت كمية الواردات من الجبن الابيض عام ١٩٨٥/٨٤ نحو ١٦٣ ألف طن ، قدرت قيمتها بحوالي ١٧ر٦مليون جنيه ، ويعادل حجم هذه الواردات التي تميزت بإنخفاض السعر وارتفاع الجودة نحو ٦٨ر٥ ٪ من اجمالي انتاج القطاع العام منها خلال نفس العام ،في حين ان هناك فائض غير مستغل في إنتاج الجبن الابيض قدره ١٠ر٣ إلف طن .

٤ - ٢ - ١ - ٢ الفاقد في الطاقة الانتاجية :-

يعزي احيانا عدم الاستغلال الكامل للطاقة الانتاجية الي الفاقد في هذه الطاقة الذي يعزي لعديد من الاسباب منها انقطاع التيار الكهربائي عن مصانع الالبان التابعة للشركة علي فترات متقطعة وغير منتظمة ، فقد بلغت ساعات الانقطاع خلال عام ١٩٨٣/٨٢ نحو ١١٩٠ ساعه وقد ترتب علي ذلك عجز في الانتاج قدره ١٠٤٠ طن لبن مبستر و٨٠٦ طن لبن زبادي وعجز قدره ٨٥٣ ، ٣٤٧ ، ٣٤٣ طن في انتاج كل من الجبن الابيض والجبن الجاف والجبن المطبوخ علي الترتيب ،وقد قدرت قيمة هذا الفاقد في الانتاج بنحو ٢ مليون جنيه بأسعار عام ١٩٨٣/٨٢.

كذلك يرجع بعض الفقد في الطاقة الانتاجية الي اسباب ترتبط بعنصر العماله البشريه والتي تتلخص في انخفاض كفاءة بعض العاملين القائمين علي تشغيل الآلات بالمصانع المختلفة ، فضلا عن انقطاع بعض العاملين عن العمل ، حيث بلغت نسبة ايام الغياب غير العادية الي صافي ايام العمل نحو ٦ر٥٪ خلال عام ١٩٨٥/٨٤.

كما قد يرجع عدم استغلال الطاقة الانتاجية لبعض المنتجات الي اضافة طاقات جديدة اثناء العام وبالتالي لم يتم استغلالها بالكامل . كما ان عدم توافر بعض مستلزمات الانتاج (كمواد التغليف والتعبئة) قد أدت الي عدم استغلال الطاقة المتاحة خلال بعض السنوات في العديد من المنتجات .

وللتغلب علي مشكلة الاعطال يجب علي الشركة القيام بتوفير وحدات الكهرباء اللازمه للتشغيل الجزئي للآلات حتي لا يتعطل الانتاج ، ومن الضروري كذلك التوسع في تدريب العماله الفنية مع إعطائهم الحوافز المجزيه .

وجدير بالاشارة ان عدم استغلال الطاقه المتاحه والقصوي بالنسبة للعديد من المنتجات اللبنية يترتب عليه وجود طاقات عاطله وبالتالي انخفاض الانتاجية وعدم ملائمة العائد مع التكلفة الاستثمارية ، كما ان للطاقة العاطلة تأثير سلبي

علي خزانة الدولة متمثلا فيما يضيع عليها من قيمة الرسوم الجمركية علي مستلزمات الانتاج التي كان من الممكن تحصيلها لو عملت الآلات بطاقتها القصوي ٠

٤ -٢- ٢ ارتفاع نسبة المرتجعات والمعاد تصنيعه :-

ترجع خطورة ارتفاع نسبة مرتجعات المبيعات في العديد من المنتجات اللبنية عن الحد المسموح به وهو ٢٪ الي عدة اسباب منها ان ذلك يمثل تكلفة زيادة للشركة في حالة ماإذا تم اعادة تصنيع هذه المنتجات او اعيد تسويقها ، كما قد يمثل ذلك خسارة او فاقد اذا ماتم اعدام هذه المرتجعات ٠ هذا ويختلف كمية المرتجعات بين المنتجات والمصانع المختلفة ٠ ويبين جدول (٢١) كمية مرتجعات المبيعات خلال عام ١٩٨٥/٨٤ ببعض المصانع ٠

من الجدول يتبين ان نسبة المرتجعات الي مبيعات مصنع القاهرة تراوحت بين ٣٫٨٪ و ١٥٫٦٪ وقد تحققت هذه المرتجعات في كل من اللبن كامل الدسم والجبن الابيض كامل الدسم الموزع للجمعيات علي الترتيب ،اما مصنع سيكلام فقد تراوحت نسبة المرتجعات الي مبيعاته بين ٣٫٤٪ ، ٥٠٪ ، في حين بلغت نسبة المرتجعات الي مبيعات مصنع دمياط بين ٣٫٣٪ ، ١٥٫٥٪ وهذا يوضح ارتفاع نسبة المرتجعات للمبيعات وبالتالي المعاد تصنيعه من بعض اصناف الجبن الابيض والمطبوخ والجاف وقد يرجع ذلك الي احد الاسباب الآتية :-

- انخفاض جودة بعض المنتجات ٠
- عدم صلاحية العديد من مواد التغليف والتعبئة المستخدمه في المنتجات اللبنية مع اسلوب التسويق المتبع في تداولها ، فضلا عن انخفاض جودة هذه المواد ٠
- القصور في اسلوب تسويق المنتجات اللبنية لعدم توافر وسائل نقل وحفظ المنتجات اللبنية لدي العديد من مراكز التوزيع والبيع ، مما يساعد علي سرعة تلف المنتجات اللبنية ، مع عدم وجود الوعي اللبني والتسويقي لدي موزعي وبائعي هذه المنتجات ٠
- منافسة منتجات القطاع الخاص اللبنية والمنتجات المستوردة ذات الجودة المرتفعة لمنتجات القطاع العام ٠

جدول رقم (٢١)

كمية مرتجعات المبيعات خلال عام ١٩٨٥/٨٤

في بعض مصانع الألبـــان

الكمية بالطـــن

المصنع	الصنـــف	المبيعات	المرتجعات	النسبة المئوية
القاهرة	لبن كامل الدسم	٣٠٣٢	١١٦	٣ر٨
	لبن لايت	٦٠٩٣	٣٥٦	٥ر٨
	جبن ابيض نصف دسم	٢٢٠٣	٩٠	٤ر١
	جبن ابيض كامل الدسم (جيش)	٢٨ر٥	١ر٦	٥ر٦
	جبن ابيض كامل الدسم (مجمعات)	٣ر٢	٥ر	١٥ر٦
	جبن جاف كليوباترا	١ر٦	٢٢ر	١٣ر٨
	جبن رومي بالفلفل	١٥٣	١٠	٦ر٥
	جبن رومي تركي	٢١ر٢	١ر٦	٧ر٥
	مش طبيعي مجمعات	٣ر٨	٣٢ر	٨ر٤
سيكلام	جبن جاف سيكلام	٢٩٩	١٧	٥ر٧
	جبن مطبوخ (٢ ك)	٩٣	٣ر٢	٣ر٤
	مسلي (١ ك)	٢ر٢	١ر١	٥٠
دمياط	كيس لبن طبيعي (١/٢ ك)	٢٢٦٦	٧٤	٣ر٣
	جبن مطبوخ ٣٦ قطعة (٢٠ جم)	٥٥	٨ر٥	١٥ر٥
	جبن كيفالوتري مقطع (ك)	١٤٢	٩ر٤	٦ر٦
	جبن مطبوخ ٦٣٠ قطعة (٤٠جم)			
	كرتونة .	٦ر٤	٤٢ر	٦ر٦
كوم أمبو	جبن ابيض خزين (قوات مسلحة)	٣٠٢	٣٥	١١ر٦

المصدر :-

جمع وحسب من :

شركة مصر للالبان والاغذية - الميزانية العمومية في ١٩٨٥/٦/٣٠ وتقرير تقييم الاداء .

٤ - ٢ - ٣ إرتفاع نسبة الفاقد :-

تتعدد صور الفاقد من اللبن اثناء تصنيع اللبن إذ يبدأ الفاقد من مرحلة استلام اللبن حتي مرحلة تعبئتة ماراً بمراحل التصنيع المختلفة - ورغم اجماع العديد من العاملين في حقل تصنيع الالبان علي وجود فاقد في الالبان اثناء التصنيع ، إلا أنه لايوجد تقديرات فعلية عن حجم هذا الفاقد .

هذا ويمثل شرش المنتجات اللبنية الناتج عن التصنيع اهم صور فاقد التصنيع ، نظراً لان هذا الشرش لايستفاد منه بطريقة اقتصادية حيث يلقي في البالوعات في حين انه يحتوي علي قيمة غذائية مرتفعة . ويقدر حجم كمية الشرش التي تنتج سنويا من اجمالي انتاج الجبن الابيض بكل من القطاع العام والخاص بنحو ٤٤ ألف طن (شرش مملح) ، في حين تبلغ كمية الشرش (غير مملح) الناتجة عن تصنيع الجبن الجاف في كل من القطاعين نحو ١٢٨ ألف طن[(١)] .

ويعتبر الدهن، البروتين واللاكتور من اهم مكونات الشرش ، حيث يحتوي شرش الجبن الابيض علي ٣ ر - ٥ر٪ دهن، أما شرش الجبن الجاف فيحتوي علي ٤ر - ٧ر٪ دهن ، كما يبلغ متوسط نسبة كل من البروتين واللاكتور في الشرش نحو ٧ر٤٪ . ويستخدم البروتين في صناعة بعض الانواع المتميزة من الجبن (كالريكوتا) كما يستخدم اللاكتور في بعض الصناعات الدوائية، اما الدهن فيمكن استخدامه كبديل للدهون التي تستورد سنويا لتعديل مكونات اللبن المجفف الفرز .

ويمكن تقدير قيمة الدهن كؤشر لحجم الخسارة السنوية التي تنتج من عدم الاستفادة من مكونات الشرش . فقد بلغت كمية الشرش الناتجة عن تصنيع الجبن

المصدر : أحمد حسن علي هيكل - دراسة علي بروتينات الشرش واستخدامها في صناعة الجبن - رسالة ماجستير ، كلية الزراعة - جامعة الازهر - ١٩٨٣.

الابيض والجاف بالقطاع العام نحو ٤ر١١٦ ألف طن خلال عام ١٩٨٥/٨٤، وحيث أن متوسط نسبة الدهن في الشرش تقدر بنحو ٥ر٠٪ فيعني ذلك ان حوالي ٥٨٢ طن دهن فقدت في الشرش خلال هذا العام ، تعادل هذه الكمية نحو ٣٠٪ من كمية المسلي والبترأويل المستوردة خلال نفس العام ، واذا اخذ في الاعتبار ان متوسط سعر طن المسلي والبترأويل المستورد خلال عام ١٩٨٥/٨٤ بلغ نحو ٢٦٩٣ جنيه فإنه يمكن القول أن قيمة الدهن المفقود في الشرش خلال هذا العام تبلغ نحو ٦ر١ مليون جنيه . هذا فضلاً عن قيمة باقي مكونات الشرش الاخري .

من صور الفاقد كذلك انكماش الجبن الابيض بنحو ٣٥٪ من وزنه أثناء التخزين ويرجع ذلك الي استخدام اللبن المجفف في تصنيع هذا الجبن .

وللتغلب علي هذه المشكلة فإنه من الضروري العمل علي توفير الفيلترازات الكافية ذات الكفاءة العاليه لفصل مكونات الشرش وخاصة الدهن والاستفادة القصوي من هذه المكونات والتوسع في استخدام الشرش المجفف في علائق الحيوانات وانتاج الخمائر علي ان تدرس إقتصاديات الاستخدامات المختلفة لإختيار أفضلها. أما بخصوص استخدام الشركة للبن المجفف في تصنيع الكثير من منتجاتها مما ترتب عليه إنكماش الجبن المخزن وإنخفاض جودة العديد من هذه المنتجات فإنه من الصعب الاقتراح بضرورة إقلالها من استخدام اللبن المجفف ، حيث ان الشركة تحصل عليه بأسعار زهيده اذ يصل سعر الكيلو منه نحو ١٨ قرش ، أي أن كيلو اللبن السائل المسترجع منه تقدر قيمته بنحو ٨ر١ قرش فقط ، في حين يقدر سعر كيلو اللبن الخام المورد للشركة بنحو ٢٥ قرش ، لذا فإنه يري انه من غير المنطقي استغناء الشركة عن الالبان المجففة مادام هناك تسعير اجباري للعديد من المنتجات اللبنية المصنعه بالشركة ، علي الرغم من ان الشركة تبذل اقصي جهدها وبإستخدام افضل الطرق التكنولوجية للتغلب علي مشاكل التصنيع والجوده التي تترتب علي إستخدام اللبن المجفف .

وبالنسبة لمشاكل التصنيع التي تواجه القطاع الخاص فقد واجهت الباحثه العديد من الصعوبات للتعرف عليها ، نظرا لعدم وجود بيانات منشورة للاستدلال عليها من ناحية وامتناع العديد من وحدات القطاع الخاص عن الادلاء بأي معلومات عن تلك المشاكل كاعتبار

معلومات عن تلك المشاكل كالشركة العالمية للثروة الحيوانية (التونسي) والعديد من وحدات تصنيع الالبان . أما البعض الآخر من وحدات التصنيع فقد أكد علي عدم وجود مشاكل لديه تحول دون التوسع في التصنيع كمصنع ميلكي لاند ، وخاصة ان القطاع الخاص له الحريه في تحريك الاسعار بما يتلائم مع رفع اسعار المستلزمات المختلفة . كما تعتبر صعوبة الحصول علي الاعلاف أو مكوناتها بالنسبة للوحدات التي تقوم بالحصول علي الالبان من مزارعها الخاصة او ضمان استمرارية الحصول علي الالبان لبعض الوحدات التصنيعية التي لاتنتج اللبن بمزارعها اهم محددات عملية التصنيع لدي العديد من وحدات القطاع الخاص .

أما المشاكل المتعلقة بتصنيع الالبان بالمحلات الصغيرة ومعامل تصنيع الالبان فتتمثل في بدائية وتخلف معظم هذه الوحدات وعدم تزويدها بالآلات والاجهزة الحديثة التي يمكن من خلالها إنتاج منتجات لبنية ذات جودة مرتفعة وخالية من الميكروبات الضارة بصحة الانسان ، فضلاً عن إنخفاض الوعي اللبني لدي العديد من العاملين بهذه الوحدات .

ولذا فإن الامر يستوجب تطوير هذه الوحدات الصغيرة بحيث تزود بالآلات والمعدات التي تضمن عدم تلوث اللبن وانتاج منتجات لبنية نظيفة وذات جودة مرتفعة . مع اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتوعية اصحاب وحدات تصنيع اللبن والعاملين بها بالاسس العلمية والصحية والفنية لتصنيع الالبان من جهة وتوعية المستهلكين بخطورة استهلاك المنتجات اللبنية الغير معلوم مصدرها من جهة اخري . وزيادة الرقابة الصحية علي هذه الوحدات الانتاجية .

٤ - ٣ مشاكل سعرية :-

تمثل المشاكل السعرية والتسويقية اهم المعوقات التي تواجه انتاج وصناعة الالبان في مصر وفيما يلي نستعرض تطور كل من سعر المستهلك والمنتج وأثر سعر المنتج علي تصنيع الالبان وكذا المشاكل السعرية الخاصه بشركة مصر للالبان والاغذية .

٤ - ٣ - ١ تطور سعر المنتج للألبان ومنتجاتها :-

من الواضح ان اسعار المنتج للبن الخام ومنتجاته قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً خلال العشر سنوات الاخيرة ، كما يوضح ذلك جدول (٢٢).

وبدراسة تطور تلك الاسعار تبين ان نسبة الزيادة عام ١٩٨٥ عن عام ١٩٧٥ بلغت نحو ٣٧١٪ بالنسبة للالبان الطازجة ، أما بالنسبة للمنتجات اللبنية فقد بلغت نسبة الزيادة في اسعار المنتج لها خلال الفترة المذكورة نحو ٢٣٦٪ ، ٢١٣٪ ، ١٩٠٪ ، ١٩٤٪ ، ٢٥٥٪ ، ٢٤٢٪ ، ٢٠٩٪ في كل من الجبن الابيض كامل الدسم ، الجبن الابيض المخزن ، الجبن الرومي الجديد ، الجبن الرومي القديم ، المسلي البلدي ، الزبد البلدي والزبد الجاموسي علي التوالي .

أي أن أكبر نسبة زيادة في سعر المنتج كانت في اللبن الخام الطازج ، حيث يزداد سعر الكيلو منه سنويا بمعدل ٢٫٧ قرش . ويلاحظ من الجدول ايضا ان الزيادة في سعر المنتج للبن الخام خلال الفترة ١٩٨٥/٨٠ كانت أعلي كثيراً منها خلال الفترة ١٩٨٠/٧٥ وقد ترتب علي ذلك ايضا ارتفاع اسعار المنتج للمنتجات اللبنية خلال الفترة ١٩٨٥/٨٠ بمعدلات تزيد كثيراً عنها خلال الفترة ١٩٨٠/٧٥ .

هذا ويرجع ارتفاع سعر المنتج للبن الخام الي سببين رئيسيين أولهما عدم تزايد الانتاج المحلي من الالبان بما يتناسب مع الزيادة السكانية ، مما ترتب عليه زيادة الطلب علي الالبان بمعدلات تفوق الزيادة في المعروض منها ،

جدول رقم (٢٢)

متوسط أسعار المنتج والجملة والمستهلك للمنتجات اللبنية

الوحدة كجم السعر بالقرش

البيـــــــان	١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥ ***			نسبة الزيادة خلال الفترة ٧٥/١٩٨٥	
	منتج*	جملة	مستهلك**	منتج	جملة	مستهلك	منتج	جملة	مستهلك	جملة	مستهلك
لبن حليب طازج	١٠	١١ر٧	١٤ر٥	٢٥	٢٩	٣٢	٤٧	٥٦	٥٧	٣٧٠	٣٧٩	٣٩٣
جبن ابيض كامل الدسم	٤٥	٥١	٥٥	٨٣	٨٩	١٠٢	١٥١	١٨٥	١٨٧	٢٣٦	٢٦٣	٢٤٠
جبن ابيض مخزن	٤٨	٦٢	٧٣	٨٥	٩٩	١٣٢	١٥٠	١٩٧	٢٢٨	٢١٣	٢١٨	٢١٢
جبن رومي جديد	١٠١	١١٩	١٣٢	١٧٢	١٨٩	٢٠٤	٢٩٣	٣١٦	٣٦٤	١٩٠	١٦٦	١٧٦
جبن رومي قديم	١١٠	١٢٥	١٤٤	١٧٥	١٩٩	٢٥٠	٣٢٣	٣٦٥	٤١٠	١٩٤	١٩٢	١٨٤
مسلي بلدي	١٢١	١٢٧	١٥٠	٢٦٣	٢٧١	٢٧٧	٤٣٠	٤٩٥	٥٨٧	٢٥٥	٢٩٠	٢٩١
زبد بقري	١٠١	١٠٧	١١٤	٢٠٩	٢١٨	٢٢٥	٣٤٥	٤١٥	٤٥٧	٢٤٢	٢٨٨	٣٠١
زبد جاموسي	١١٥	١٢٠	١٣٥	٢١٩	٢٣٠	٢٤٥	٣٥٥	٤٣٥	٤٧٥	٢٠٩	٢٦٣	٢٥٢

المصدر :ـ

* الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ النشرة الربع سنوية لاسعار المواد الغذائية ـ اعداد متفرقة .

** الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ النشرة الشهرية لاسعار البيع للمستهلك (تجزئة) ـ اعداد متفرقة .

*** الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ بيانات غير منشورة .

وزاد ايضا من الطلب علي الالبان وبالتالي ارتفاع اسعارها عدم توفر البدائل بأسعار ملائمة ٠

أما السبب الثاني فهو ارتفاع تكاليف الانتاج ومن اهم مدخلات الانتاج التي ارتفعت اسعارها بصورة كبيرة خلال الفترة الاخيرة الرأس من الماشية ، الغذاء ، العمل والرعاية البيطرية والجدول (٢٣) يبين تطور اسعار كل من الرأس من الماشية والاعلاف وهما يساهمان بالنصيب الاكبر من تكاليف انتاج الالبان ٠

جدول رقم (٢٣)

تطور اسعار الماشية وبعض انواع الغذاء خلال

السنوات ٧٥ ، ٨١ ، ١٩٨٦

بالجنيه

السنوات	ثمن الرأس	طن العلف الحكومي	طن العلف السوق	البرسيم حشه/ للفدان	حمل التبن
١٩٧٥	٣٠٠	٣٤٫٥	١٠٠	٧٢	١٦
١٩٨١	٣٥٠	٤٣	١١٠	٩٦	٢٠
١٩٨٦(١)	١٢٠٠ (٢)	٩٦	٢٥٠	٢٥٠	٣٥
نسبة الزيادة من ٧٥ ـ ١٩٨٦ ٪	٣٠٠	١٧٨	١٥٠	٢٤٧	١١٩

المصدر :ـ

معهد التخطيط القومي ـ مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها ـ ١٩٨٣٠

(١) تمثل اسعار عام ١٩٨٦ متوسط اسعار السوق السائدة خلال شهر اغسطس مجمعة من خلال الزيارات الميدانية لبعض مزارع انتاج اللبن ٠

(٢) يبلغ متوسط سعر رأس الجاموس من ١٣٠٠ ـ ١٧٠٠ جنيه أما البقر المحلي فيتراوح سعر الرأس منه من ٨٠٠ ـ ١٠٠٠ جنيه بينما يبلغ سعر الرأس من الابقار المتوسطة نحو ١٩٠٠ جنيه ويمثل الرقم المذكور بالجدول متوسط سعر الرأس من الجاموس والبقر المحلي ٠

من الجدول يتبين أن أسعار الماشية تزيد بإستمرار حيث ارتفع سعر الرأس من ٣٠٠ جنيه عام ١٩٧٥ الي ٣٥٠ جنيه عام ١٩٨١ ثم قفز الي ١٢٠٠ جنيه عام ١٩٨٦ ، أي أن سعر الرأس زاد خلال الفترة ١٩٨٦/٧٥ بنحو ٣٠٠٪ ، أما تكاليف التغذية فقد إتجهت ايضا للزيادة وخاصة خلال الخمس سنوات الاخيرة، حيث ارتفع السعر الحكومي لطن العلف من ٣٤٫٥ جنيه عام ١٩٧٥ الي ٩٦ جنيه عام ١٩٨٦ أي بزيادة قدرها ١٧٨٪ أما نسبة الزيادة في سعر طن العلف بالسوق الحره فقد بلغت نحو ١٥٠٪ خلال الفترة ١٩٨٦/٧٥.

وكذلك اسعار كل من البرسيم والتبن زادت بنسبة ٢٤٧٪ ، ١١٩٪ خلال عام ١٩٨٦ عن اسعار عام ١٩٧٥ علي الترتيب .

ومن ثم فإن الزيادة في اسعار المنتج للبن الخام يمكن ان تعزي بصفة أساسية الي زيادة اسعار الرأس من الماشية حيث زادت اسعارها خلال الفترة ١٩٨٦/٧٥ بنحو ٤ مرات ، يلي ذلك اسعار مواد التغذية ، حيث زادت اسعارها بنحو ٣٫٥ ، ٢٫٨ ، ٢٫٢ مره لكل من البرسيم والعلف (السعر الحكومي) والتبن علي التوالي .

هذا وقد ترتب علي الزيادة في اسعار اللبن الخام زيادة في اسعار المنتج للمنتجات اللبنية ايضا ، حيث يمثل اللبن المادة الاساسية في هذه المنتجات كما تبين من جدول (٢٢) وان كانت نسبة الزيادة في اسعار تلك المنتجات خلال الفترة ١٩٨٥/٧٥ تقل بنسب مختلفة عن الزيادة في اسعار المنتج للبن الخام وقد يرجع ذلك في الواقع الي عدة اسباب منها اختلاف نسب التحويل للبن الخام في المنتجات المختلفة والاستعاضه عن اللبن الخام باللبن الجاف ، هذا فضلاً عن إحتمال زيادة اسعار المدخلات الاخري (أو انخفاضها) بمعدلات أقل منها في اسعار اللبن الخام .

وجدير بالذكر أن هناك تفاوت كبير في سعر المنتج للبن الخام بالمزارع المختلفة عن متوسط الجمهورية ويتوقف هذا الاختلاف علي حجم المزرعة ، نوع ماشيه اللبن وانتاجية الرأس منها ، التكنولوجيا المستخدمة في المزرعة وعلي

مصادر التغذية وغير ذلك من العوامل الاخري .

ومن المعلوم أنه ليس هناك تسعير للالبان الخام ومنتجاتها من جانب الدولة، فيما عدا الجزء الخاص بشركة مصر للالبان والاغذية وبالتالي فإن زيادة الطلب عليها مع نقص المعروض منها وعدم توفر البدائل بسعر رخيص أدي الي الارتفاع المتواصل في اسعارها .

ونظراً لطبيعة الانتاج اللبني في مصر فإنه من الصعب تسعير اللبن إجباريا نظرا لصعوبة إحتساب التكلفة الحقيقية لانتاج كيلو اللبن وذلك لاستخدام الماشية غالباً في اعمال مزرعية اخري غير انتاج اللبن مما يصعب معه تقدير مايخص كيلو اللبن من تكاليف تغذية وخدمة وغيره من بنود التكاليف بالاضافة الي الاختلاف في قيمة اللبن التركيبية[1] والتباين الكبير في تكاليف إنتاج اللبن بالمزارع المختلفة وكذا سهولة غش اللبن .

وللحد من إرتفاع اسعار المنتج للبن الخام فإنه من الضروري العمل علي رفع الكفاءة الانتاجية لماشية اللبن وحل مشكلة الاعلاف وخاصة المركزه وتوفيرها بكميات كافية واسعار مناسبة علي مدار السنه كما سيناقش فيما بعد .

جدير بالملاحظة أن إرتفاع اسعار المنتج للبن الخام قد أدي الي خلق مشكلة سعرية ذات شقين الشق الأول خاص بشركة مصر للالبان والاغذية والثاني خاص بموردي الالبان الي هذه الشركة .

وفيما يلي نستعرض الشق الثاني من المشكلة ، اما الاول فسيناقش فيما بعد .

---

(١) سعيد خميس محمود الشامي - دراسة مقارنة عن انتاج وتسويق الالبان - رسالة ماجستير - كلية زراعة جامعة الازهر - ١٩٧٣ .

تحدد شركة مصر للالبان والاغذية سعر توريد اللبن طبقا لاعتبارات عديدة اهمها حجم اللبن المورد يوميا ، نوع اللبن ، نسبة الدهن ، نسبة المواد الصلبة غير الدهنية ، درجة حرارة اللبن المورد ، العد الميكروبي بالسنتيمتر المكعب أي جودة اللبن . وطبقا لذلك تختلف اسعار توريد اللبن للمزارع المختلفة ، فمثلا يحدد حاليا سعر كيلو اللبن المورد بحد أدني ١٠٠ كجم يوميا من المزارع المتخصصة علي اعدة أسس، حيث يقدر سعر بنط (١٪ دهن) كيلو اللبن البقري المحتوي علي نسبة دهن تتراوح من ٣ - ٣ر٧٪ بنحو ٦ر٤ قرش ، يزيد السعر بواقع ٣ قروش / بنط / كيلو إذا زادت نسبة الدهن عن ٣ر٧٪ . أما بنط كيلو اللبن الجاموسي المحتوي علي نسبة دهن تتراوح من ٥ر٥ - ٥ر٧٪ فيقدر بنحو ٨ر٥ قرش ، واذا زادت نسبة الدهن عن ٥ر٧٪ يضاف للسعر ٣ قروش / بنط / كيلو . فضلاً عن ذلك يضاف الي سعر بنط اللبن علاوات مالية اخري منها اضافة ١ قرش ، ٢ قرش لكيلو اللبن اذا كان محلوب آليا ودرجة حرارتة لاتزيد عن ١٠ درجة مئوية علي الترتيب ، هناك كذلك علاوتي جودة ونقل ، تعطي الاولي اذا كان العد الكلي للبكتريا في السنتيمتر المكعب لاتزيد عن ٥٠٠ ألف ، ٦٠٠ ألف وحده شتاء وصيفاً علي الترتيب وذلك بمقدار ٣ قروش للكيلو ، أما الثانية فتعطي في حالة مايقوم المنتج بنقل ألبانه الي المصنع بوسائله الخاصة. ومقابل ذلك تضع الشركة اسساً معينة لتخفيض السعر في حالات كثيرة منها انخفاض نسبة الدهن عن ٣٪ واذا زاد العد الميكروبي عن ٢ر١ مليون وحده في السنتيمتر المكعب واذا قلت قراءة اللاكتومتر عن ٢٨ درجة .

هذا وقد تغيرت أسس تسعير الالبان خلال السنوات الاخيرة بهدف رفع سعر التوريد ، حيث بلغ متوسط سعر توريد كيلو اللبن عام ١٩٨٠/٧٩ نحو ١٢ر٦ قرش ، ارتفع الي ١٧ر٦ قرش خلال عام ١٩٨١/٨٠ ، ثم قفز الي ٢٥ر٨ قرش خلال عام ١٩٨٣/٨٢ واستمر عند هذا المستوي تقريبا حتي عام ١٩٨٥/٨٤، حيث بلغ متوسط سعر توريد اللبن خلاله ٢٦ر٢ قرش للكيلو اي ان اسعارتوريد كيلو اللبن الي شركة مصر للالبان قد زادت بنحو ٤٩٪ خلال الفترة ٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤، بينما زادت اسعار المنتج للبن الخام خلال نفس الفترة بنحو ٨٨٪ . ويعني ذلك أن معدل الزيادة في اسعار توريد اللبن تقل عنها في اسعار المنتج .

يتبين كذلك من المقارنة ان سعرالتوريد يقل كثيراً عن سعر كل من

المنتج والمستهلك النهائي . ولا يعني ذلك ان كل اصحاب مزارع اللبن والمربين الموردين للشركة يخسروا من جراء عملية التوريد وذلك لسببين ، الاول هو ان هناك منتجين يقل سعر إنتاجهم عن متوسط الجمهورية وأخرين يزيد سعر إنتاجهم عن المتوسط وبالتالي فهناك موردين يعتبر سعر التوريد لهم مجزي وأخرين يمثل لهم السعر خسارة .

أما السبب الثاني فهو يرجع الي انه عند مقارنة سعر توريد اللبن بسعر المنتج لابد من الاخذ في الاعتبار الخدمات التي تقدمها الشركة الي موردي الالبان والتي اهمها التجميع والنقل للالبان وصرف الاعلاف فالشركة تقوم بتجميع الالبان من المنتجين عن طريق نقط ومراكز التجميع كما تقوم بنقل الالبان بوسائل النقل الخاصه بالشركة من العديد من مناطق الانتاج ومن مراكز التجميع . ويمثل صرف الاعلاف من جانب الشركة بالسعر الرسمي بجانب الاعلاف التي تصرف من وزارة الزراعة ـ اهم الخدمات التي تقدمها الشركة الي الموردين ، حيث تصرف كيلو علف لكل كيلو لبن يورد صيفا بحد اقصي ٥ كجم في اليوم كما تصرف نصف كيلو جرام علف لكل كيلو لبن يورد شتاء بحد اقصي ٥ر٢ كجم يوميا وهذه المعدلات تشجع في نفس الوقت انتاج وتوريد الالبان خلال شهر الصيف وبالتالي تحد من ظاهرة موسمية انتاج وتوريد الالبان وخاصة بالنسبة للمنتج الصغير كما سيناقش فيما بعد .

ورغم الزيادة في اسعار توريد الالبان والخدمات التي تقدمها الشركة فإن هذه الاسعار غير مجزية بالنسبة للعديد من موردي الالبان وخاصة في ظل ارتفاع سعر المنتج للبن الخام من ناحية والعروض المنافسة التي يقدمها للموردين كبار التجار والقطاع الخاص الاستثماري من ناحية اخري .

ويمكن تصور ذلك عند مقارنة متوسط سعر المنتج للبن الخام علي مستوي الجمهورية وسعر توريد كيلو اللبن لشركة مصر للالبان خلال عام ١٩٨٥ ، حيث يقدر الاول بنحو ٤٧ قرش للكيلو والثاني بنحو ٢٦ قرش . أي أن الفرق بينهما يقدر بنحو ٢١ قرش للكيلو . وبفرض تجاوزاً ان كل كيلو لبن يورد الي الشركة

يؤخذ مقابله كيلو جرام علف بالسعر الرسمي والذي يقدر طبقاً لاسعار عام ١٩٨٥ بنحو ٤ر١ قرش في حين ان سعر السوق الحر بالنسبة لكيلو العلف بلغ نحو ٢٠ قرش ، فإن الفرق بين سعر العلف الرسمي (في حاله التوريد للشركة) وسعر السوق الحر للعلف (في حالة عدم التوريد للشركة) يقدر بنحو ٩ر١٥ قرش .

ومن ذلك يتبين انه حتي مع الاخذ في الاعتبار ميزة صرف العلف بالسعر الرسمي بواسطة الشركة فإن توريد كيلو اللبن لها يعني خسارة مقدارها ١ر٥ قرش إذا كان سعر المنتج للبن الخام هو ٤٧ قرش للكيلو ، بينما يحقق توريد اللبن ربح للمنتج اذا كان تكلفة كيلو اللبن تقل عن ٣١ قرش . وهذه التكلفة من الممكن تحقيقها لدي العديد من المنتجين حتي عام ١٩٨٥ ولكن بعد ذلك التاريخ من الصعب تحقيق ذلك المستوي من التكلفة حيث حدثت زيادة كبيرة في اسعار العديد من بنود تكاليف انتاج اللبن الخام ، ومن اهم هذه البنود العلف والرأس من الماشية ، حيث ارتفع سعر طن العلف الموحد من ٤ر٤١ جنيه خلال فبراير ١٩٨٥ الي ٩٦ جنيه خلال اغسطس عام ١٩٨٦ ، كذلك ارتفعت اسعار الرأس من الابقار المستوردة من ١٣٠٠ جنيه خلال فبراير ١٩٨٥ الي ١٩٠٠ جنيه خلال اغسطس ١٩٨٦.

وطبيعي ان يترتب علي ذلك زيادة في تكلفة انتاج كيلو اللبن . فقد بلغ متوسط تكلفة انتاج كيلو اللبن خلال عام ١٩٨٦ لدي مزارع القطاع العام نحو ٥ر٣٧ قرش بينما بلغ نحو ٣٣ قرش بمزارع القوات المسلحة ، رغم أن كلاهما يحصل علي العديد من الامتيازات من جانب الدوله لاتتوفر للعديد من مصادر انتاج الالبان الاخري . كما زادت تكلفة انتاج كيلو اللبن لدي الجمعيات التعاونية المنتجه للالبان من ٧ر٢٠ قرش / عام ١٩٨٥ الي ٩ر٤٣ قرش خلال فبراير عام ١٩٨٦(١) .

---

(١) المصدر : نائب رئيس رابطة منتجي و مصنعي الالبان - بيانات غير منشورة.

وجدير بالاشارة ان البان هذه الجمعيات قد ساهمت بنحو ٢٧٪ من اجمالي كمية الالبان الوارده الي شركة مصر للالبان عام ١٩٨٥، ويبلغ تعداد هذه الجمعيات نحو ٤٢٨ جمعية . ويعكس ذلك الموقف الحرج الذي تواجهة هذه الجمعيات وغيرها من منتجي الالبان نظراً لارتفاع تكلفة انتاج اللبن وعدم مقابلة ذلك برفع سعر توريد الالبان من جانب الشركة عن ٢٥ قرش للكيلو (بدون اضافة العلاوات) . منذ ثلاث سنوات .

هذا وقد ترتب علي هذا الاختلال السعري للالبان عزوف العديد من المنتجين عن توريد ألبانهم الي شركة مصر للالبان ، كما ان العديد من الجمعيات التعاونية (كما أكد بذلك العديد من اعضائها) قد أوشكوا علي تصفية مزارعهم بل أن نحو ٣٠٪ من المزارع قد اوقفت الانتاج فعلاً (١) نظراً لعدم استجابة الشركة لمطالبهم برفع اسعار التوريد من جهة وعدم مقدرتهم علي تسويق إنتاجهم الي المستهلك بصورة منتظمة من جهة اخري وذلك لعدم وجود هيكل تسويقي محدد ومعروف يمكن من خلاله ضمان تسويق الالبان كما سيناقش فيما بعد .

هذا وقد أكد العديد من اعضاء الجمعيات التعاونية عند مقابلتهم أنهم علي استعداد لاقامة تنكات تبريد للالبان الخام وبيعها مباشرة للمستهلك بأسعار تقل كثيراً عن متوسط سعر السوق السائد للبن الخام ، علي أن يتحقق لهم هامش ربح معقول الا ان وزارة الصحة لم توافق علي هذا المشروع بحجة عدم تداول الالبان بصورة خام ، علي الرغم من انها تسمح بتداول الالبان من خلال الباعة الجائلين .

---

(١) المصدر : نفس المصدر السابق ـ ندوة بالتليفزيون المصري ١٣/١٠/١٩٨٦.

وللتغلب علي هذه المشكلة فإنه من الضروري وضع سياسة سعرية تشجيعية ملائمة لتوريد الالبان وذلك حتي يشجع المنتجين علي التوسع في الانتاج اللبني وذلك بإقتناء حيوانات لبنية متخصصة وعدم ذبح الإناث مما يزيد الانتاج ويؤدي الي تخفيض التكاليف ايضا ، علي ان يتم النظر في نفس الوقت في تحريك اسعار منتجات شركة مصر للالبان بما يتيح لها تغطية فارق سعر توريد الالبان وتحقيق هامش ربح مناسب .

٤ - ٣ - ٢ تطور سعر المستهلك للالبان ومنتجاتها :-

نظراً للزيادة المستمرة في اسعار المنتج للالبان الخام ومنتجاتها فقد زادت ايضا اسعار المستهلك بصورة كبيرة خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٥ كما تبين من جدول (٢٢) .

فبدراسة تطور اسعار المستهلك للالبان ومنتجاتها يلاحظ ان متوسط سعر المستهلك لكيلو اللبن الخام قد ارتفع من ١٤٫٥ قرش عام ١٩٧٥ الي ٣٢ قرش عام ١٩٨٠ ، ثم قفز الي نحو ٥٧ قرش عام ١٩٨٥ ، أي أن نسبة الزيادة في سعر المستهلك بلغت خلال عام ١٩٨٥ نحو ٢٩٣٪ مما كانت عليه عام ١٩٧٥. أما نسبة الزيادة في اسعار المستهلك للمنتجات اللبنية قد بلغت عام ١٩٨٥ بالنسبة لعام ١٩٧٥ نحو ٢٤٠٪ ، ٢١٢٪ ، ١٧٦٪ ، ١٨٤٪ ، ٢٩١٪ ، ٣٠١٪ ، ٢٥٢٪ لكل من الجبن الابيض كامل الدسم ، الجبن الابيض المخزن ، الجبن الرومي الجديد ، جبن رومي قديم ، مسلي بلدي ، زبد بقري ، زبد جاموسي علي الترتيب .

وقد زادت اسعار المستهلك للالبان ومنتجاتها خلال الفترة ٨٠/١٩٨٥ بمعدلات تفوق معدلات الزيادة خلال الفترة ٧٥/١٩٨٠.

ويلاحظ ان نسبة الزيادة في اسعار المستهلك خلال الفترة ٧٥/١٩٨٥ تقل او تزيد في بعض المنتجات عن نسبة الزيادة في اسعار المنتج ، فقد قلت نسبة الزيادة في اللبن الخام والجبن الرومي القديم والجبن الابيض المخزن ، بينما

زادت نسبة الزيادة في اسعار المستهلك عن نسبة الزيادة في اسعار المنتج في كل من المسلي البلدي والزبد البقري والجاموسي والجبن الابيض كامل الدسم . وتعني هذه الزيادة ارتفاع الهامش التسويقي لهذه المنتجات وخاصة الزبد البقري والجاموسي عن المنتجات الاخري وقد يعزي ذلك الي طبيعة تلك المنتجات وبعد المسافة بين مناطق إنتاجها وإستهلاكها.

يتبين من الجدول ايضا ان الزيادة بين سعر المنتج وسعر المستهلك يتركز معظمها في المرحلة التي تقع بين المنتج وتاجر الجملة أي ان الاخير يستحوذ علي الجزء الاكبر من الهوامش التسويقية للالبان . ويمكن ان تعزي الزيادة في سعر المستهلك للالبان الخام الي كل او بعض العوامل الآتية :-

- الزيادة في اسعار المنتج والمترتبة علي الزيادة في تكاليف الانتاج.
- تعدد الوسطاء في السوق والمغالاة في ارباحهم وبالتالي زيادة التكلفة.
- عدم الالتزام بتسعيرة محددة للمستهلك (فيما عدا الجزء المنتج عن طريق شركة مصر للالبان) مما يؤدي الي زيادة الاسعار بدون ضوابط او اسباب حقيقية لهذا الارتفاع .
- محدودية دور القطاع العام في انتاج وتصنيع الالبان مما يقلل من تأثيرهم علي سعر السوق .
- زيادة الطلب علي الالبان ومنتجاتها عن المعروض منها .

وجدير بالاشارة انه في ضوء المعلومات والبيانات الفعلية التي تسود الاسواق فإن اسعار المستهلك للالبان ومنتجاتها تزيد كثيرا عن تلك المذكورة بالجدول في العديد من المناطق ، حيث يتراوح سعر كيلو اللبن الخام بالقاهرة من ١٠٠ - ١٢٠ قرشاً وكيلو الجبن الرومي القديم من ٤٨٠ - ٥٢٠ قرش - وكذلك كيلو الزبد الجاموسي يصل سعره الي نحو ٥٥٠ قرش وهو مايشير الي الارتفاع الكبير في الهامش التسويقي للالبان ومنتجاتها والناتج عن تعدد الوسطاء والمغالاة في الربح .

وللحد من ارتفاع سعر المستهلك للالبان فإنه يقترح العمل علي التوسع

في انتاج الالبان وتخفيض سعر المنتج كما سبق القول والاقلال من الوسطاء وذلك بالعمل علي انشاء وحدات تجميعية ملحقة او منفصلة عن مراكز التجميع علي أن تقوم تلك الوحدات بتجميع الالبان من المنتجين وخاصة الصغار منهم ومعاملة تلك الالبان المعاملة الحرارية الكفيلة بمنع تدهور جودة تلك الالبان هذا بالاضافة الي تعبئتها وتسويقها للمستهلك النهائي او الوسيط ومما لاشك فيه أن هذه الخطوة ستؤدي الي خفض السعر النهائي للالبان ومنتجاتها ، وستضمن إختيار الالبان ذات الجودة العالية والخالية من الامراض كما انها ستقضي علي غش الالبان ٠

٤ - ٣ - ٣ المشاكل السعرية الخاصة بشركة مصر للالبان :-

يمثل ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج الخاصة بصناعة منتجات الالبان بمعدلات تفوق الارتفاع في أسعار المنتجات اللبنية اهم المشاكل التي تواجه صناعة الالبان بالقطاع العام ٠

ويبين جدول (٢٤) اسعار المستلزمات السلعية المحلية والمستوردة المستخدمة في صناعة الالبان بالقطاع العام خلال عامي٧٥، ١٩٨٥/٨٤ ٠ ومنه يتبين ان اسعار مستلزمات الانتاج قد ارتفعت بصورة كبيرة خلال العشر سنوات الاخيرة ، حيث ارتفعت اسعار اللبن الخام الذي يمثل الخامه الاساسية في صناعة الالبان من ٧٠ جنيه للطن عام ١٩٧٥ الي ١٧٦ جنيه للطن عام ١٩٨١/٨٠، ثم ارتفعت الي ٢٦٢ جنيه للطن عام ١٩٨٥/٨٤ ، أي أن الزيادة في اسعار اللبن الخام قد بلغت نحو ٢٧٤٪ خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٥/٨٤٠ أما أسعار طن اللبن المجفف كامل الدسم المستورد فقد ارتفعت من نحو ٥٦٣ جنيه عام ١٩٧٥ الي نحو ٨٧٠ جنيه عام ١٩٨١/٨٠ ثم قفزت الي ١٦١٠ جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ ، أي أن اسعار اللبن المجفف كامل الدسم قد زادت بنحو ١٨٦٪ خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٥/٨٤ ٠ وقد تضاعفت اسعار الزبده المستورده والتي تستخدم كمدخلات في صناعة منتجات الالبان ، حيث ارتفع سعر الطن من ٥٧٤ جنيه عام ١٩٧٥الي ١٧١٩ جنيه خلال عام ١٩٨٥/٨٤ ٠ اما اسعار اللبن المجفف الفرز فقد زادت بنحو ٦٢٪ فقط/ويرجع ذلك الي ان هذه الاسعار لاتمثل الاسعار العالمية

جدول رقم(ر٢٤)

المستلزمات السلعية المحلية والمستوردة المستخدمة في صناعة الالبان

بالقطاع العام خلال عامي ١٩٧٥، ١٩٨٥/٨٤

كمية بالطن ـ القيمة بالالف جنيه

المستلزمات السلعية	١٩٧٥		١٩٨٥/٨٤		الزيادة في الاسعار %
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	سعر جنيه/طن	سعر جنيه/طن	
محلية :ـ							
لبن خام	٢٦١٤٤	١٨٣٤ر٢	١٣٠١٥١	٣٤١٢١ر٣	٧٠ر٢	٢٦٢ر٢	٢٧٤
لبن مجفف فرز	٢٣٧٣	٧٢١ر٥	١٦٣٠٨	٣٠٢٩ر٩	٣٠٤ر٠	١٨٦ر٩	٦٣
جبن جاف	١٥٧٠	١١٠٧ر٦	٧٥	١٢٦ر٤	٧٠٥ر٥	١٦٨٥ر٤	١٣٩
جبن ابيض	٨٣	٢٥ر٢	—	—	٣٠٣ر٧	—	—
سكر	٧٨	٢٠ر٢	٢٨٥	١٠٥ر٩	٢٥٨ر٩	٣٧١ر٦	٤٤
ملح طعام	٦٤٨	١ر٦	٨٦٩٥	٥٠٠ر٣	٩ر٤	٥٧ر٥	٥١٢
منفحه سائله	١٧	٦ر٦	—	—	٣٨٨ر٤	—	—
مستوردة :ـ							
لبن مجفف كامل الدسم	٣٠٩٥	١٧٤٢	١٠٩	١٧٥ر٥	٥٦٢ر٩	١٦١٠	١٨٦
زبدة مستوردة	٧٢١	٤١٣ر٨	١٩٢٢	٣٣٠٣ر٢	٥٧٣ر٩	١٧١٨ر٧	٢٠٠
مسلي وبتر أويل	٢٥٤	١٨٣ر٤	١٩٥٧	٥٢٧١ر٠	٧٢٢ر٢	٣٦٩٣ر٤	٢٧٣
جبن تشيدر	٨٣٦	٥٦٦ر٧	٤١٤	٨٦١ر٩	٦٧٧ر٩	٢٠٨١ر٨	٢٠٧
املاح استحلاب	١٧٩	٨٥ر٧	٢٠٣	٣٢٨ر٩	٤٧٨ر٨	١٦٢٠ر٣	٢٣٨
منفحه جافه	١٣٦	٤ر١	٦٩١	٢٤ر٢	٣٣ر٢	٣٥	١٧
منفحه سائله	—	—	٢ر٦	٨٩	—	٣٤٢٣٠ر٨	—

المصدر :ـ

محسوب من شركة مصر للالبان والاغذية ـ الميزانية العمومية ـ اعداد مختلفة .

أو سعر السوق الحر ولكن هي تمثل في الغالب تكاليف نقل وشحن وتخزين هذه الالبان حيث ان الدوله تحصل عليها كمعونة وتعطيها وزارة التموين للشركة فقط بهذه الاسعار ٠

وتعكس بيانات الجدول التباين الكبير في الزيادة المتحققة في اسعار مستلزمات الانتاج الرئيسية خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٥/٨٤ ، حيث تحققت أعلي زيادة في الاسعار في كل من اللبن الخام والبترأويل وقد بلغت الزيادة في كل منهما ٢٧٤٪ ، ٢٧٣٪ علي الترتيب ، بينما بلغت أقل نسبة زيادة في المنتجات الرئيسية نحو ٦٢٪ ، ١٣٩٪ لكل من اللبن المجفف الفرز والجبن الجاف الذي يستخدم ايضا كأحد مدخلات هذه الصناعة ٠

وعلي الرغم من هذه الزيادة الكبيرة في اسعار مستلزمات الانتاج فإن أسعار المنتجات النهائية لم ترتفع بنفس النسبة ، حيث تراوحت نسب الزيادة في اسعار المنتجات اللبنية المختلفة خلال الفترة ٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤ بين ٢١٪ ، ٨٧٪ وقد تحققت الزيادة الاولي في اسعار الجبن الابيض (مجمعات) والزيادة الثانية في اللبن الزبادي الجاموسي ٠ ويرجع ذلك الي تدخل الدوله في السياسة السعرية لمنتجات القطاع العام اللبنية بالتسعير الاجباري لبعض هذه المنتجات لضمان عدم زيادتها وتوفير تلك المنتجات بأسعار رخيصة لتكون في متناول جميع المستهلكين ٠ ومقابل ذلك تقوم الدولة بتقديم دعم سنوي الي الشركة لتغطية الفرق بين التكلفة وسعر البيع ، وقد ارتفع حجم هذا الدعم من ٥ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الي ٦ر٨ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤٠ وترتب علي ذلك عدم تحقيق خسارة بالشركة حتي عام ١٩٨١/٨٠ نظراً لان الشركة كانت تقوم برفع اسعار المنتجات اللبنية التي لاتخضع للتسعير ، ولكن نظرا للارتفاع الكبير في اسعار مستلزمات الانتاج والارتفاع البسيط في حجم الدعم الذي توجهه الدولة للشركة فقد حققت الشركة خسارة عام ١٩٨٢/٨١ قدرها ٥ر٤ مليون جنيه ، قفز حجم الخسارة خلال العام التالي ١٩٨٣/٨٢ الي ١٣ مليون جنيه ، ثم انخفض الي ٢ر٧ مليون جنيه عام ١٩٨٤/٨٣ ، بينما تحقق خلال عام ١٩٨٥/٨٤ فائضاً قدره ٢ر٣٨ ألف جنيه ٠

هذا وقد ترتب علي تراكم هذه الخسائر اختلال الهيكل التمويلي للشركة ، كما لجأت الشركة الي السحب علي المكشوف من البنوك والذي بلغ عام ١٩٨٥ نحو ٢٣ مليون جنيه فضلا عن الفوائد التي تقوم الشركة بتسديدها سنويا ٠

ويعكس الفرق بين سعر البيع والتكلفة لبعض المنتجات اللبنية حجم الخسارة المترتبة علي هذه الإختلالات السعرية خلال عام ١٩٨٥/٨٤ كما يتبين من جدول (٢٥) ٠ يمثل الجبن الابيض بأنواعه والجبن الجاف بأنواعه والجبن الريكفور اهم المنتجات اللبنية التي تزيد تكلفة إنتاجها عن سعر بيعها ٠ كما أن المنتجات الغير مدعمة يزيد فيها الفرق بين التكلفة والسعر كثيراً عن مثيلاتها المدعمة ٠ فقد بلغ الفرق بين تكلفة الانتاج وسعر البيع لكيلو الجبن الابيض المدعم نحو ١ ، ٢٧ ، ٧ قرش لكل من الجبن الطازج وجبن المجمعات وجبن الاكياس علي التوالي ، بينما تراوح الفرق لكيلو المنتجات الغير المدعمة بين ٢٤ ، ٥ر٤٩ قرش لانواع الجبن الابيض ، وبين ٥ر٧ ، ٦٥ قرش لانواع الجبن الجاف ، وتزيد كثيراً تلك الفروق عند مقارنة سعر البيع بالتكلفة الكلية للمنتجات اللبنية كما يتضح من الجدول ٠

هذا وفضلا عن عدم التوازن في الزيادة بين اسعار مستلزمات الانتاج واسعار المنتجات النهائية نتيجة لتسعير هذه المنتجات فإن منتجات الشركة تواجة منافسة كبيرة من المنتجات المثيلة المستوردة نظرا لاعفائها من الرسوم الجمركية طبقا للقرار الوزاري رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن اعفاء الالبان ومنتجاتها المستوردة من الرسوم الجمركية والسماح للقطاع الخاص بإستيرادها ، في حين تخضع مستلزمات الانتاج المستوردة والمستخدمة في صناعة الالبان المحلية لرسوم جمركية مرتفعة ٠ كما لاتنافس هذه المنتجات المستوردة مثيلاتها المحلية في السعر فقط ولكن في الجودة ايضا نظرا لعدم توفر السيولة النقدية لدي الشركة لتحسين جودة المنتجات اللبنية ٠

وفي الوقت الذي تحدد فيه الدولة اسعار منتجات القطاع العام اللبنية تترك الحرية للقطاع الخاص لتسعير منتجاته (علي الرغم من وجود تسعيرة ودية) مما يتيح له الفرصة لتحقيق فائض كبير يستخدم في تحسين جودة المنتجات

جدول رقم (٢٥)

التكلفة الانتاجية والكلية وسعر البيع لبعض المنتجات اللبنية التي يقل فيها سعر البيع عن التكلفة عام ٨٤ / ١٩٨٥

بالقرش

المنتج	الوحدة	سعر البيع	التكلفة الانتاجية	التكلفة الكلية
المنتجات المدعمة :-				
لبن مبستر بقري	١/٢ كيلو	٠٨٥ر	٠٩٣ر	
جبن ابيض طازج	كيلو	١٠٠	١٠١	
جبن ابيض مجمعات ٤ جالون	كيلو	١٠٢	١٢٨ر٧	
جبن ابيض مجمعات اكياس	كيلو	٧٠	٧٧	
المنتجات الغير مدعمة :-				
جبن ابيض خزين	كيلو	١٥٠	١٧٤	١٩٧
جبن ابيض خزين	٢ كيلو	٢٢٥	٣٢٣ر٩	٣٧٨ر٣
جبن جاف عاده	كيلو	١٨٠	١٧٢ر٥	٢١٥ر٨
جبن جاف بالفلفل	كيلو	٢٠٠	٢٦٥ر٢	٣٨٠
جبن جاف فاخر	كيلو	٢٨٠	٣٤٠ر٢	٤١١ر٩
جبن ريكفور ٢٥٠ جم	قطعه	٦٠	٨٨ر٤	١٠٧ر٤
جبن ريكفور ٥٠ جم	قطعه	١٢	١٨	٢١ر٣
استيك شيكولاته ٦٥ جم	كوب	١٦	٤٩ر١	٥٨ر٥
مسلي برطمان ٩٥٠ جم	برطمان	٤٠٠	٤١٨ر٤	٤٦٠ر٤

المصدر :-

شركة مصر للالبان والاغذية - الميزانية العمومية وتقرير تقييم الاداء.

وبالتالي منافسة القطاع العام . والجدول التالي يبين الفرق بين متوسط اسعـــــار منتجات القطاع العام والقطاع الخاص خلال عامي ٨٢/٨٣ ، ١٩٨٦ ..

جدول رقم (٢٦)

متوسط اسعار القطاع الخاص والقطاع العام لبعض المنتجات اللبنية خلال عامي ٨٢/٨٣ ، ١٩٨٦

قرش / كيلو

المنتـــــــج	١٩٨٣/٨٢			١٩٨٦		
	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع عام / قطاع خاص ٪	قطاع خاص (١)	قطاع عام	قطاع عام / قطاع خاص ٪
لبن معقم	٧٠	٢٥	٣٥ر٧	١٠٠	٤٠	٤٠
لبن زبادي (٢)	١٥	١٠	٦٦ر٧	٢٢ر٥	١٢ر٥	٥٥ر٦
جبن ابيض	٢٠٠	١٠٠	٥٠	٢٤٠	١٠٠	٤١ر٧
جبن جاف	٤٨٠	١٦٠	٣٣ر٣	٤٩٠	٣٦٠	٧٣ر٥
جبن مطبوخ مثلثات	٢٨٠	١٢٥	٤٤ر٦	٣٧٥	١٣٠	٣٤ر٧

المصدر :ـ

شركة مصر للالبان والاغذية ـ الميزانية العمومية وتقرير تقييم الاداء ـ اعداد مختلفة .

(١) حسبت من التجميع الميداني لاسعار السوق السائدة خلال شهر اغسطس .

(٢) الوحدة كوب ١٥٠ جم .

من الجدول يتبين ان اسعار منتجات القطاع العام تراوحت خلال عام ١٩٨٢/٨٢ بين ٣ر٣٢٪ ، ٧ر٦٦٪ من اسعار منتجات القطاع الخاص ، بينما تحسنت هذه النسب بعض الشئ خلال عام ١٩٨٦ ، حيث تراوحت بين ٤٠٪ ، ٥ر٧٣٪ ، وقد قدرت اسعار ١٩٨٦ لمنتجات القطاع العام بنحو ٤٠٪ ، ٦ر٥٥٪ ، ٧ر٤١٪ ، ٥ر٧٢٪ ، ٧ر٣٤٪ من اسعار منتجات القطاع الخاص المثيلة لها وهي اللبن المعقم واللبن الزبادي والجبن الابيض والجاف والمطبوخ علي الترتيب ٠ ويعكس ذلك الفروق الكبيره بين اسعار القطاع الخاص والقطاع العام الناتجه عن تسعير منتجات الاخير ، مما جعل الشركة في وضع غير متكافئ للمنافسة ، حيث اصبح من المستحيل علي الشركة لعدة سنوات طويلة إدخال اي تطوير سواء في المنتجات ذاتها او العبوات حتي لاتزيد تكلفة المنتج المسعر جبريا وبأقل من تكلفة انتاجه ، مما يزيد من حجم خسائر الشركة ٠

وللتغلب علي هذه المشاكل السعرية يجب ان تعمل الحكومة علي تحريك اسعار منتجات القطاع العام اللبنية او علي اقل تقدير تقوم بزيادة حجم الدعم السنوي الذي يعطي للشركة بما يتناسب مع الزياده في اسعار مستلزمات الانتاج ، علي ان يتحقق هامش ربح معقول لتطوير الانتاج وتحسين جودته ٠ كما يجب العمل علي ترشيد الاستيراد من المنتجات اللبنية وفرض رسوم جمركية علي المنتجات المستوردة التي لها مثيل محلي وذلك لحماية الصناعة الوطنية ، علي ان توجه هذه الرسوم لتنمية انتاج وتصنيع الالبان في مصر ، كما يجب العمل كذلك علي إعفاء مستلزمات الانتاج من الجمارك لخفض تكاليف الانتاج ٠

٤ - ٤ مشاكل تسويقية :-

يتصف اللبن بخواص طبيعية وكيماوية وبكترولوجية سريعة التغير مما يستلزم ضرورة المحافظة علي تلك الصفات إبتداء من عملية الحلب وحتي وصوله الي المستهلك النهائي ماراً بمراحل النقل والتسويق المختلفة . الا ان تسويق اللبن في مصر يعتريه العديد من الثغرات مما يعرقل التوسع في انتاج وتصنيع الالبان ويرجع ذلك في الواضح الي ان السياسات التي ترمي الي تشجيع زيادة انتاج وتصنيع اللبن لاتضع الجانب التسويقي للبن في حسابها بالدرجة التي يتطلبها وبالتالي يمكن القول انه لايوجد في مصر سياسة تسويقية واضحة المعالم للالبان ومنتجاتها . وفيما يلي نستعرض اهم المشاكل التسويقية .

٤ - ٤ - ١ الهامش التسويقي :-

يعتبر الفرق بين سعر المنتج وسعر المستهلك أحد المعايير الرئيسية للتعرف علي كفاءة النشاط التسويقي* . ويتوقف حجم الهامش التسويقي علي المسافة بين المنتج والمستهلك وعدد الوسطاء ، وعلي تكاليف العمليات التسويقية التي تجري اثناء مرحلة التسويق كالتخزين والنقل بالاضافة الي هامش الربح لقطاع التسويق .

وبدراسة الهامش التسويقي للبن ومنتجاته خلال عامي ١٩٨٥/٧٥ والتي يوضحها الجدول (٢٧) يتبين ان الهامش التسويقي بلغ خلال عام ١٩٨٥ نحو ٣ر٢١٪ ، ٨ر٢٣٪ ، ٢ر٢٤٪ ، ٩ر٢٦٪ لكل من اللبن الخام ، الجبن الابيض كامل الدسم ، الجبن الرومي الجديد ، الجبن الرومي القديم علي الترتيب وهذا الهامش يعتبر مقبول ومنطقي وليس هناك مغالاة في مستواه ، اما الهامش التسويقي لكل من المسلي البلدي والزبد البقري والزبد الجاموسي فيمثل مستوي اعلي قليلا عن المنتجات الاخري (فيما عدا الجبن المخزن) حيث بلغ نحو ٥ر٣٦٪ ، ٥ر٣٢٪ ، ٨ر٣٣٪ علي التوالي ، ويمثل الهامش التسويقي للجبن الابيض المخزن اعلي هامش تسويقي للمنتجات اللبنية حيث يقدر بنحو ٥٢٪ وقد يرجع ذلك الي ظاهرة انكماش الجبن الابيض اثناء التخزين .

---

* معهد التخطيط القومي - تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثرها علي السياسات الزراعية - ١٩٨٤ .

جدول رقم (٢٧)

اسعار المنتج والمستهلك والهامش التسويقي لبعض المنتجات اللبنية خلال عامي ٧٥ ، ١٩٨٥

النوع	١٩٧٥			١٩٨٥		
	سعر المنتج	سعر المستهلك	الهامش التسويقي	سعر المنتج	سعر المستهلك	الهامش التسويقي النسبي
لبن حليب						
طازج	١٠	١٤ر٥	٤ر٥	٤٥	٥٧	١٠	٢١ر٣
جبن ابيض						
كامل الدسم	٤٥	٥٥	١٠	٢٢ر٢	١٨٧	٣٦	٢٣ر٨
جبن ابيض						
مخزن	٤٨	٧٣	٢٥	٥٢ر١	٢٢٨	٧٨	٥٢
جبن رومي						
جديد	١٠١	١٣٢	٣١	٣٠ر٧	٣٦٤	٧١	٢٤ر٢
جبن رومي						
قديم	١١٠	١٤٤	٣٤	٣٠ر٩	٤١٠	٨٧	٢٦ر٩
مسلي بلدي	١٢١	١٥٠	٢٩	٢٤	٥٨٧	١٥٧	٣٦ر٥
زبد بقري	١٠١	١١٤	١٣	١٢ر٩	٤٥٧	١١٢	٣٢ر٥
زبد جاموسي	١١٥	١٣٥	٢٠	١٧ر٤	٤٧٥	١٢٠	٣٣ر٨

المصدر :-

احتسبت من بيانات جدول (٢٢).

* الهامش التسويقي النسبي هو نسبة مايمثله الفرق بين سعر المنتج وسعر المستهلك الي سعر المنتج .

هذا وتشير البيانات الفعلية لسعر المستهلك للالبان ومنتجاتها التي تسود الاسواق الي ارتفاع الهامش التسويقي كثيراً عن ذلك المذكور بالجدول وخاصه بالنسبة للبن الخام ، حيث يصل سعر المستهلك له من ١٠٠ - ١٢٠ قرش ويعني ذلك ان الهامش التسويقي يتراوح من ١١٢٪ - ١٥٥٪ وهذا الهامش يعد مرتفع كثيراً ، ويمكن ان يعزي بصفة اساسية الي تعدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك وإنخفاض كفاءة الخدمات التسويقية .

٤ - ٤ - ٢ نقط ومراكز التجميع :-

تبين مما سبق ان مراكز التجميع تساهم بنحو ٣٣٪ من اجمالي كمية اللبن التي تورد الي شركة مصر للالبان،ويتم التوريد الي المراكز من نقط التجميع والتجار وكبار المنتجين ، حيث يقوم الموظف الفني القائم بالعمل في المركز باستلام اللبن واخذ عينة من اللبن ثم يقوم بتقدير إختبار الوزن النوعي والكثافة ويجري الاختبارات الحسية وهي اللون والطعم والرائحة ووزن اللبن ثم يقوم بتفريغه في احواض الاستقبال المبرده وتتم المحاسبه علي اللبن اسبوعيا علي اساس نسبة الدهن .

الا ان هذا النظام يشوبه الكثير من العيوب منها عدم وجود اي اجهزة تبريد بنقط التجميع ومن المعروف ان اللبن به مواد ذاتية (ألفابيتالاكتين) تساعد علي حفظه لمده ساعتين فقط بعد حليبه وغالبا مايمكث اللبن بالنقط مدة تزيد عن الساعتين مما يعرض جودة اللبن الي التدهور.ويتم استلام اللبن من النقط علي اساس نسبة الدهن فقط وليس هناك اي معيار لقياس المحتوي البكتيري الميكروبي او الجوده بمراكز او بنقط التجميع،فضلاً عن ذلك فإن هناك العديد من مراكز التجميع معطلاً ولايعمل مما يعني عدم توريد الالبان من المناطق القريبة من تلك المراكز ، كما ان العديد ايضا من المراكز لايعمل بطاقته الكاملة حيث ان عدد المراكز يبلغ ٦٤ مركز،تقدر طاقة المركز اليومية بنحو ٥ طن ويعني ذلك ان طاقة اجمالي المراكز السنوية تبلغ نحو ١١٧ ألف طن لبن في حين ان كمية اللبن التي وردت الي شركة مصر للالبان من مراكز التجميع خلال عام ١٩٨٥/٨٤ بلغت نحو ٤٣ ألف طن،أي ان الكفاءة التجميعية لمراكز التجميع تبلغ بنحو ٣٧٪ فقط . ويرجع ذلك ايضا الي موسمية الانتاج والتي تنشأ من العادات السائدة في الريف والتي ترتب مواعيد ولادة الابقار والجاموس مع بداية او خلال موسم البرسيم (نوفمبر - فبراير) لضمان توفر العلف الاخضر اللازم لتغذية الماشية وحتي يربي عليه النتاج وقد ترتب علي ذلك زيادة انتاج اللبن خلال فصل الشتاء والربيع ونقص المعروض منه خلال فصل الصيف (يوليو - اكتوبر) نظراً لجفاف معظم الماشية إستعداداً للوضع التالي . قد يرجع ايضا انخفاض طاقة مراكز التجميع الي عدم ملائمة موقع المركز بالنسبة للمنطقة التي يخدمها ونقص نقط التجميع التي تغذية ويرجع

ذلك في الواقع الي ان مراكز التجميع كانت تخضع للمحليات وتشغل جزء من مبني الوحدات المجمعة بالريف ، ثم نقلت تبعيتها الي شركة مصر للالبان وبالتالي فإن الشركة لم تقم بأي دور في التخطيط لاقامة هذه المجمعات مما ترتب عليه عدم ملائمة العديد من المراكز للمنطقة المقامه بها. كما ينقص العديد من المراكز والاجهزة والمعدات الحديثة وخاصة اجهزة التبريد ، ويعاني العديد منها من الاعطال المتكررة ونقص الصيانة وينعكس ذلك علي جودة اللبن المجمع مما قد يؤثر علي جودة تلك الالبان ، كما ان عادت اهل الريف في التصنيع الذاتي للالبان ومنتجاتها وإنتشار المعامل البلدية والعروض المجزية التي يقدمها الوسطاء وتجار الجملة والشركات الاستثمارية قد أثروا الي حد ما علي الكميات الموردة الي مراكز التجميع .

فضلاً عن ذلك فإن قدم اجهزة القياس والتبريد بالمراكز من ناحية وعدم دقة التقدير لجودة اللبن من جانب بعض العاملين بالمراكز (سواء كان ذلك عن قصد او غير مقصود) والقصور في اسلوب المحاسبة علي الالبان الموردة من ناحية اخري قد أدي الي فقدان الثقة بين المنتجين ومراكز التجميع وبالتالي تحول العديد منهم عن التوريد الي شركة مصر للالبان .

٤ - ٤ - ٣ تلوث وغش الالبان :-

من مشاكل التسويق ايضا تلوث اللبن الخام اثناء مرحلة الانتاج ويرجع ذلك الي جهل الكثير من المنتجين الصغار بالشروط الصحية التي يجب توفرها في ماشية اللبن وفي المربي نفسه وخاصه اثناء عملية الحليب ، فأمراض الماشية من الممكن ان تنقل الي الانسان من خلال تناوله للالبان ، كما قد تحمل الالبان بعض المضادات الحيوية التي تتناولها الماشية مما يعرض مستهلكي الالبان وخاصه الاطفال للمناعه ضد الاستجابة للمضادات الحيوية عند تناولهم لها ، كما ان جهل المربي الصغير بأساليب نظافة الماشية قبل الحليب وتعقيم الايدي والاواني لمنع تلوث الالبان قد أدي الي ارتفاع العد البكتيري في الالبان ، حيث يتراوح هذا العد بين ٢ - ٥ مليون وحده في سم من البان مراكز التجميع ، بينما يقل العد الميكروبي عن ذلك كثيراً في البان مزارع الالبان

المتخصصة التي تستخدم الحلب الآلي ، هذا في حين تمنع الدول المتقدمه كهولندا وامريكا بيع اللبن الخام للمصانع اذا زاد العد الميكروبي فيه عن ١٠٠ ألف و ٣٠٠ ألف في النستيمتر المكعب علي التوالي ، حيث ان تلوث اللبن يسبب العديد من المشاكل اثناء تصنيع المنتجات اللبنية ويؤثر علي جودتها.

كما ان كثرة الوسطاء والباعه الجائلين للالبان وإتصاف البعض منهم بعدم الضمير أدي الي تعرض الالبان لطرق عديدة من الغش،حيث يقوم البعض منهم بإضافة اللبن الفرز او الماء الي اللبن لزيادة ارباحهم مما يعرض اللبن للتلوث،كما يمثل ذلك إهدار لحصيلة جهد المنتج ومغافلة المستهلك في نفس الوقت ، كما ان بعض الباعه الجائلين يقوم ببيع الالبان المبستره التي تنتجها شركة مصر للالبان (وتباع بأسعار مدعمه) علي انه لبن بقري او جاموسي وذلك بعد تفريغه في اقساط اللبن ، وذلك فضلاً علي انه نوع من الغش والسرقة فهو يعرض الالبان المعقمة للتلوث ويضيع فرص كثيرة علي مستحقي الدعم من مستهلكي هذه الالبان .

٤ـ٤ـ٤ بدائية الاساليب التسويقية للالبان الخام :ـ

إن تعدد الوسطاء في سلعة سريعة التلف وسهلة الغش كاللبن يعتبر من مساؤي نظام تسويق اللبن في مصر،حيث يترتب علي ذلك تلوث اللبن وارتفاع الهامش التسويقي . كما أن عدم توافر الطرق المعبده بالعديد من القري أدي الي صعوبة تجميع اللبن من المنتجين .

من المشاكل التسويقية ايضا بدائية وسائل النقل والتداول وعدم توافر سيارات النقل الحديثة المجهزة لنقل الالبان والمحافظة علي سلامتها ، حيث انه مازال حتي الان يتم نقل الالبان من نقط التجميع الي المراكز بواسطة العربات الكارو ، كما يتم نقل الالبان من المنتجين بواسطة الدواجات والجرارات معبأة في اقساط من المعدن مما يعرض الالبان في الظروف الجوية الغير ملائمة للفساد .

أما عن نقل وتوزيع المنتجات اللبنية النهائية فإنه يتم كذلك بطرق بدائية وغير سليمه فنقل المنتج النهائي قد يتم عن طريق الشركة او بواسطة الموزع وفي الحالة الاخيرة غالبا يتم نقل المنتجات بعربات نقل غير مجهزة ، كما ان حفظ المنتجات بمراكز التوزيع لايتم بصورة ملائمة ، حيث لاتحفظ هذه المنتجات في درجات الحرارة المناسبة مما يعرض جودة هذه المنتجات للتدهور ويقلل في نفس الوقت من إقبال المستهلكين علي شراء هذه المنتجات ، ويرجع ذلك في الواقع الي أن عملية توزيع المنتجات اللبنية علي مراكز التوزيع تتم بطريقة عشوائية ، بمعني انه ليس هناك أي شروط أو قواعد تحدد مواصفات مراكز التوزيع ، والمدهش رغم ذلك انه عند وجود أي منتجات لبنية لاتتوافر فيها المواصفات القياسية لدي موزعي الالبان تقع المسئولية القانونية علي الشركة المنتجة لهذه المنتجات ولاتقع علي الموزع .

ومن ناحية اخري فإن هذه المراكز لاتخضع لاي اشراف تسويقي يرشد أصحابها ويقدم لهم التوجيه التسويقي الذي يساعد علي المحافظة علي جودة تلك المنتجات .

من العرض السابق تبين عدم وجود جهاز تسويقي قادر علي تسويق الالبان ومنتجاتها ، كما ان النظام التسويقي الحالي يشوبه العديد من الثغرات ،وهذا الوضع يستدعي ضرورة التفكير في سياسة تسويقية لبنية رشيدة تعالج نواحي القصور والنقص في النظام التسويقي الحالي وذلك عن طريق مايأتي :-

- وجود تعاونيات اختيارية للمنتجين الصغار لتسويق الالبان تمول ذاتياً ، مع تشجيع الدولة لهذه التعاونيات بتقديم قروض ميسره لها تمكنهم من رفع انتاجية الرأس من الماشية وزيادة الانتاج وتوفير الخدمات التسويقية الملائمة .
- التوسع في إنشاء نقط ومراكز لتجميع الالبان في القري المختلفة وذلك حتي يمكن تجميع اكبر كمية ممكنه من الالبان ، علي ان تزود هذه النقط والمراكز بأجهزة التبريد الحديثة وتجري لها عمليات الصيانة الدائمة ، كذلك فإنه من الضروري تشديد الرقابة والمتابعة علي العاملين بهذه المراكز .

- وضع سياسة سعرية مرنه للالبان التي تورد الي مراكز توريد الالبان والي المصانع المختلفة علي ان تأخذ هذه السياسة في الاعتبار المستوي العام للاسعار والزيادة السنوية في بنود تكاليف انتاج اللبن الخام . يقترح ايضا في هذا المجال تحديد سعر مرتفع لتوريد الالبان خلال شهر الصيف عن ذلك السعر السائد خلال فصل الشتاء والربيع وذلك للقضاء علي مشكلة موسمية الانتاج وخاصة في ألبان مراكز تجميع وتبريد الألبان، حيث أن مزارع الألبان المتخصصة لاتظهر في إنتاجهم هذه الموسمية بوضوح نظراً لاستخدامهم الطرق العلمية والفنية الكفيلة بالقضاء علي هذه الظاهرة . ومما لاشك فيه ان هذه السياسة السعرية ستشجع منتج اللبن علي زيادة إنتاجه وإستمرارية توريده للالبان .
- من الضروري كذلك إلحاق وحدات بستره وتعبئة بمراكز التجميع لبسترة وتعبئة جزء من اللبن الخام وبيعه الي المستهلك القريب من هذه الوحدات او نقله الي المصانع القريبة لإجراء العمليات التصنيعية المختلفة .وهذه الخطوة ستقلل من تعدد الوسطاء من ناحية وتحافظ علي جودة الالبان ومنع تلوثها من ناحية أخري .
- كما يجب إنشاء مراكز فنية إرشادية تخدم مجموعات محدده من القري تكون مهمتها إرشاد المنتجين الي طرق إنتاج اللبن النظيف والي خطورة تلوث اللبن وحلب الماشية المريضة علي صحة الانسان .
- إصدار تشريع يمنع تداول اللبن الخام تدريجيا علي ان يعمم انتاج الالبان المبستره والمعقمه ، مما يستدعي ضرورة العمل علي تغيير العادات الاستهلاكية وإقناع المستهلك المصري بخطورة الالبان السائلة الموزعة عن طريق الباعه الجائلين . وجدير بالاشارة ان كمية اللبن الخام التي توزع عن طريق الباعه الجائلين تفوق كثيراً كمية اللبن المبستر المسوقه سنويا ، ويرجع ذلك الي ان العديد من المستهلكين يفضلوا الالبان كاملة الدسم وخاصة اللبن الجاموسي الذي تتراوح نسبة الدهن به من ٥ - ٨ ٪ ، في حين ان اللبن المبستر تتراوح نسبة الدهن به من ٥ر١ - ٣٪ دهن - ويستلزم ذلك ضرورة إنتاج اصناف متعددة من اللبن المبستر والمعقم مختلفة في نسبة الدهن وذلك لتلبية الاذواق المتباينة للمستهلكين .
- فضلا عن ذلك فإن اجهزة الاعلام يجب ان تقوم بدور ملموس في توعية المستهلك وتغيير عاداته الاستهلاكية اللبنية الحالية .
- من الضروري كذلك إصدار تشريع يحدد مواصفات وسائل نقل المنتجات

اللبنية ومراكز توزيعها ونوع الاجهزة الواجب توافرها ، علي ان يكون هناك اشراف تسويقي علي هذه المراكز .

- كما يجب العمل علي إنشاء اتحاد (بورد) يمكن له تخطيط وربط سياسات واسلوب كل من انتاج وتسويق وتصنيع الالبان ومنتجاتها ومايصاحب ذلك من إقتراح او إقرار تشريعات تضمن الاسلوب الامثل لنقل وتداول الالبان الخام ومنتجاتها المصنعة وكذلك اسلوب عرض هذه المنتجات ، مع فرض سياسة سعرية مناسبة وعادله تحقق نسب الربح الملائمة لكل مرحلة من مراحل الانتاج والتسويق والتصنيع وبالتالي يتم القضاء علي الخلل الحالي الموجودبين هذه المراحل .

٤ - ٥ مشاكل المرتبطة بالسياسات والاجراءات الاقتصادية :-

تمثل السياسات الاقتصادية والزراعية في احيان كثيرة احد المعوقات التي تحد من التوسع في انتاج وتصنيع الالبان ويمكن ايجاز اهم هذه السياسات فيما يلي :-

٤ - ٥ - ١ سياسة التأمين علي الماشيه :-

استهدفت سياسة التأمين علي الماشية تحقيق الرعاية الصحية والبيطرية للحيوانات ، فضلاً عن دعم المربيين عن طريق التقليل من تأثير المخاطر التي يمكن مواجهتها ، ولكن نظراً لإرتباط التأمين علي الماشيه بصرف الاعلاف وذلك بعد صدور القرار الوزاري رقم ٦٦ لعام ١٩٧٦ بشأن نظام صرف وتوزيع الاعلاف ومع وجود مشكلة نقص الاعلاف وارتفاع اسعارها ، اصبح التأمين وسيلة لصرف الاعلاف وليس لتحقيق الرعاية الصحية كما كان الهدف منه .

ورغم ان التشريعات والقرارات المنظمة للتأمين علي الماشية لم تحدد اعداد الحيوانات التي يمكن التأمين عليها إلا انه نظراً لارتباط التأمين بصرف الاعلاف وتحديد حد أدني للرؤوس المؤمن عليها لصرف الاعلاف من ناحية وقصور نظام التأمين نفسه من ناحيه اخري ، فإن اعداد ماشيه اللبن المؤمن عليها مازال قليل ، حيث بلغ اعداد ماشيه اللبن المؤمن عليها خلال عام ١٩٨٠ نحو ٣٧٣ر٤ ألف رأس ، تمثل نحو ١٨٪ فقط من إجمالي ماشيه اللبن خلال نفس العام ، إرتفعت اعداد رؤوس ماشيه اللبن المؤمن عليها الي ٥٢٣ر٤ ألف رأس خلال عام ١٩٨٥ بزيادة قدرها ٤٠٪ عن الاعداد المؤمن عليها عام ١٩٨٠.

ومن الظواهر التي تؤكد ارتباط التأمين علي ماشيه اللبن بنظام صرف الاعلاف هو انخفاض عدد الرؤوس المؤمن عليها بإنخفاض معدلات صرف الاعلاف ، حيث ان عدد الرؤوس المؤمن عليها بلغت نحو ٥٧٣ر١ ألف رأس عام ١٩٨٣، حيث كان الحد الادني لصرف الاعلاف هو ٥ رأس جاموس او ابقار اجنبيه او خليطة و ٢٠ رأس لتجمعات الابقار البلديه وبلغت معدلات صرف الاعلاف للرأس من الجاموس والابقار البلدي ١٤٠ كجم شهريا صيفاً ، ١٠٠ كجم شهريا شتاءً ، أما الابقار البلدي فصرفت لها ٧٥ كجم شهريا صيفاً وشتاء بينما في عام ١٩٨٤

انخفضت اعداد رؤوس الماشية المؤمن عليها الي ٦ر٥٠٢ ألف رأس وقد يعزي هذا الانخفاض الي الزيادة في الحد الادني لاعداد الرؤوس المؤمن عليها لصرف الاعلاف خلال هذا العام ، حيث ارتفع الحد الادني بالنسبة للجاموس والابقار الاجنبية والخليط الي ١٠ رؤوس ، كذلك إنخفضت كمية الاعلاف التي تصرف شهريا للرأس بمعدل ٢٠ كجم للجاموس والابقار الاجنبية والخليط وبمعدل ٢٥ كجم للابقار البلدي عن ماكانت عليه خلال عام ١٩٨٣.

كذلك يرجع إنخفاض اعداد الرؤوس ماشيه اللبن المؤمن عليها الي قصور نظام التأمين ، حيث ان القيمة المؤمن علي أساسها لاتتناسب وحقيقة القيمه الفعلية لحيوان اللبن ، هذا فضلاً عن التعقيدات الروتينية والمكتبية الخاصه بإجراءات التأمين والرعاية البيطرية وكذلك الاجراءات الخاصه بالحصول علي التعويضات الملائمة .

ولذا فإنه يجب العمل علي التغلب علي تلك المشاكل لتشجيع المربيين علي الاقبال علي التأمين والاهتمام بحيوان اللبن .

٤ - ٥ - ٢ السياسة العلفية :-

تحدد وزارة الزراعة سنويا بعض قواعد وأسس توزيع العلف المركز نظراً لزيادة الطلب عليه بمعدلات تفوق الزيادة في الانتاج .وتمثل السياسة العلفية اهم المعوقات التي تحد من التوسع في انتاج الالبان سواء من حيث شروط صرف الاعلاف أو كميتها او اسعارها او نوعيتها او تقلب هذه السياسة.فشروط التأمين علي الماشيه بهدف صرف الاعلاف قد حدت من صرف الاعلاف للاغلبية العظمي من المزارع والتي تمتلك من ١ - ٣ رأس وتساهم بالنصيب الاكبر في انتاج اللبن علي مستوي الجمهورية والجدول التالي يبين الحد الادني لاعداد رؤوس ماشيه اللبن المؤمن عليها لصرف الاعلاف ومعدلات الصرف ومنه يتبين مايلي :-

بلغ الحد الادني لاعداد رؤوس الابقار البلدية ٥٠ رأساً خلال عامي ٧٨، ١٩٧٩ ، انخفض الي ٣٠ رأس عام ١٩٨٠ ثم الي ٢٠ رأس خلال عام ١٩٨١ وظل عند هذا المستوي حتي عام ١٩٨٥ ، اما بالنسبة للجاموس والابقار الاجنبية والخليطة فقد بلغ الحد الادني ١٠ رؤوس في اعوام ٧٨ ، ٧٩ ، ١٩٨٠ ، انخفض الي ٣ رؤوس

جدول رقم (٢٨)

معدل صرف العلف الشهري للرأس المؤمن عليها والحد الأدنى للاعداد المؤمن عليها لنشاط إنتاج اللبن خلال الفترة من ٧٨الى عام ١٩٨٥

النشـــاط	١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥	
	الحد الادنى للعدد	معدل صرف العلف الشهري كجم/ رأس	الحد الادنى للعدد	معدل صرف العلف الشهري كجم/ رأس	الحد الادنى للعدد	معدل صرف العلف الشهري كجم/ رأس	الحد الادنى للعدد	معدل صرف العلف الشهري كجم/ رأس	الحد الادنى للعدد	معدل صرف العلف الشهري كجم/ رأس	الحد الادنى للعدد	معدل صرف العلف الشهري كجم/ رأس	الحد الادنى للعدد	معدل صرف العلف الشهري كجم/ رأس	الحد الادنى للعدد	معدل صرف العلف الشهري كجم/ رأس
تجمعات الابقار البلدية	٥٠	١٢٠ صيفاً ٩٠شتاء	٥٠	٩٠ صيفاً ٦٠شتاء	٣٠	٩٠صيفاً ٦٠شتاء	٢٠	١٢٠شتاء ١٠٠شتاء	٢٠	١٠٠صيفاً ٨٠شتاء	٢٠	١٤٠صيفاً ١٠٠شتاء	٢٠	١٢٠صيفاً ٨٠شتاء	٢٠	١٠٠طول العام
الجاموس أو الابقار الاجنبية او الخليط	١٠	١٢٠صيفاً ٩٠شتاء	١٠	٩٠صيفاً ٦٠شتاء	١٠	٩٠صيفاً ٦٠شتاء	٢	١٥٠صيفاً ١٢٠شتاء	٣	١٥٠صيفاً ١٢٠شتاء	٥	٧٥صيفاً وشتاء	٧	٥٠صيفاً وشتاء	١٠	٥٠صيفاً وشتاء
ماشية توريد اللبن الي شركة مصر للالبان	—	١ كجم لكل كجم لبن صيفا بحد اقصي ٥كجم، ٥ر كجم لكل كجم لبن شتاء نجد اقصى ٥ر٢كجم يومياشتاء وه٥كجم يومياً صيفاً		نفس المعدلات السابقه		نفس المعدلات السابقه		نفس المعدلات السابقه		نفس المعدلات السابقه بالحد/ اقصى السابق		نفس المعدلات السابقه		نفس المعدلات السابقه		نفس المعدلات السابقه

المصدر :-

وزارة الزراعة - الادارة العامة للاعلاف والتغذية - سجلات الاعلاف والتغذية - بيانات غير منشورة .

* هذه المعدلات للابقار الاجنبية .و الخليطة فقط اما المعدلات الخاصة بالجاموس فهي نفسها المعدلات التي تصرف للابقار البلدي هذا العام

خلال عامي ٨١ ، ١٩٨٢ ثم عاود الارتفاع خلال عام ١٩٨٣ حيث بلغ الحد الادنـــــي ٥ رؤوس ثم تضاعف الي ١٠ رؤوس خلال عامي ٨٤ ، ١٩٨٥ .

أما بالنسبة لمنتجي الالبان الذين يقوموا بتوريد إنتاجهم الي شركة مصـــــر للالبان والاغذية فقد شجعتهم السياسة العلفية علي زيادة إنتاجهم من الالبان رغـــم ان السياسة السعرية لم تشجعهم علي ذلك (كما سيتضح فيما بعد)،حيث لم تحـدد العدد الادني للرؤوس ولكن إشترطت لصرف الاعلاف ان تكون ماشية اللبن مؤمـن عليها .

وهذا يبين انه كان هناك إتجاه لخفض الحد الادني لاعداد رؤوس ماشيـــه اللبن المؤمن عليها لصرف الاعلاف وذلك حتي عام ١٩٨١ بالنسبة للابقار البلديـة ، وحتي عام ١٩٨٢ بالنسبة للجاموس والابقار الاجنبية والخليطة،حيث انخفض الحـد الادني الي ٣ رؤوس ثم عاود الارتفاع حتي وصل الي ١٠ رؤوس خلال عامـــي ٨٤ ، ١٩٨٥ . وقد يرجع الارتفاع في الحد الادني للرؤوس المؤمن عليها لصرف الاعـــلاف الي العجز الكبير في الاعلاف وارتفاع اسعارها خلال الفترة الاخيرة ، كما قـــد يرجع الي طرق التحايل علي اسلوب التأمين من جانب المربين ، للحصول علـــي الاعلاف إما لتغذية ماشيتهم بها او لبيعها في السوق السوداء .

وحتي مع وجود هذه الاسباب ، فإن ذلك لايعتبر سبباً مقبولاً لهذا الارتفاع في الحد الادني للتأمين علي ماشية اللبن لصرف الاعلاف ، لان ذلك يعني حرمان الغالبية العظمي من المنتجين من الاستفادة من العلف الحكومي المدعم ، مما يضطرهم الي شراء الاعلاف من السوق الحره (السوداء) بأسعار تفوق اضعاف سعر العلـــف الحكومي مما يترتب عليه الاقلال من كمية الاعلاف اللازمه للماشيه وبالتالي انخفاض انتاجيتها من اللبن من ناحية وزيادة تكلفة انتاج اللبن من ناحية اخري،مما يكون له تاثيراً ضاراً علي التوسع في النشاط اللبني لدي هذه المزارع والتي تمثـــل القاعده الرئيسية لهيكل إنتاج الالبان في مصر .

تحدد السياسة العلفية بالاضافة الي الحد الادني للرؤوس المؤمن عليهـــا

لصرف الاعلاف مقررات صرف الاعلاف خلال العام للانواع المختلفة من الماشية فكما يتضح من جدول (٢٨) اخذت هذه المقررات في التناقص خلال الفترة ٨٠/٧٨، حيث انخفضت المعدلات الشهرية للرأس من ١٢٠ كجم صيفاً ، ٩٠ كجم شتاءً خلال عام ١٩٧٨ الي ٩٠ كجم صيفاً ، ٦٠ كجم شتاءً خلال عامي ٧٩ ، ١٩٨٠ ، ثم ارتفعت هذه المقررات الي ١٢٠ كجم صيفاً ، ١٠٠ كجم شتاءً للرأس من الجاموس و الابقار البلدية ، والي ١٥٠ كجم صيفاً ، ١٢٠ كجم شتاءً للابقار الاجنبية والخليطة وذلك خلال عام ١٩٨١.

وجدير بالذكر ان القرارات المنظمة لمقررات صرف الاعلاف لنشاط انتاج الالبان خلال عام ١٩٨١ ، اشترطت وجود حيازة زراعية لدي المستفيد مهما قلت مساحتها ، بينما في حالة عدم وجود حيازة زراعية فإن صرف الاعلاف يتم وفقا لمعدلات عام ١٩٨٠، هذا وقد ظلت مقررات صرف الاعلاف ثابتة خلال عام ١٩٨٢ ايضا ، فيما عدا مقررات الابقار البلدية ، حيث انخفضت الي ١٠٠ كجم شهريا صيفاً ، ٨٠ كجم شتاءً .

اما خلال الفترة ٨٣/١٩٨٥ ، فقد اخذت المقررات في التناقص مرة اخري حيث انخفضت بالنسبة للابقار البلدية من ١٤٠ كجم صيفاً و١٠٠كجم شتاءً خلال عام ١٩٨٣ الي ١٠٠ كجم صيفاً وشتاءً خلال عام ١٩٨٥ ، أما بالنسبة المقررات الجاموس او الابقار الاجنبية او الخليطة فقد إنخفضت من ٧٥ كجم شهرياً خلال عام ١٩٨٣ الي ٥٠ كجم شهرياً خلال عام ١٩٨٥.

وبخصوص موزدي شركة مصر للالبان والاغذية فكان نصيبهم من التذبذب في المقررات أقل كثيراً عنه بالنسبة لمنتجي الالبان الآخرين ، حيث تصرف لهم الاعلاف وفقا لكميات اللبن الموردة، علي اساس كيلو جرام علف لكل كيلو جرام لبن يورد صيفاً ونصف كيلو جرام لكل كجم لبن يورد شتاءً بحد اقصي يومي ٥ كجم علف صيفاً و ٥ر٢ كجم علف شتاءً لكل رأس منتجة، وهذه المقررات ثابتة خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٥ وان كان قد الغيت الحدود الاقصي لكمية اللبن الموردة خلال عام ١٩٨١ ثم عادت مرة اخري خلال السنوات التالية .

تستنتج من ذلك ان معدلات صرف الاعلاف لماشية اللبن قد اخذت إتجاها عاما متناقصا خلال فترة الدراسة ، هذا فضلا عن ان المقررات الحالية لصرف الاعلاف تقل كثيراً عن الاحتياجات المثلي منها وخاصة في فصل الصيف ، حيث تقدر إحتياجات الرأس من حيوان اللبن صيفا من الاعلاف المركزه بنحو ٥ر٥ كيلو جرام يوميا (١) بينما بلغت حصة العلف الحكومي خلال عام ١٩٨٥ بنحو ٣ر٣ كيلو جرام يوميا للابقار البلدية ، و٧ر١ كيلو جرام يوميا فقط بالنسبة للجاموس والابقار الاجنبية والخليطة كما اتضح من الجدول السابق . وهذا يعني ان ماشية الجاموس والتي تساهم بالنسبة الاكبر في انتاج اللبن في مصر علاوه علي مميزات اللبن الجاموسي كإرتفاع نسبة الدهن عنها بالنسبة للبن البقري تصرف لها مقررات علفيه تقل بنحو ٦٩٪ من إحتياجاتها اليومية . ومع إنخفاض المقررات العلفية يضطر منتجي اللبن المتمتعين بحصص العلف الحكومي الي شراء الاعلاف من السوق الحره لتوفير إحتياجات الرأس من الاعلاف او الاكتفاء بهذه الحصص مما يؤثر علي إنتاجية الرأس من الالبان ، هذا فضلاً عن اعتماد أغلبية المنتجين والذين لاتسمح حوزتهم من اعداد الماشية بصرف الاعلاف الحكومية علي شراء الاعلاف من السوق الحره والتي ترتفع اسعارها كثيراً عن اسعار العلف الحكومي والذي يتمتع بالدعم .

وقد اوضحت احدي الدراسات ان السياسات السعرية الحالية تشجع علي وجود سوق سوداء للعلف المركز ، حيث انه في ظل الاسعار المحلية فإن العائد للطن علف مركز المستخدم في انشطة التسمين ومزارع ألبان الجاموس التجارية وانتاج اللبن من الجاموس في المزارع التقليدية أعلي من سعر العلف المركز في السوق السوداء ويعني ذلك ان هذه الانشطة قادرة علي طلب العلف المركز (فوق الحصص المخصصة لها) من السوق السوداء (٢).

---

(١) المصدر : كمال ابو ريه - (دكتور) - تغذية الحيوان والدواجن - الاسس العلمية الحديثة-العلائق والاعلاف - دار المعارف - الطبعة الاولي -١٩٦٧

(٢) المصدر : المجالس القومية المتخصصة - استراتيجية توفير البروتين للحيوان في مصر - ١٩٨٤ .

وخلاصة القول هناك قصور شديد في السياسة العلفية بالنسبة لحيوان اللبن سواء من حيث تحديد الحد الادني من رؤوس الماشية لصرف الاعلاف لما تنطوي عليه من عدم عداله في التوزيع ، حيث يقتصر صرف الاعلاف على كبار المربيين دون صغارهم الاكثر إحتياجا للدعم ، او من حيث المقررات التي تصرف للرأس من الماشية حيث انها تقل كثيرا عن الاحتياجات الحافظة منها . وطبيعي ان يؤثر ذلك في النهاية علي معدلات نمو الانتاج اللبني في مصر وعلي اسعار المنتج النهائي وخاصة اذا اخذ في الاعتبار الارتفاع في اسعار العلف في الآونة الاخيرة ، فقد بلغ متوسط سعر طن علف انتاج الالبان (المدعم) خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨١ نحو ٣ر٤١ جنيها ، قفز هذا المتوسط خلال الاربع سنوات التالية ٨٢/١٩٨٥ الي حوالي ٥ر٨١ جنيها وقد تركزت هذه الزيادة خلال عامي ٨٥/١٩٨٦ حيث ارتفع خلالهما سعر طن العلف الحكومي من ٤٥ جنيها في ابريل ١٩٨٥ الي ٩٦ جنيها خلال اغسطس ١٩٨٦ ويرجع هذا الارتفاع في الاسعار الي الارتفاع في الاسعار العالمية من ناحية والي الارتفاع في اسعار الصرف من ناحية اخري . ورغم ارتفاع اسعار العلف الحكومي فإنها مازالت تقل كثيرا عن اسعار الاستيراد وعن اسعار السوق الحره ، حيث بلغ متوسط سعر طن العلف بالسوق الحره خلال الفترة ٨٢/١٩٨٥ نحو ٢٠٠ جنيها وصل الي ٢٥٠ جنيها خلال شهر اغسطس ١٩٨٦.

وبفرض ان هذا السعر يقارب سعر استيراد طن العلف يمكن إستنتاج الاعباء المالية التي تتحملها خزانة الدولة نتيجة لدعم علف ماشية اللبن .

ولذا فإنه يجب العمل علي التوسع في انتاج الاعلاف المركزه بالاتجاه الي استزراع الصحراء بمحاصيل الاعلاف وإستنباط اصناف جديده منها تتميز بإنتاج وفير ، مع رفع إنتاجية محاصيل الاعلاف الحالية وذلك من اجل تخفيض الحد الادني لاعداد ماشية اللبن اللازم لصرف الاعلاف وزيادة معدلات صرف الاعلاف بما يتلائم مع الاحتياجات المثلي لماشية اللبن منه .

٤ - ٥ - ٣ السياسة الاقراضية :-

من اهم القروض التي تعطي لاناث الماشية القروض متوسطة الاجل

وتعطي لشراء وتربية اناث الماشية ومدتها خمس سنوات والقروض طويلة الاجل وتعطي لانشاء مزارع انتاج اللبن ومدتها عشر سنوات · وقد اتجهت قيمة القروض متوسط الاجل للارتفاع خلال السنوات الخمس الاخيرة حتي وصلت الي ٣٥٠ ، ٥٠٠ جنيه للابقار البلدية والجاموس المحلي علي الترتيب و ٦٠٠ ، ١٠٠٠ جنيه لابقار الفريزيان الخليطة والمستورده علي التوالي · اما سلف الاعلاف فقد تراوحت قيمتها من ٧٥ الي ١٠٠ جنيها ·

وتشجع هذه الفئات التسليفية كما نري علي انتاج اللبن من ابقار الفريزيان المستورده ولكنها لاتشجع انتاج اللبن من الابقار البلدية ، حيث ان انتاجها اللبني أقل كثيرا من الناتج اللبني للجاموس المحلي او الابقار المستورده ، فضلا عن ان الجزء الاكبر منها يستخدم في الاعمال الحقلية · كما قد يؤخذ علي هذه السياسة انخفاض الفئات التسليفية للجاموس المحلي عنها بالنسبة للفريزيان الخليط او الاجنبي ، علي الرغم من ان الجاموس يمثل حاليا المصدر الرئيسي لانتاج اللبن في مصر ، كما انه يقاوم الكثير من الامراض التي قد تصيب الابقار المستورده والمحلية ·

ولذا فإنه يجب علي هذه السياسة ان تعطي مزيداً من العناية للجاموس المحلي برفع الفئات التسليفية لشراءه بما يتناسب مع الارتفاع الكبير في اسعاره ·

أما القروض طويلة الاجل والخاصة بإنشاء مزارع اللبن فتعطي بضمان عقار او ارض مملوكة للمقترض وبنسبة ثلثي قيمة الانشاءات والمباني · ويعاب علي هذه السياسة انها لم تشجع منتج اللبن المتوسط علي التوسع في انتاجه ،حيث تقدر الفائدة علي القروض التي تزيد عن ٢٠ ألف جنيه بنحو ٧٪ ، بينما تقدر بنحو ١٤٪ للقروض التي تقل عن ٢٠ ألف جنيه · فضلا عن ذلك فإن طرق تقدير حجم القروض وشروطها يشوبها العديد من العيوب والثغرات التي تخرج مناقشتها عن نطاق هذا البحث ·

ومن الطبيعي ان يكون للقصور في هذه السياسة أثاراً لايمكن تجاهلها

علي نشاط انتاج اللبن في مصر · ويستلزم ذلك اعادة النظر في السياسة الاقراضية بالنسبة لهذا النشاط من اجل القضاء علي الثغرات العديدة في السياسة الحالية وبالتالي تشجيع المربيين علي التوسع في الانتاج اللبني ·

٤ ـ ٥ ـ ٤ السياسة النقدية :ـ

تؤثر السياسة النقدية علي قطاع إنتاج وتصنيع الالبان في مصر شأنها في ذلك شأن اي قطاع انتاجي آخر ، حيث يؤثر الارتفاع في اسعار صرف الدولار علي السياسة الاستيرادية بالنسبة لمستلزمات انتاج الالبان كالاعلاف والحلابات ومستلزمات تصنيع الالبان كالآلات وغيرها ·

وقد اتضح خلال السنوات الماضية ارتفاع اسعار صرف الدولار وتعدد تلك الاسعار ، فبعد ان ظل سعر الصرف الرسمي مستقراً عند ٤٣ قرشاً للدولار حتي منتصف عام ١٩٧٨ ، ارتفع الي ٧٠ قرشاً خلال النصف الثاني من نفس العام، واعتمد الصرف خلال السبعينات بالاضافة الي سعر الصرف الرسمي علي السعر التشجيعي الذي ارتفع من ٧٥ قرشاً خلال نهاية السبعينات الي ٨٤ قرشاً خلال عام ١٩٨١ ثم ارتفع هذا السعر تدريجيا خلال النصف الاول من الثمانينات حتي وصل الي ١٣٤ قرشاً للدولار · وبالاضافة الي سعر مجمع البنك المركزي وهو ٧٠ قرشا للدولار والسعر التشجيعي وهو ١٣٤ قرشا للدولار هناك ايضا سعر مجمع البنوك التجارية وهو ٨٤ قرشا وسعر السوق الحره والذي وصل الي نحو ١٩٠ قرش للدولار ·

وجدير بالاشارة ان حصص الاستيراد للقطاع الحكومي والقطاع العام تقدر علي اساس السعر الرسمي ، بينما تقدر حصص الاستيراد للقطاع الخاص علي اساس السعر التشجيعي للدولار ·

وتعكس تعدد اسعار الصرف ، فضلا عن إتجاهها خلال العشر سنوات الماضية الي الارتفاع تدهور قيمة الجنيه المصري ، وهذا يعني ارتفاع القيمة الاستيرادية

لمستلزمات انتاج وتصنيع الالبان ، مما يترتب عليه ارتفاع اسعار المنتجات اللبنية النهائية وذلك بالنسبة لمنتجات القطاع الخاص او تحمل شركة القطاع العام المصنعه للالبان لاعباء (خسارة) مالية كبيرة نتيجة لعدم سهولة تحريك اسعار منتجاتها (بما يتمشي مع الارتفاع في التكلفة الاستيرادية) نظرا لتدخل الدولة في تسعير هذه المنتجات .

وجدير بالذكر انه طبقا للقرارات الاقتصادية الاخيرة والتي صدرت خلال شهر اغسطس ١٩٨٦ ، ألغي التعامل بأسعار صرف مجمع البنوك التجارية والذي يقيم فيه سعر الدولار بنحو ٨٤ قرشا ، كما تضمنت هذه القرارات تقييم سعر الصرف للواردات الجمركية بسعر ١٢٥ قرشا بدلا من ٧٠ قرشا للدولار ، ومن المتوقع ألا يترتب علي ارتفاع سعر الصرف الدولار الذي يحاسب عليه جمركيا طبقا لهذه القرارات ارتفاع ملموس في اسعار المنتجات اللبنية حيث واكب هذه القرارات تخفيض التعريفة الجمركية الي نحو ٥٠٪ مما كانت عليه قبل ارتفاع سعر صرف الدولار .

٤ - ٥ - ٥ السياسة المالية :-

تتمثل السياسة المالية في الرسوم الجمركية علي الواردات من المنتجات اللبنية ومستلزمات الانتاج والسياسة الضريبية علي نشاط انتاج اللبن . ورغم ان هدف السياسة العامة للدولة من اعفاء السلع الغذائية المستوردة من الرسوم الجمركية هو تخفيف العبئ علي المواطنين وتوفير السلع بأسعار ملائمة ، الا ان ذلك اصبح في نفس الوقت احد المعوقات التي تحد من التوسع في انتاج وتصنيع الالبان وخاصة بالنسبة للقطاع العام ، حيث ان ذلك ساعد علي خلق منافسة غيرمتكافئةبين المنتجات اللبنية المستوردة والمنتجات المحلية ، ويزيد من خطورة هذا الوضع انه في الوقت الذي تعفي فيه الدولة المنتجات اللبنية المستوردة من الرسوم الجمركية تفرضها علي مستلزمات الانتاج المستوردة التي تدخل في صناعة الالبان ، حيث تدفع شركة مصر للالبان والاغذية رسوما جمركية تصل الي ٦٢٪ علي الجبن الشيدر ورقائق الالومنيوم المستخدمه في تعبئة الجبن المطبوخ

كذلك تدفع الشركة رسوما جمركية علي البولي ايثلين المستخدم في تعبئة اللبن تصل الي ٦٥٪ من قيمته ، هذا فضلا عن الرسوم الجمركية علي بعض الالات وقطع الغيار المستوردة ٠

يتضح من ذلك ان السياسة الجمركية الحالية لم تراعي حماية الصناعة الوطنية ، بل يمكن القول انها قد شجعت المنتج الاجنبي علي حساب المنتج المحلي ٠ وهو مايستلزم ضرورة اعادة النظر في هذه السياسة والعمل علي إعفاء مستلزمات الانتاج المحلي من الرسوم الجمركية ، علي ان تفرض رسوما علي الواردات من المنتجات اللبنية ٠

وجدير بالذكر ان القرارات الاقتصادية الاخيرة التي صدرت خلال شهر اغسطس ١٩٨٦ ، قد تضمنت اخضاع الواردات من السلع الغذائية الاساسية لفئة ضريبية ١٪ فقط (قرار جمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بشأن التعريفة الجمركية) وان كانت هذه التعريفة مازالت في حاجة للزيادة وذلك لتحقيق الحماية الملائمة للمنتجات المحلية ٠

ويؤيد المسئولون* عدم زيادة التعريفه الجمركية بحجة ان الحماية العالية للمنتجات المحلية تؤدي الي تواكل الصناعة الوطنية ، وهذا الرأي مردود عليه بأن مايحدث الآن هو عكس ذلك ، حيث ان الاعفاء الجمركي للواردات من المنتجات اللبنية وفي نفس الوقت الرسوم الجمركية المرتفعة المفروضة علي مستلزمات الانتاج ، قد ترتب عليهم وجود طاقة عاطلة كبيرة بشركة مصر للالبان لعدم قدرتها علي العمل بالطاقة الكاملة ، نظراً للمنافسة التي تواجهها الشركة من الواردات التي تتمتع بجودة عالية وسعر منخفض معاً٠

وقد ترتب علي ذلك رفض الشركة لقبول كميات كبيرة من الالبان الخام التي تورد من المربين والمنتجين ، مما أوقع العديد منهم في مشاكل كثيرة

---

* حديث للسيد وزير المالية بجريدة الاهرام الرسمية في ١٩٨٦/٨/٢٩٠

أدت الي تصفية عدد كبير من مزارع انتاج اللبن خلال الفترة الاخيرة، تضمن ايضا هذا القرار اخضاع العدد والالات الرأسمالية اللازمة للانتاج للحد الادني لفئات الضريبة وهو ٥٪ وتمثل هذه النقطة خطوة إيجابية لازالة الاختلالات الكثيرة في السياسة الجمركية المرتبطة بإنتاج وتصنيع الالبان .

ومن ناحية اخري فإنه علي الرغم من وجود فرص للمنافسة داخلياً بين القطاع العام والقطاع الخاص ، فإن كليهما غير قادر علي منافسة المنتجات المستوردة وخاصة بالنسبة للقطاع العام التي تقوم الدوله بتسعير منتجاته جبرياً ، بينما نترك للقطاع الخاص الحرية للتسعير الودي لمنتجاته اللبنية .

ولذا فإن الامر يستوجب اعفاء مستلزمات تصنيع الالبان بالقطاع العام من الرسوم الجمركية مع فرض رسوم جمركية علي الواردات من الالبان ومنتجاتها .

أما بالنسبة للسياسة الضريبية فهي علي النقيض من السياسة الجمركية حيث انها قد شجعت علي التوسع في إنتاج وتصنيع الالبان نظراً لتمتع هذه المشاريع خلال سنواتها الاولي بالاعفاء الضريبي شأنها في ذلك شأن المشروعات الغذائية الاخري ، حيث انه طبقاً لقانون الضرائب علي الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ يعفي من الضريبة ارباح شركات وحظائر المواشي لمدة عشر سنوات إعتبار من تاريخ مزاولة النشاط .

٤ - ٥ - ٦ السياسة الاستيرادية :-

نظراً للعجز الكبير في الألبان والناتج عن قصور كميات الانتاج المحلي من الالبان عن مواكبة إحتياجات الاستهلاك ، فقد شجعت الدولة استيراد المنتجات اللبنية لسد هذا العجز كما تبين فيما سبق . ولكن يؤخذ علي ذلك عدم وجود سياسة واضحة المعالم بالنسبة لاستيراد المنتجات اللبنية ، فمن الملاحظ عدم إنتظام عملية الاستيراد ، فضلاً عن عدم وجود قيود علي الانواع

والكميات المستوردة .

فمن غير المنطقي انه في الوقت الذي تعاني فيه بعض مناطق انتاج الالبان من مشكلة فائض الالبان وعدم القدرة علي تسويقها ، نجد ان هناك استيراد للالبان الخام (كما تبين من جدول (١٠) ورغم ان اسعار هذه الالبان كانت تزيد بعض الشئ عن الاسعار المحلية ، حيث انه وفقا لاسعار شهر ابريل ١٩٨٤ بلغ سعر كيلو اللبن المحلي ٧٠ قرش في حين بلغ سعر زجاجة كيلو اللبن السائل المستورد ٨٥ قرشا (١) ، الا انها وجدت إقبالا كبيرا من المستهلكين نظرا لفارق الجوده والتعقيم .

ترتب ايضا علي سياسة تشجيع الاستيراد من المنتجات اللبنية ارتفاع حجم الواردات من الجبن المطبوخ (مثلثات) عام (١٩٨٤/٨٣) الي نحو سبعة امثال حجم الانتاج المحلي منها ، في حين ان شركة مصر للالبان والاغذية لديها طاقة عاطلة في انتاج الجبن المطبوخ وكما انها لديها من الامكانيات والطاقات التي تمكنها من زيادة الانتاج للحد من الاستيراد كذلك زادت الواردات من الجبن الابيض وطرحت للمستهلك بأسعار تقل عن نصف اسعار الانتاج المحلي منها . فضلا عن ذلك ارتفعت الواردات من الالبان المجففه إلي ان بلغت خلال السنوات الاخيرة الي مايقرب من ثلاثة امثال حجم مدخلات شركة مصر للالبان والاغذية من الالبان الطازجة .

وتتمثل مشكلة زيادة الواردات من الالبان الجافه (وكذلك معظم الواردات من منتجات الالبان) في ان اسعارها تقل كثيرا عن سعر الالبان الخام

---

(١) المجالس القومية المتخصصة - المجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية - دراسة المشكلة التموينية اسبابها واوجه علاجها مع تطبيقات مقترحة لمجموعة السلع التموينية . ١٩٨٣ .

الطازجة ، مما يزيد من الاقبال عليها . فقد أشارت احدي الدراسات[1] الي ان ثمن كيلو اللبن الجاف كامل الدسم المسترجع بنسبة ١ : ٧ (قريبا من تركيب اللبن البقري) يصل طبقا لاسعار عام ١٩٨٣ الي نحو ٢٫٤٥ قرش، في حين ان كيلو اللبن الجاف كامل الدسم المسترجع بنسبة ١ : ٤ (قريبا من تركيب اللبن الجاموسي) يصل سعره الي نحو ٦٧٫٧ قرش للكيلو ، وبمقارنة تلك الاسعار بأسعار اللبن المحلي الطازج السائده خلال نفس العام وهي ٧٥ قرشا للكيلو ، اتضح ان سعر كيلو اللبن المسترجع من اللبن المجفف ارخص كثيرا عن مثيلة من اللبن المحلي الطازج ؛ ولكن هذا السعر كان اعلي من سعر كيلو اللبن المبستر لعام ١٩٨٣ .

هذا وقد أدي ذلك الي الحد من الاقبال علي الالبان الطازجه والمبستره ايضا ، نظرا لانخفاض جودة الاخيرة في حالات كثيرة لسوء طريقة تداولها وتخزينها .

نستنتج مما سبق ان السياسة الاستيرادية الحالية تمثل عقبة امام حماية ونهوض صناعة الالبان الوطنية ، نظرا لان هذه السياسة لم توضع علي اساس دراسة سليمة لحجم الانتاج المحلي من الالبان ومنتجاتها وإحتياجات السوق المحلي منها ، مما وضع هذه الصناعة في ظروف منافسة غير متكافئة من المثيل المستورد ، حيث ان معظم واردات الالبان ومنتجاتها تتصف بالجوده المرتفعة فضلا عن انخفاض اسعارها في احيان كثيرة عن مثيلتها المحلية نظرا لاعفائها جمركيا ، علاوة علي ان معظم هذه المنتجات كانت قد دعمت في البلاد المنتجه لها .

---

(١) محمد الهامي محمد (د) وهدي محمد صالح (د) . مرجع سابق .

وجدير بالاشارة ان القرارات الاقتصادية الجديدة التي صدرت خلال شهر اغسطس ١٩٨٦ قد تضمنت حظر استيراد بعض منتجات الالبان منها الالبان والقشده الطازجه غير المركزه والالبان والقشده المحفوظه المركزه او المحلاه او المجففه والجبن فيما عدا الجبن جوده وايدام وشيدر والجبن الابيض، وان كان من غير الواضح في هذه القرارات ماالمقصود بالالبان المجففه اهي العبوات المنزلية ام شكاير الالبان الجافه ؟؟

وعلي اي الاحوال تمثل هذه القرارات خطوه علي الطريق السليم لتشجيع صناعة الالبان في مصر ٠

كما تضمنت هذه القرارات ايضا الغاء الاعفاءات الجمركية وإخضاع السلع الغذائية الاساسية لفئة ضريبية بواقع ١٪ فقط وان كانت هذه النسبة لاتحقق الحماية الكافية لصناعة الالبان كما سبق الذكر ٠

نخلص مما سبق انه يجب ان يعاد النظر في السياسة الاستيرادية لمنتجات الالبان وتعدل بحيث تدخل في الاعتبار الطاقات الانتاجية الحالية والمتوقعة لهذه المنتجات وإحتياجات السوق منها ، حتي يمكن رسم سياسة ثابتة واضحة للانواع والكميات الواجب إستيرادها لتغطية إحتياجات المستهلك ، علي ان تدعم تلك السياسة بالتعريفة الجمركية الكفيلة بتحقيق الحماية للصناعة الوطنية ٠

موجز وتوصيـــــــات

تعتبر الالبان من اهم مكونات الانتاج الحيواني ، حيث ساهمت بنحـــو ٣٥٪ من اجمالي القيمة النقدية للانتاج الحيواني خلال عام ١٩٨٣ ، وقد بلغـــت القيمة النقدية لانتاج الالبان خلال هذا العام حوالي ٨٨٦ مليون جنيه بالاسعـــار الجارية · واللبن فضلاً عن اهميته الاقتصادية يعتبر غذاء شبه كامل ، فهو مصـــدر للبروتين الحيواني مرتفع القيمة الغذائية لإحتوائه علي الاحماض الامينية الضرورية كما يحتوي دهن اللبن علي الاحماض الدهنية الاساسية ، فضلاً عن إحتوائه علـــي الاملاح المعدنية والفيتامينات اللازمة لجسم الانسان ، كما يعتبر ماده خام لكثيـــر من الصناعات الغذائية ·

ورغم الاهمية الكبيره للالبان فإن جمهورية مصر العربية مازلت تعاني مـــن عجز الانتاج المحلي من منتجات الالبان المختلفة عن الوفاء بإحتياجات الاستهلاك المحلي منه ، الامر الذي أدي الي وجود فجوة بين الانتاج والاستهلاك يتزيـــد حجمها سنويا وتقوم الدوله بسد هذه الفجوة عن طريق استيراد منتجات الالبان من الخارج ·

ومن ناحية اخري فإن الكميات المنتجة من الالبان المحلية لايوجـــــه للتصنيع منها إلا نسبة صغيره جداً ، في حين تسوق وتباع باقي الكمية المنتجـــة بالطرق البدائية التي يترتب عليها عدم توافر الاشتراطات الصحيه باللبـــــن ومنتجاته وخاصه التي تصنع منه في المعامل الصغيره المنتشرة في الريف · ومـــن ثم فقد نبعت اهمية تلك الدراسة من خطورة ذلك الوضع ومايترتب عليه مـــن إضرار بصحه الانسان وإهدار للثروة اللبنية في مصر ·

ويهدف هذا البحث الي التعرف علي المشاكل والمعوقات التي تحول دون تجميع ومعامله او تصنيع الكميات المنتجه محليا من الالبان بصفه عامه ولـــدي وحدات القطاع العام بصفة خاصه · وقد اشتملت الدراسة علي اربعة فصول عـــدا المقدمه والموجز والتوصيات ·

إستعرض الفصل الاول الطاقة الانتاجية والاستهلاكية للالبان ،وقسم هـــذا الفصل الي ثلاثة اقسام تناول اولها الطاقة الانتاجية ، وتناول ثانيها الطاقـــة الاستهلاكية وتناول آخرها تطور الواردات من الالبان ومنتجاتها · ومن خـــلال القسم الاول تم التعرف علي حجم الثروة الحيوانية المنتجه للبن ، تطور الطاقـــة الانتاجية ، التوزيع الجغرافي للانتاج المحلي من الالبان ونظم انتاج اللبن ،حيث تبين ان اعداد الجاموس المحلي تتزايد سنويا بمعدل قدره ٢٣ ألف رأس ،فقـد ارتفعت من ٢ر٢ مليون رأس عام ١٩٧٥ الي ٢ر٣٩ مليون رأس عام ١٩٨٢· أمـا اعداد الابقار فقد انخفضت اعدادها سنويا بمعدل ٤٠ إلف رأس ، حيث انخفضت من ٢ر١٤ مليون رأس عام ١٩٧٥ الي ١ر٨٣ مليون رأس عام ١٩٨٢· أما إنـاث الماشية الحلوب فقد زادت اعدادها بنسبة بسيطه خلال فترة الدراسة حيـث ارتفعت من ١ر٩٨ مليون رأس خلال الفترة ١٩٧٨/٧٥ الي ٢ر٠٨ مليون رأس خلال الفترة ١٩٨٢/٧٩ ·

وبدراسة تطور الطاقة الانتاجية من الالبان تبين ان الانتاج المحلـي من الالبان ارتفع من ١ر٧٤ مليون طن عام ١٩٧٤ الي ١ر٩٧ ألف طن خلال عـام ١٩٨٣ ، أي بمعدل نمو سنوي قدره ١ر٢٥٪ ، تساهم إلبان الجاموس بالنسبة الاكبر في اجمالي الالبان ، حيث تساهم بنحو ٢ر٦٥٪ ،بينما تساهم ألبان الابقار والماعز بنحو ٤ر٣٤٪ ، ٤ر٠٪ من متوسط اجمالي الالبان المنتجه خلال الفترة ١٩٨٣/٧٤ علي الترتيب ، وقد تباين معدل النمو السنوي بين كل من مصادر اللبن الثلاثة المذكورة خلال فترة الدراسة حيث بلغ حوالي ٦ر١٪ ، ٥ر٢٪ ، ٥ر٢٪ لكل من ألبـان الجاموس والابقار والماعز علي التوالي ·

كما تبين من الدراسة ثبات إنتاجية الرأس من الالبان خلال فتـرة الدراسة ، حيث بلغ متوسط انتاجية الرأس نحو ٦٦٧ ، ١١٢٧ كجم / سنه لكـل من الابقار والجاموس علي التوالي ، بمتوسط سنوي قدره ٩١٦ كجم ، اي مايعـادل (علي اساس أن موسم الحليب يقدر بنحو ٣٠٥ يوم) نحو ٣ كجم في اليوم·

ومن الامور الجديرة بالذكر وكما اوضحت الدراسة ان تقديرات الانتاج المحلي من اللبن الخام تخضع لقواعد ثابتة لايراعي فيها التغيرات السنويـة للعوامل الخارجية المؤثرة علي انتاج الالبان كالعوامل البيئية والوراثية والصحيـة

والتغيرات المتلاحقة في السياسات الاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة علي انتاج الالبان ٠

ونظراً لارتفاع معدل النمو السكاني السنوي عن الزيادة السنوية المتحققة في الانتاج اللبني فقد تناقص نصيب الفرد من الانتاج المحلي من الالبان، حيث انخفض من ٨ر٤٦كجم/ سنه عام ١٩٧٤ الى ٩ر٤٢ كجم / سنه عام ١٩٨٣ وبمعدل نمو سنوي قدره - ١ر٠ سنويا ٠ هذا وقد إنخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من الالبان ومنتجاتها من ٨ر٩٨٪ عام ١٩٧٤ الي ٦ر٦٥٪ خلال عام ١٩٨٣ ، أي أن الانتاج المحلي من الالبان اصبح يغطي ثلثي الاحتياجات فقط بعد ان كان هناك شبه إكتفاء ذاتي منه منذ عشر سنوات ٠

وبدراسة التوزيع الجغرافي للانتاج المحلي من اللبن الخام في محافظات الجمهورية عام ١٩٨٣ تبين ان انتاج اللبن الخام يتركز بصفة عامه في محافظات الشرقية والدقهلية والمنوفية والبحيرة والغربية وسوهاج ، حيث بلغت مساهمة تلك المحافظات الست مجتمعة حوالي ١١٠٣ ألف طن،تمثل نحو ١ر٥٦٪ من اجمالي انتاج اللبن الخام في جمهورية مصر العربية خلال هذا العام والبالغ ١٩٦٧ ألف طن ٠

وقد تبين من دراسة نظم انتاج اللبن ان هناك عدة انماط مختلفة من الانظمة الانتاجية يتم من خلالها انتاج اللبن في مصر ٠ يمثل القطاع التقليدي النمط الانتاجي الشائع ، حيث يساهم بنحو ٨٢٪ من اجمالي الانتاج المحلي من الالبان،وتتميز مزارع هذا القطاع بصغر حجمها حيث تضم واحد أو أثنين من الماشية فقط ٠ اما القطاع الاهلي فغالبا ماتضم قطعانه الجاموس فقط ويساهم انتاج هذه المزارع بنحو ١٧٪ من اجمالي الانتاج المحلي من الالبان ٠ أما القطاع الحكومي ويتمثل في الهيئات والمؤسسات والشركات فيساهم بنحو ١٪ فقط من اجمالي الانتاج المحلي من الالبان وتتكون قطعان هذا القطاع من الابقار الاجنبية والخليطة والبلديه بالاضافة الي الجاموس ٠

وأوضحت الدراسة ان المستويات الدنيا للانتاجية من الجاموس والابقار قدتحققت بالمزارع التقليدية والتي تملك نحو ٨٨٪ من عدد رؤوس ماشية اللبن

أما الانتاجية المرتفعة للرأس من الابقار والجاموس فقد تحققت بالمزارع الحكومية والاهلية ، ويشير ذلك الي اهم المشاكل التي تعوق تصنيع الالبان في مصر وهي تشتيت الوحدات الانتاجية لدي مزارع القطاع التقليدي،مما ترتب عليه صعوبة تجميع الالبان الصالحه للتصنيع من مئات الألوف من صغار المنتجين يومياً وذلك لعدم وجود الجهاز التسويقي القادر علي تجميع وحفظ وتسويق هذه الالبان.

وتناول القسم الثاني من الفصل الأول الاستهلاك المحلي من الالبان ومنتجاتها وقد تبين ان اجمالي الاستهلاك القومي ارتفع من ١٨٢١ ألف طن عام ١٩٧٤ الي ٣٠٨٨ ألف طن عام ١٩٨٣،أي مايعادل نمو سنوي قدره ٤ر٥٪ ، ويزيد هذا المعدل عن ثلاثة أمثال معدل النمو السنوي في الانتاج المحلي من الالبان،مما ادي الي تزايد حجم الفجوة بين الانتاج والاستهلاك سنوياً. وقد تباين معدل النمو السنوي للاستهلاك القومي من الالبان تبايناً كبيراً خلال النصف الاول والثاني من فترة الدراسة ، حيث بلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة ١٩٧٨/٧٤ نحو ٢ر٨٪ إنخفض الي ٤ر٣٪ خلال الفترة ١٩٨٣/٧٩ . وتعزي الزيادة الكبيرة في الاستهلاك من الالبان خلال النصف الاول من فترة الدراسة الي تطبيق سياسة الإنفتاح ومانتبعها من سياسات إقتصادية ساعدت علي زيادة الاستيراد من الالبان ومنتجاته و التوسع في المشاريع الاستثمارية المنتجه والمصنعه لمنتجات الالبان. ، فضلاً عن تزايد كميات الالبان ومنتجاتها المقدمه في صوره معونه ، وقد ساهمت الزيادة السكانية بنحو ٢٣٪ فقط من الزياده التي حدثت في الاستهلاك القومي خلال هذه الفترة ، بينما ساهمت العوامل الاخري المؤثرة علي الاستهلاك الفردي والتي اهمها الزيادة في الدخول والتغير في الانماط الاستهلاكية بنحو ٧٧٪ من هذه الزيادة . أما خلال الفترة الثانية ١٩٨٣/٧٩ فقد ساهمت الزيادة السكانية بنحو ٦٨٪ من الزيادة السنوية في الاستهلاك القومي بينما ساهمت الزيادة في استهلاك الفرد والعوامل المؤثرة عليه بحوالي ٣٢٪ فقط .

وقد أوضحت الدراسه ان استهلاك الفرد من الالبان ارتفع من ٦ر٥٠كجم عام ١٩٧٤ الي ٣ر٦٧كجم خلال عام ١٩٨٣،ورغم ذلك فهو مازال منخفض كثيراً بالمقارنة بنصيب الفرد منها بالدول المتقدمه ، حيث لايصل الي ربع استهلاك الفرد في الدول المتقدمة ، بينما يستهلك الفرد في الدول الاشتراكية المتقدمة أكثر من خمسه أمثال مايخص الفرد في مصر من الالبان ومنتجاتها ، كما أن نصيب الفرد في مصر من الالبان يقل عن نصف متوسط الحد الادني لاحتياجات

الجسم منه ولذا فإنه من الضروري العمل علي رفع نصيب الفرد في مصر من الالبان ومنتجاتها بزيادة الانتاج المحلي منها والتغلب علي المشاكل والمعوقات التى تعوق تنمية الانتاج اللبني في مصر .

تناول هذا القسم كذلك عرضاً للنمط الاستهلاكي اللبني في مصر ، حيث تبين أن متوسط نصيب الفرد اليومي من الالبان ومنتجاتها (في صورة لبن سائل) بلغ نحو ١٩١ جم فقط خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٢/٨٢ ، أي انه لم يصل بعد الي كوب لبن واحد يومياً، يستهلك نحو ٣٤٪ من كمية اللبن علي صوره ألبان ، يمثل أغلبها اللبن الطازج كامل الدسم (٢ر٢١٪) ثم اللبن المحفوظ المركز (٦ر٨٪) ثم اللبن المبستر (١ر٣٪) فالزبادي (٤ر١٪) ،ويوضح ذلك ارتفاع كمية الالبان التي تستهلك في صوره غير معامله حرارياً مما يعرض العديد من المستهلكين للاصابة بالامراض اذا لم تعامل هذه الالبان المعاملة الحرارية الملائمة بينما يمثل اللبن المبستر نسبة ضئيلة للغاية،مما يستلزم معه ضرورة التوسع في انتاج هذه الالبان واصدار التشريعات التى تحد او تمنع تداول الالبان بصورتها الخام كما هو معمول به في معظم بلدان العالم .

هذا ويساهم الجبن بأنواعه المختلفة بنحو ٥١٪ من كمية منتجات الالبان (في صوره لبن سائل) ، حيث يستهلك نحو ٢٢٪ من الالبان في صوره جبن ابيض و ٢٠٪ علي صورة جبن قريش ونحو ٦٪ ، ٩ر١٪ جبن ركفور وجبن جاف علي التوالي . اما المنتجات اللبنية الاخري فتساهم بنحو ١٥٪ من اجمالي المنتجات اللبنية .ويوضح ذلك إرتفاع نسبة الالبان التي توجه الي صناعة الجبن القريش الذي يصنع معظمه بطريق بدائية وبالتالي لاتتوفر به الشروط الصحيه المناسبة . وللتغلب علي ذلك فإنه يقترح رفع أسعار توريد الالبان الي القطاع العام من خلال مراكز التجميع او إنشاء وحدات تجميع وتصنيع بسيطه تقوم بشراء الالبان من المربيين بأسعار ملائمة ثم معاملتها حرارياً وذلك لبيعها مباشرة الي المستهلك او لنقلها الي مرحلة اخري من التصنيع ولتحقيق ذلك فإنه لابد من ان يكون السعر الذي يدفع للمربي او المنتج مجزي

لتشجيعه علي تسليم ألبانه لهذه الوحدات بدلاً من تصنيعه أو بيعه في صورته الخام .

أما القسم الثالث من هذا الفصل فقد تناول تطور الواردات من اللبن ومنتجاته حيث تبين ان الواردات من الالبان ومنتجاتها قد زادت من ١٣٨ ألف طن خلال عام ١٩٧٤ الي حوالي ١١١٧ ألف طن عام ١٩٨٣ وبمعدل نمو سنوي قدره ٢٢٫٣٪ . وتمثل الواردات عباً كبيراً ميزان المدفوعات حيث انها تتزايد زيادة مضطرده سنويا من ناحية وترتفع اسعار إستيرادها بمعدلات تفوق تلك الزياده المتحققه في الكميه من ناحيه اخري ، حيث بلغ معدل النمو السنوي لقيمة الواردات من الالبان ومنتجاتها نحو ٣٦٫٩٪ خلال الفترة ١٩٨٣/٧٤ . تتمثل كذلك خطورة تلك الواردات في المنافسة الغير متكافئة التي تواجها صناعة الالبان المحلية من كمية اسعار تلك الواردات .

وقد تناول الفصل الثاني من الدراسة الطاقة الانتاجية من منتجات الالبان ، وشمل عرضاً لاهم الوحدات المصنعه لمنتجات الالبان وتوزيعها الجغرافي وكذا تطور كمية وقيمة المنتجات اللبنية المختلفة في كل من القطاع العام والقطاع الخاص،وقد تبين ان انتاج الالبان بالقطاع العام يقتصر علي شركة مصر للالبان والاغذية ويتبعها تسعه مصانع هي : مصنع القاهره (بمحافظه القاهرة) ، مصنع الاسكندريه (بمحافظه الاسكندرية) ، مصنع دمياط (بمحافظه دمياط) ، مصنع المنصوره (بمحافظه الدقهلية) ، مصنع طنطا (بمحافظة الغربية) مصنع الاسماعيلية (بمحافظة الاسماعيلية) ، مصنع سخا (بمحافظة الغربية) مصنع كوم أمبو (بمحافظة اسوان) ومصنع نستو (بمحافظة القاهرة) ، أما الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع الخاص فيبلغ عددها نحو ألفين مصنع مرخص منها بمعرفة وزارة الصناعة نحو ٢٠٠ مصنع فقط ، في حين يبلغ عدد الوحدات التي يعمل بها عشرة مشتغلين فأكثر نحو ٤٦ وحده إنتاجية ، تتوزع هذه الوحدات بين عشره محافظات هي محافظة القاهرة (٦ وحدات) ، الاسكندريه (١٠ وحدات) ، دمياط (١٢ وحده) ، الدقهليه (٧ وحدات) ، المنوفيه (٣ وحدات) ، الشرقيه والقليوبية والغربيه (بكل منهم وحدتين) والسويس والجيزه (بكل منهما وحدة فقط) . ويتبين من ذلك ان محافظات وجة قبلي

نصيبها محدود من صناعة الالبان ، حيث لايقام بها غير مصنع كوم أمبو بإسوان .

وبدراسة تطور الطاقة الانتاجية لمنتجات الالبان تبين ان الطاقة الانتاجية لمنتجات الالبان تتزايد سنوياً بمعدلات تتباين بين الاصناف المختلفة خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٥/٨٤ فيما عدا الجبن الركفور(حيث تذبذب الانتاج منه بصورة كبيرة سنويا) ، فقد تضاعف تقريباً انتاج اللبن المبستر حيث زاد من ٥ر٣٨ إلف طن الي ٣ر٧٤ طن ، اما انتاج اللبن الزبادي فقد زاد بما يقرب من ٥ مرات خلال نفس الفترة،حيث ارتفع من ٩ر١ إلف طن الي ٥ر٩ ألف طن ، هذا مع العلم بأن الانتاج من اللبن المبستر والزبادي قد أقتصر علي انتاج القطاع العام فقط . اما الانتاج من الجبن الابيض فقد ارتفع من ١٢٧ ألف طن الي ١٧٧ ألف طن ، وقد تضاعف الانتاج من الجبن الجاف حيث ارتفع من ٢ر٣ألف طن عام ١٩٧٤ الي ٦ر٧ ألف طن عام ١٩٨٥/٨٤.هذا ويختلف حجم مساهمة كل من القطاع العام والخاص في إنتاج الاصناف المتنوعة من المنتجات اللبنية ، حيث يقتصر انتاج اللبن المبستر علي القطاع العام ، كما يتركز انتاج اللبن الزبادي في القطاع العام . بينما يتركز انتاج الجبن الابيض والركفور والزبد والآيس كريم في القطاع الخاص .

تبين كذلك ان معدل الزياده في قيمة المنتجات اللبنية المختلفة يفوق كثيراً معدل الزياده في كمية هذه المنتجات خلال فترة الدراسة ، حيث بلغت الزياده في قيمة منتجات القطاع العام كاللبن المبستر والزبادي والجبن الابيض والمطبوخ والجاف نحو ٦ر٣ ، ٨ر٥ ، ٧ر٥ ، ٧ر١ ، ٩ر٦ مره علي التوالي ،بينما زادت بنحو ٣ر٢ ، ٩ر٢ مره قيمة الجبن الابيض والزبد المنتجه بالقطاع الخاص علي الترتيب .

أما الفصل الثالث من الدراسه فقد تناول المسالك التسويقية للالبان ومنتجاتها ، حيث تضمن عرضاً لكل من الانماط التسويقية اللبنية ، مصادر توريد الالبان والمسالك التسويقية لمنتجات الالبان . فيما يتعلق بالانماط التسويقية فقد تبين أن الناتج المحلي من الالبان والذي يقدر بنحو ٢ مليون طن يسلك مجموعة من الطرق عقب إنتاجه وحتي إستهلاكه ، حيث يستهلك مايقرب من ثلثي الانتاج في مراكز الانتاج وذلك في أوجه متعدده ، بينما يطرح الثلث الآخر فقط للسوق المحلي للاستخدامات المختلفة ، فقد تم توجيه نحو ٤٠٠ألف طن

أي مايعادل ٢٠٪ من اجمالي الانتاج من اللبن الي رضاعة عجول الماشيه ، في حين استهلك في مراكز الانتاج نحو ٢٢٠ إلف طن أي مايعادل ١٦٪ من الانتاج الكلي، واستخدم في التصنيع الريفي (غالبا مايكون في صوره جبن قريش وزبد) نحو ٦٠٠ ألف طن اي مايعادل ٣٠٪ من اجمالي الانتاج ، بينما وجه للسوق المحلي نحو ٦٨٠ ألف طن فقط تعادل نحو ٣٤٪ من اجمالي كمية اللبن المنتجه وتستهلك مصانع القطاع العام نحو ٧٪ من هذه الكميه . ويعكس ذلك سوء توزيع اللبن الخام المنتج علي مصادر الاستهلاك المختلفة ، حيث تقل كمية اللبن الموجهه الي القطاع العام للتصنيع ، بينما ترتفع نسبه الالبان التي توجه الي التصنيع المنزلي بالريف والي رضاعة صغار الماشيه وهو مايمثل اهدار للثروة القومية من الالبان.

هذا وتسلك الالبان الخام التي تطرح للسوق خلال مسارها من المنتج الي المستهلك النهائي او الوسيط طريقين أساسيين هما المسلك المباشر اي نقل اللبن من المنتج الي المستهلك مباشره والمسلك الغير مباشر اي نقل اللبن من المنتج الي المستهلك من خلال وسطاء . وقد تبين ان تسويق اللبن الخام يتم من خلال اربعه مراحل اساسيه هي من المنتج الي المستهلك مباشره، او من المنتج الي تاجر التجزئه مباشرة او من خلال تاجر الجمله ومنه الي المستهلك ، او من المنتج الى تاجر الجمله او نقط ومراكز التجميع ومنهم الي المصنع ،اومن المنتج الي المصانع مباشره .

وفيما يتعلق بمصادر توريد اللبن الي شركة مصر للالبان والاغذية فقد تبين انها تتمثل في مراكز التجميع والتبريد ، الشركات الزراعية ، الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية ، القطاع الحكومي المنتج للالبان وكبار المنتجين وقد بلغ متوسط كميه اللبن الخام المورد من مراكز التجميع الي مصانع الشركة عام ١٩٨٥/٨٤ نحو ٤٢ر٩ ألف طن تعادل ٣٣٪ من اجمالي كميه اللبن المورده،في حين ساهمت المصادر الاخري بنحو ٣٦ر٥٪ ، ١٣ر٨٪ ، ١٢ر٢٪ ، ٤ر٥٪ لكل من الجمعيات التعاونية ، الشركات الزراعية ، المنتجين والقطاع الحكومي علي التوالي .

وتقوم الشركة بصرف الاعلاف الي موردي اللبن الي مراكز التجميع لتشجيعهم علي التوريد ، ولايوجد تعاقد بينهما ، في حين تقوم الشركة بالتعاقد

مع جميع المحطات الحكومية والمزارع التابعه للجمعيه العامه للثروة الحيوانية والشركات الزراعية لتوريد كامل إنتاجهم يومياً الي الشركه - ومع إختلاف المسالك التسويقية تتنوع كذلك طرق ووسائل نقل الالبان الخام ، حيث مازال يتم نقل اللبن بالدرجات او العربات الغير مجهزة بالنسبة للمنتج الصغير او بالترسيكلات او الجرارات بالنسبة للمنتج الكبير بينما قد يتم النقل بالعربات المجهزه بالنسبة للشركات او القطاع الحكومي والتعاوني .

وفيما يتعلق بالمسلك التسويقية لمنتجات شركة مصر للالبان فهي تتمثل في اربعة مسالك هي قنوات التوزيع التابعة للشركة ويتم من خلالها تسويق ٤ر٢١٪ من اجمالي المبيعات ، متعهدو التوزيع وتجار الجمله المتعاقدين مع الشركة وتبلغ مساهمتهم في التوزيع نحو ٤٥٪ من اجمالي المبيعات ، الهيئات الحكومية والمستشفيات والمصانع التي تقوم بشراء نحو ٢ر٢٣٪ من اجمالي المبيعات وشركات المجمعات التابعه لوزاره التموين ويتم من خلالها تسويق نحو ٤ر١٠٪ من اجمالي المبيعات .

وقد تناول الفصل الرابع من الدراسه مشاكل ومعوقات صناعة الالبان في مصر وانقسم هذا الفصل الي خمسة اجزاء تناول اولها المشاكل الانتاجية وتناول ثانيها مشاكل الطاقة الانتاجية والتصنيع وتناول ثالثها المشاكل السعرية، أما الجزءان الرابع والخامس فقد تناولا المشاكل التسويقية والمشاكل المرتبطة بالسياسات والاجراءات الاقتصادية .

وفيما يتعلق بالمشاكل الانتاجية التي تحول دون زياده الانتاج من الالبان وبالتالي المتاح منه للتصنيع ، فقد أمكن تلخيصها فيما يلي :-

- قله اعداد حيوانات اللبن ، فقد تبين ان متوسط نصيب الفرد من ماشية اللبن في مصر خلال الفترة ١٩٨٤/٨٠ بلغ نحو ٠٤٥ر رأس فقط وهو يقل كثيراً عن متوسط نصيب الفرد بالعديد من الدول المتقدمه وخاصه اذا اخذ في الاعتبار انتاجية الرأس من هذه الماشيه . ورغم ذلك فإن العدد الحالي من الماشيه سيكون كافياً لتوفير الاحتياجات من الالبان اذا تم رفع انتاجية الماشيه المحليه الي المستوي السائد في الدول المتقدمه . وفضلاً عن قلة اعداد الماشيه فإن تشتيتها الحالي يحول دون رسم سياسة قومية للنهوض بهذه الثروه.

ولذا فقد أوصت الدراسه بضرورة التوسع في إنشاء الجمعيات التعاونيه المتخصصه في انتاج الالبان ، وتوجيه الاهتمام الي التنمية الرأسيه للماشيه أي رفع انتاجية الرأس منها مع عدم زيادة الاعداد الحالية من ماشيه اللبن ، نظراً للانخفاض الكبير في انتاجية الرأس من جهه ومحدودية الارض الزراعية من جهه اخري ، علي ان يتم استبدال تدريجي للماشيه الضعيفه منخفضه الانتاجيه بأخري سليمه وذات انتاجيه مرتفعة .

- انخفاض الكفاءة الانتاجية - تتصف السلالات المحلية من ماشيه اللبن بضعف إنتاجيتها من الالبان ، حيث يقدر متوسط انتاجيه الرأس من ماشيه اللبن خلال الفترة ١٩٨٢/٧٩ بنحو ٦٦٧ كجم في السنه للابقار و ١١٢٧ كجم في السنه للجاموس ، وقدر المتوسط السنوي لانتاجية الرأس من الجاموس والابقار خلال نفس الفترة بنحو ٩١٦ كجم في السنه ، وتقل هذه الانتاجية كثيراً عن مثيلاتها في الدول المتقدمة ، كما تقل عن انتاجيه الرأس من ماشية اللبن الاجنبية والخليطة التي تربي في مصر . ويعزي انخفاض انتاجية الرأس من ماشية اللبن الي عدة اسباب اهمها ضعف السلاله ، توجيه الشطر الاكبر من طاقتها في العمل الحقلي وخاصه الابقار ، طول فترة الجفاف ، سوء التغذية ، فضلاً عن إصابتها بالامراض .

وقد اوضحت الدراسة ان الفجوة المتوقعة في الالبان خلال عام ١٩٩٠ اذا استمرت معدلات نمو الانتاج والاستهلاك ثابتة ستصل الي ٢٤٨٣ ألف طن وهو مايستلزم رفع انتاجية الجاموس الحلوب (مع ثبات الاعداد) الي ٣ طن / سنه علي الاقل ، ومضاعفة انتاجية الابقار وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الالبان والا استلزم ذلك إضافة ٣ر٦ مليون رأس في حالة ثبات الانتاجية وهو امر غايه في الصعوبه في ظل محددات انتاج الاعلاف الحاليه .

ولذا فقد أوصت الدراسة بضرورة العمل علي التحسين الوراثي للماشيه

وذلك بتهجين الابقار المحلية بالسلالات الاجنبية عالية الانتاج اللبني والتوسع في مشروعات التحسين الوراثي للجاموس عن طريق الانتخاب واعفاء حيوان اللبن من العمل الحقلي لرفع انتاجيته وذلك بالتوسع في إدخال الميكنة ، علي ان يتم ذلك في اطار خطة قومية تستهدف رفع الانتاجية تشمل جميع القري ،مع الاهتمام بوضع الحلول الحاسمه لمشكلة الاعلاف .

- ذبح صغار الإناث . تعتبر إناث الماشيه رأس المال الثابت والعامل بالنسبة لانتاج الالبان ، ولذا فإن أي إضرار بالاناث يمثل إضرار بإنتاج اللبن وقد تبين ان متوسط وزن لحوم صغار إناث الابقار والجاموس يتزايد سنوياً ، حيث ساهمت لحوم صغار إناث الابقار بنحو ٦ر٥٨٪ من اجمالي لحوم إناث الابقار خلال الفترة ١٩٨٢/٨٠ ، بينما ساهمت لحوم صغار إناث الجاموس بنحو ٢ر٤٢٪ من اجمالي لحوم إناث الابقار خلال نفس الفترة ، وترجع خطورة ذبح الإناث الي صغر اوزانها عند الذبح ، حيث بلغ متوسط وزن الرأس الصغيرة المذبوحه خلال الفترة ١٩٨٢/٨٠ نحو ١٠١ كجم للابقار و ٧٥ كجم للجاموس٪ أي أن وزنها الحي يعادل ١٨٤ ، ١٣٦ كجم لكل من الابقار والجاموس علي التوالي ويعني ذلك ان الإناث مازالت في بداية إنتاجها اللبني او لم تنتج بعد ويعكس ذلك الفقد الكبير في مصادر إنتاج الالبان نتيجة لذبح الإناث .

وفي هذا المجال إقترحت الدراسة ضرورة تحريم ذبح صغار إناث الماشية التي تصلح للانتاج والتربية وتشديد العقوبة عليها ووضعها موضع التنفيذ ، فضلا عن إحكام الرقابة علي عمليات الذبح علي ان يسبق ذلك دراسة الاسباب الحقيقة وراء ذبح الإناث والعمل علي حلها .

- الاصابة بالامراض . أوضحت الدراسة ان الاصابة بالامراض تعتبر احد

اسباب انخفاض الانتاج اللبني من الماشيه المحلية والمستورده وتتمثل اهم الامراض التي تصيب حيوان اللبن في السل البقري والاجهاض المعدي والتهاب الضرع وامراض الحوافر ولذا فقد إوصت الدراسة بضرورة تدعيم اجهزة الرعايه البيطرية وتوفير اللقاحات والامصال والادوية اللازمة لرعايه حيوان اللبن ، وتشديد الرقابة والفحص البيطري علي الابقار المستورده وإرشاد المربيين الي ضرورة توفير الايواء الجيد لحيوان اللبن .

- ارتفاع نسبة العقم والتفويت . ان ارتفاع نسبة العقم والتفويت بالماشية المحلية قد ترتب عليه ضعف معدلات الولادات وبالتالي انخفاض الانتاج اللبني ، ويقدر معدل الولادات بين الابقار المحلية بنحو ٧٢٪ ، علي حين يقدر بين الجاموس بنحو ٦٥٪ ولذا فإنه من الضروري الاهتمام برفع خصوبة الماشية المحلية بالتوسع في مشاريع التلقيح الصناعي والرعايه التناسلية لهذه الماشيه .

- نقص الاعلاف الحيوانية . يعتبر قصور كميات الاعلاف الجافه المتاحه عن تغطية إحتياجات تغذية حيوان اللبن وعدم توازن الكميات المتاحه منها علي مدار السنه بالاضافة الي ارتفاع اسعارها من اهم المشاكل التي تحد من التوسع في انتاج اللبن . ولايعاني حيوان اللبن من نقص الاعلاف خلال فصل الشتاء ، حيث تتوفر الاعلاف الخضراء بكثرة ، بينما تتركز مشكلة نقص الاعلاف خلال فصل الصيف ، حيث قدرت الفجوة في الاعلاف المركزه خلال عام ١٩٨٠ نحو ٣ر٧ إلف طن ، وترجع مشكلة نقص الاعلاف المركزه الي العديد من العوامل اهمها محدودية الارض الزراعية والمنافسة بين الحيوان والانسان في الحصول علي الغذاء ، اعتماد صناعه الاعلاف علي كسب بذره القطن بنسبة كبيرة وقد اخذت مساحة القطن في الانخفاض خلال الفترة الاخيرة ، كما ان الكثير من مدخلات صناعة الاعلاف تعتبر نواتج صناعات اخري كثيرة ، فضلا عن ان

التوسع في الانتاج الداجني قد أدي الي زيادة الضغط علي مستلزمات انتاج علف الحيوان . وفي هذا المجال اقترحت الدراسة ضرورة التوسع في طرق حفظ العلف الاخضر الفائض عن الاحتياجات خلال فصل الشتاء سواء في صورة سيلاج او دريس وذلك لتوفيره اثناء فصل الصيف لسد جزء من العجز في الاعلاف خلال هذا الموسم ، والعمل علي التوسع في إدخال محاصيل المراعي الخضراء كالذره السكريه وعلف الفيل التي تزرع صيفا والتوسع في الاستغلال الامثل للخامات المتاحه التي يمكن ان تستخدم كعلف كمخلفات المزارع ، والتوسع في زراعة محاصيل العلف بالاراضي المستصلحه ورفع انتاجية المزروع منها باراضي الوادي ، وزيادة المنتج من الاعلاف المصنعه وتحسين كفاءتها الغذائية بعمل التوليفات المتوازنة ذات القيمه الغذائية المرتفعة والاكثر ملائمة لاحتياجات حيوان اللبن .

- ساعد كذلك علي خفض الانتاج اللبني المتاح للاستهلاك ارتفاع نسبة الالبان التي توجه لرضاعة العجول الصغيره والتي تقدر بنحو ٢٠٪ من اجمالي الانتاج اي مايعادل نحو ٤٠٠ ألف طن سنويا ولذا فإنه من الضروري العمل على توفير بدائل الالبان لاستخدامها في رضاعة العجول لتوفير الالبان الطبيعية للاستهلاك الآدمي .

- ساهم كذلك في عدم زيادة الانتاج المحلي من الالبان عدم وجود جهاز تسويقي او سوق منظم تشرف علي تسويق وتجارة الالبان مما ترتب عليه وجود العديد من المشاكل التسويقية والسعرية التي تقف عقبه امام التوسع في انتاج الالبان ، مما يستلزم ضرورة ايجاد مصادر لتسويق الالبان وزيادة انتشار وكفاءة وحدات تجميع وتبريد الالبان ، والارتفاع بمستوي الخدمات التسويقية ، مع وضع سياسة سعرية تشجيعية لزيادة انتاج اللبن .

وقد تناول الجزء الثاني من هذا الفصل مشاكل الطاقه الانتاجية والتصنيع بالقطاع العام والتي تتمثل في عدم الاستغلال الكامل للطاقة وارتفاع نسبة المرتجعات والمعاد تصنيعه . وقد تبين من الدراسه ان الطاقات القصوي والمتاحه غير مستغله بالكامل في شركة مصر للالبان والاغذية خلال عام ١٩٨٥/٨٤ ، حيث بلغت نسبة الطاقة الغير مستغله الي الطاقة المتاحة بالنسبة لانتاج اللبن المبستر نحو ٢٨٪ ، اي مايعادل نحو ٣ر٤١ ألف طن فائض غير مستغل في الطاقة ، أما الطاقه الغير مستغله في انتاج اللبن المعقم فتبلغ نحو ٢١٪ من الطاقة المتاحه ، اي مايعادل ٦ر١ ألف طن فائض غير مستغل في الطاقة ، وقد بلغت الطاقة الغير مستغله في انتاج اللبن الزبادي والجبن الابيض ٢٢٪ ، ١١٪ فقط من الطاقه المتاحه ، اي مايعادل ٩ر٦ ، ١ر١ ألف طن فاقد في الطاقه في كل منهما علي الترتيب ، وقدرت الطاقة الغير مستغلة في انتاج الجبن الركفور والآيس كريم نحو ٦٤٪ ، ٤٠٪ من الطاقه المتاحه علي التوالي وتعادل تلك الطاقه نحو ١٧٨ ، ٦٧٤ طن فائض غير مستغل في كل منهما علي الترتيب .

هذا وتختلف اسباب عدم استغلال الطاقات القصوي والمتاحة بالنسبة لمنتجات مصر للالبان من عام لآخر ومن منتج لآخر وان كان هناك اسباب عامه أمكن ايجازها فيما يلي :-

- زيادة الاستيراد ومنافسة القطاع الخاص ، تعتبر زيادة الاستيراد من الجبن المطبوخ والجبن الركفور واللبن المجفف والسائل من اهم الاسباب التي تحول دون تشغيل الطاقات الانتاجية . حيث بلغت الطاقة القصوي لانتاج الجبن المطبوخ عام ١٩٨٤/٨٣ نحو ٥ر١٢ ألف ، بينما قدرت الطاقة الفعلية بنحو ٥ر٦ ألف طن فقط ، في حين بلغ اجمالي الكمية المستورده منه خلال نفس العام نحو ٢٢ ألف طن ، ساهم الانتاج المحلي من الجبن المطبوخ (مثلثات) بنحو ١٢٪ فقط من اجمالي المتاح للاستهلاك بينما ساهم الجبن المطبوخ (بلوكات) بنحو ٤٥٪ من اجمالي المتاح للاستهلاك ومن المعروف ان المنتجات المستورده تتمتع بإعفاء جمركي ، فضلا عن جودتها المرتفعة مما ترتب عليه إقبال المستهلكين علي شراء المنتجات اللبنية المستوردة . ويقترح للتغلب علي هذه المشكلة ترشيد الاستيراد

من هذه النوعيه من الجبن بحيث يقتصر علي الكميات المطلوبة منه لسد

الاحتياجات والتي تزيد من انتاج الطاقه القصوي للصناعة المحلية من هذا

المنتج ، مع فرض رسوم جمركية علي الواردات من المنتجات اللبنيـــة بصفه عامه .

وترجع كذلك الطاقه الغير مستغله من اللبن المعقم والمبستر الي الواردات من اللبن المجفف سريع الدوبان والتي بلغت كميتها نحو ١٥٤ ألف طن ، اي مايعادل ١٥٤ ألف طن لبن سائل وهو مايعادل ضعف الطاقه الغير مستغله بالنسبـــه للبن المبستر والمعقم ، كما يرجع عدم استغلال الطاقه الكامله للبن المبستـــر والمنتجات اللبنية الي صعوبة استمراريـه حصول الشركة علي البان خام بمستوي جوده وسعر مناسبين،مما اضطر الشركة الي الاستعانه بكميات كبيره من اللبـــن الفرز المجفف الدي يؤثر بصورة كبيرة علي جودة المنتج النهائي ولذا فإنه مـــن الضروري التوسع في انشاء المزارع الانتاجية المتخصصةفي انتاج اللبن والعمل علي تشجيع المنتج الصغير لزيادة انتاجه اللبني .

كما ترجع الطاقة العاطلة بالنسبة للبن الزبادي والآيس كريم الي زيـــادة الكميات المنتجه منهما لدي شركات القطاع الخاص المنافسة والتي تعطي هامـــش ربح كبير لتجار التجزئة مما أثر علي توزيع منتجات شركة مصر للالبان . كمـــا ساعدت الواردات من الجبن الابيض ومنافسة القطاع الخاص كذلك علي عـــدم الاستغلال الكامل لطاقة انتاج الجبن الابيض .

- زيادة الفاقد في الطاقة الانتاجية - قد يعزي عدم الاستغلال الكامل للطاقه الانتاجية الي الفاقد في الطاقة الدي قد يرجع لاسباب عديده مثـــل إنقطاع التيار الكهربائي عن مصانع الالبان وإنخفاض كفاءة بعـــض العاملين القائمين علي تشغيل الآلات ، وهجرة العديد من الكفاءات الـــى الخارج والي شركات الاستثمار ، كما قد يرجع الي عدم توافر بعـــض مستلزمات الانتاج،وللتغلب علي مشكلة الاعطال يجب علي الشركة القيام بتوفير وحدات الكهرباءاللازمه للتشغيل الجزئي للآلات حتي لايتعطـــل الانتاج .

من مشاكل التصنيع كذلك ارتفاع نسبة المرتجعات والمعاد تصنيعه ، حيث تبين ان نسبة المرتجعات الي مبيعات مصنع القاهرة تراوحت بين ٣٨٪ ، ١٥ر٦٪ بينما تراوحت هذه النسبة بين ٣ر٤ و ٥٠٪ في مصنع سيكلام و ٣ر٢ ، ١٥ر٥ ٪ في مصنع دمياط ، وتمثل هذه المرتجعات تكلفه زائده في حالة ما اذا تم اعادة تصنيع هذه المنتجات او اعادة تسويقها ، كما قد تمثل خسارة او فاقد اذا ماتم اعدام هذه المرتجعات .

ويرجع ارتفاع نسبة المرتجعات والمعاد تصنيعه بالنسبة لمنتجات شركة مصر للالبان الي كل او بعض الاسباب الآتية :-

- انخفاض جوده بعض المنتجات .
- عدم صلاحية العديد من مواد التغليف والتعبئة مع اسلوب التسويق المتبع في تداولها ، فضلاً عن انخفاض جودة هذه المنتجات .
- القصور في اسلوب تسويق المنتجات اللبنية لعدم توافر وسائل نقل وحفظ هذه المنتجات لدي العديد من مراكز التوزيع والبيع مما يساعد علي سرعة تلفها ، مع عدم وجود الوعي اللبني لدي موزعي وبائعي هذه المنتجات .
- منافسة منتجات القطاع الخاص اللبنية والمنتجات المستورده ذات الجوده المرتفعة لمنتجات القطاع العام . ويستلزم ذلك ضرورة التغلب علي تلك المعوقات حتي يتم خفض نسبة المرتجعات الي الحد المسموح به وهو ٢٪ .

يعتبر ارتفاع نسبة الفاقد من اللبن اثناء التصنيع احد مشاكل التصنيع، حيث يمثل شرش المنتجات اللبنية الناتج عن التصنيع اهم صور الفاقد ، نظراً لان هذا الشرش لايستفاد منه بطريقة اقتصادية ، حيث يلقي في البالوعات في حين انه يحتوي علي قيمة غذائية مرتفعة ، ويعتبر الدهن والبروتين واللاكتور من اهم مكونات الشرش . وقد تم تقدير قيمة الدهن المفقود كؤشر لحجم الخساره السنوية التي تنتج من عدم الاستفاده من مكونات الشرش ، حيث بلغت كمية الدهن المفقوده في الشرش الناتج عن تصنيع الجبن الجاف والابيض عام ١٩٨٥/٨٤ نحو ٥٨٢ طن ، بلغت قيمتها نحو ١ر٦ مليون جنيه . من صور الفاقد كذلك انكماش الجبن الابيض بنحو ٣٥٪ من وزنه اثناء التخزين ، ويرجع ذلك في المقام الاول الي استخدام اللبن المجفف في التصنيع .

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل علي توفير الفرازات الكافيه ذات الكفاءة المرتفعة لفصل مكونات الشرش وخاصه الدهن والاستفادة القصوي من هذه المكونات ، والتوسع في استخدام الشرش المجفف في علائق الحيوانات وانتاج الخمائر .

أما المشاكل المتعلقة بتصنيع الالبان بالمحلات الصغيرة ومعامل تصنيع الالبان فتتمثل في بدائية وتخلف معظم هذه الوحدات وعدم تزويدها بالالات والاجهزة الحديثه التي يمكن من خلالها انتاج منتجات لبنية ذات جوده مرتفعة وخالية من الميكروبات الضاره بصحة الانسان ، فضلاً عن انخفاض الوعي اللبني لدي العديد من العاملين بهذه الوحدات .

ولذا فإن الامر يستوجب تطوير هذه الوحدات الصغيره بحيث تزود بالالات والمعدات التي تضمن عدم تلوث اللبن وزيادة الرقابة الصحية علي هذه الوحدات ، فضلا عن اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتوعية اصحاب وحدات التصنيع والعاملين بها بالاسس العلمية والصحية والفنية لتصنيع الالبان من جهة وتوعية المستهلكين بخطورة استهلاك المنتجات اللبنية الغير معلوم مصدرها من جهه اخري .

أما الجزء الثالث من هذا الفصل فقد تناول المشكلات السعريه وتضمن عرضا لتطور سعر المنتج للالبان ومنتجاتها وسعر المستهلك والمشاكل السعريه الخاصه بشركة مصر للالبان . ففيما يتعلق بتطور سعر المنتج للالبان ومنتجاتها تبين ان نسبة الزياده عام ١٩٨٥ عن عام ١٩٧٥ بلغت نحو ٢٧١٪ بالنسبة للالبان الطازجه ، اما بالنسبة للمنتجات اللبنية فقد بلغت نسبة الزيادة في اسعار المنتج لها خلال الفترة المذكورة نحو ٢٢٦٪ ، ٢٦٣٪ ، ١٩٠٪ ، ١٩٤٪ ، ٢٥٥٪ ، ٢٤٢٪ ، ٢٠٩٪ في كل من الجبن الابيض كامل الدسم ، الجبن الابيض المخزن ، الجبن الرومي الجديد ، الجبن الرومي القديم ، المسلي البلدي ، الزبد البلدي والزبد الجاموسي علي التوالي .

وترجع الزيادة الكبيرة في سعر اللبن الخام الي سببين اولهما عدم تزايد الانتاج المحلي من اللبن بما يتناسب مع زيادة الطلب عليه ، اما السبب الثاني فهو ارتفاع تكاليف انتاج اللبن الخام ، حيث زادت اسعار الرأس من الماشية خلال الفترة ١٩٨٦/٧٥ بنحو ٤ مرات)بينما زادت اسعار التغذية بنحو ٥ر٢، ٨ر٢، ٢ر٢ مره لكل من البرسيم والعلف (السعر الحكومي) والتبن علي التوالي . كما ترتب علي الزيادة في اسعار اللبن الخام زيادة في اسعار المنتج للمنتجات اللبنية كدلك ، حيث يمثل اللبن اماده الاساسية في هذه المنتجات . هذا وقد ترتب علي ارتفاع سعر المنتج للبن الخام خلق مشكلة سعرية ذات شقيين الاول خاص بموردي الالبان الي شركة مصر والثاني خاص بالشركة نفسها .

وبالنسبة للشق الاول فقد تبين ان شركة مصر للالبان تحدد توريد اللبن طبقا لاعتبارات اهمها نسبة الدهن والعد الميكروبي ونوع اللبن وغير ذلك من المعايير ومقابل ذلك تقدم خدمات عديده للموردين اهمها صرف الاعلاف . ورغم ذلك فقد تبين ان الاسعار التي تحددها الشركة للتوريد غير مجزيه بالنسبة للعديد من موردي الالبان ، حيث قدر سعر المنتج للبن الخام علي مستوي الجمهورية بنحو ٤٧ قرش للكيلو ، بينما بلغ سعر توريد كيلو اللبن خلال نفس العام نحو ٣٦ قرش ويأخذ فرق سعر كيلو العلف الذي يعطي مقابل التوريد(بين السعر الحكومي والحر) في الاعتبار تبين ان كل كيلو لبن يورد للشركة يعني خسارة مقدارها ١٠ قرش ، بينما يحقق توريد اللبن ربح للمنتج اذا كانت تكلفة كيلو اللبن تقل عن ٣١ قرش في ظل اسعار عام١٩٨٥ .

هذا وقد ترتب علي هذا الاختلال السعري للالبان عزوف العديد من المنتجين عن توريد البانهم الي شركة مصر للالبان ، كما ان العديد من الجمعيات التعاونية قد أوشكوا علي تصفيه مزارعهم بل قد اوقف البعض منهم الانتاج فعلا ، لعدم استجابة الشركة لمطالبهم برفع اسعار التوريد من جهة وعدم مقدرتهم علي تسويق انتاجهم الي المستهلك بصوره منتظمه من جهة اخري، وذلك لعدم وجود هيكل تسويقي محدد ومعروف يمكن من خلال ضمان تسويق الالبان .

ولذا فقد أوصت الدراسة بضرورة العمل علي رفع الكفاءة الانتاجية

لماشية اللبن وحل مشكلة العلف وخاصه المركز وتوفيرها بكميات كافية واسعار ملائمة علي مدار السنه،وذلك من اجل الحد من ارتفاع اسعار المنتج للبن الخام ، كما انه من الضروري وضع سياسة سعرية تشجيعية ملائمة لتوريد الالبان حتي يشجع المنتجين علي التوسع في الانتاج اللبني . علي ان يتم النظر في تحريك اسعار منتجات شركة مصر للالبان مما يتيح لها تغطية فارق سعر توريد الالبان وتحقيق هامش ربح مناسب .

وفيما يتعلق بتطور سعر المستهلك للالبان ومنتجاتها فقد تبين ان سعر المستهلك للبن الخام قد زاد عام ١٩٨٥ عن عام ١٩٧٥ بنحو ٢٩٣٪ ، بينما بلغت نسبة الزيادة في اسعار المستهلك للمنتجات اللبنية خلال نفس الفترة بنحو ٢٤٠٪ ، ٢١٢٪ ، ١٧٦٪ ، ١٨٤٪ ، ٢٩١٪ ، ٣٠١٪ ، ٢٥٢٪ لكل من الجبن الابيض كامل الدسم ، الجبن الابيض المخزن ، الجبن الرومي الجديد ، جبن رومي قديم ، مسلي بلدي ، زبد بقري ، زبد جاموسي علي الترتيب .

وقد تبين ان الزياده بين سعر المنتج وسعر المستهلك يتركز معظمها في المرحله التي تقع بين المنتج وتاجر الجمله ، اي ان الاخير يستحوذ علي الجزء الاكبر من الهوامش التسويقية للالبان،ويمكن ان تعزي الزيادة في سعر المستهلك للالبان الخام الي كل او بعض العوامل الآتية :-
الزيادة في اسعار المنتج ، تعدد الوسطاء ، عدم الالتزام بتسعيرة محدده للمستهلك ، محدودية دور القطاع العام في انتاج وتصنيع الالبان وزيادة الطلب علي الالبان ومنتجاتها .

وللحد من ارتفاع سعر المستهلك إقترحت الدراسه ضرورة العمل علي زيادة الانتاج اللبني وخفض سعر المنتج للالبان الخام والاقلال من الوسطاء وذلك بالعمل على إنشاء وحدات تجميعية ملحقة او منفصله عن مراكز التجميع

علي ان تقوم تلك الوحدات بتجميع الالبان من المنتجين وخاصه صغار المنتجين ومعاملة تلك الالبان المعاملة الحرارية الكفيلة بمنع تدهور جودة تلك الالبان ، هذا بالاضافة الي تعبئتها و تسويقها للمستهلك النهائي او الوسيط ومما لاشك فيه انه هذه الخطوه ستساعد علي خفض السعر النهائي للالبان ، كما انها ستقضي علي غش الالبان .

وفيما يتعلق بالمشاكل السعريه الخاصه بشركة مصر للالبان فقد تبين ان اهم هذه المشاكل هو ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج بمعدلات تفوق الارتفاع في اسعار المنتجات اللبنية،حيث ارتفعت اسعار اللبن الخام عام ٨٤ / ٨٥ بالنسبه لعام ١٩٧٥ بنحو ٢٧٤٪ ، اما اسعار اللبن المجفف فقد ارتفعت خلال الفترة المذكورة بنحو ١٨٦٪ ، وتضاعفت اسعار الزبده المستورده . وعلي الرغم من هذه الزياده الكبيره في اسعار مستلزمات الانتاج فإن اسعار المنتجات النهائية لم ترتفع بنفس النسبة ، حيث تراوحت نسب الزيادة فيها خلال الفترة ٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤ بين ٢١٪ ، ٨٧٪ . ويرجع ذلك الي تدخل الدوله في السياسه السعرية لمنتجات القطاع العام اللبنية بالتسعير الاجباري لبعض هذه المنتجات لضمان عدم زيادتها ، مقابل دعم سنوي تقدمه الدوله للشركه ورغم ذلك حققت الشركة خسائر ماليه كبيره خلال الفترة ٨٢/٨١ - ١٩٨٤/٨٣ تراوحت بين ٤٫٥ - ١٣ مليون جنيه نتيجة للفرق الكبير بين سعر البيع والتكلفة للعديد من المنتجات اللبنية ، حيث بلغت الخساره الناتجة عن الفرق بين تكلفة الانتاج وسعر البيع لكيلو الجبن الابيض المدعم نحو ١ ، ٢٧ ، ٧ قرش لكل من الجبن الطازج وجبن المجمعات وجبن الاكياس ، بينما تراوحت تلك الخساره بالنسبة للمنتجات اللبنية بين ٢٤ ، ٤٩٫٥ قرش لانواع الجبن الابيض وبين ٧٫٥ ، ٦٥قرش لانواع الجبن الجاف . وفضلاً عن هذا الاختلال السعري فإن منتجات الشركه تواجه منافسه كبيره من المنتجات المثيلة المستورده نظراً لإعفائها من الرسوم الجمركية في حين تخضع مستلزمات الانتاج المستورده والمستخدمه في صناعه الالبان المحلية لرسوم جمركية مرتفعة . كما ان الدوله تترك للقطاع الخاص الحريه لتسعير منتجاته في حين تحدد الاسعار بالنسبة للقطاع العام مما جعل

الشركة في وضع غير متكافئ للمنافسة حيث اصبح من المستحيل على الشركة لعده سنوات طويله ادخال اي تطوير في منتجاتها ، حيث تراوحت اسعار منتجات الشركة بين ٣٥٪ ، ٥ر٧٢٪ من اسعار مثيلتها من منتجات القطاع الخاص

ولذا فقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تحريك اسعار منتجات القطاع العام اللبنية او على أقل تقدير تقوم بزيادة حجم الدعم السنوي الذي يعطي للشركه بما يتناسب مع الزياده في اسعار مستلزمات الانتاج،على ان يتحقق هامش ربح معقول لتطوير الانتاج ، كما يجب العمل على اعفاء مستلزمات الانتاج من الجمارك لخفض تكاليف الانتاج ، مع فرض رسوم جمركية على المنتجات المستوردة التي لها مثيل محلي .

اما الجزء الرابع من هذا الفصل فقد تناول المشاكل التسويقية والتي تضمنت ارتفاع الهامش التسويقي ، مشاكل متعلقة بمراكز التجميع ، تلوث وغش الالبان وبدائية الاساليب التسويقية للالبان ، وقد تبين من دراسة هذا الفصل ان الهامش التسويقي بلغ خلال عام ١٩٨٥ نحو ٣ر٢١٪ ، ٨ر٢٢٪ ، ٢ر٢٤٪ ، ٩ر٢٦٪ لكل من اللبن الخام والجبن الابيض كامل الدسم والجبن الرومي الجديد والجبن الرومي القديم وهذه الهوامش تعتبر مقبوله ومنطقيه ، اما الهامش التسويقي لكل من المسلي البدي والزبد البقري والزبد الجاموسي فقد بلغ ٥ر٣٦٪ ، ٥ر٣٢٪ ، ٨ر٣٢٪ على التوالي ، اما الهامش التسويقي للجبن الابيض المخزن فقد بلغ نحو ٥٢٪ . ولكن البيانات الفعلية لسعر المستهلك تشير الي ارتفاع الهامش عن الارقام المذكوره ، حيث يتراوح الهامش التسويقي للبن الخام بين ١١٣٪ و ١٥٥٪ ، وهو يمثل هامش مرتفع ويرجع الي تعدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك .

اما بالنسبة لنقط ومراكز التجميع فقد تبين ان هذا النمط التسويقي يشوبه العديد من العيوب منها :- عدم وجود اي اجهزة تبريد بنقط التجميع ، وتعطل العديد من مراكز التجميع ، كما تبين ان الكفاءة التجميعية لمراكز

التجميع تقدر بنحو ٣٧٪ فقط ، عدم ملائمة موقع العديد من مراكز التجميع للمنطقة المقامه بها ، كما ينقص العديد من مراكز التجميع اجهزة التبريد اللازمة للمحافظة علي جودة اللبن ، فضلا عن القصور في اسلوب المحاسبه ، مما ترتب عليه فقدان الثقه بين المنتجين ومراكز التجميع وبالتالي تحول العديد منهم عن التوريد لمصانع الشركه .

أما عن تلوث وغش الالبان فقد تبين الي انه يرجع الي جهل الكثير من صغار المنتجين بالشروط الصحيه التي يجب توفيرها في ماشيه اللبن وفي المربي نفسه، مما يترتب عليه ارتفاع العد الميكروبي في البان مراكز التجميع الي نحو ٣ - ٥ مليون في السنتيمتر المكعب ، كما ان كثره الوسطاء والباعه الجائلين واتصاف البعض منهم بعدم الضمير أدي الي تعرض الالبان لطرق عديده من الغش .

من المشاكل التسويقية كذلك عدم توفر الطرق المعبده بالعديد من القري، مما ادي الي صعوبة تجميع اللبن، وبدائية وسائل النقل والتداول للبن الخام والمنتجات النهائية كذلك ، حيث مازال اللبن ينقل في اقساط من المعدن علي الدراجات او الجرارات مما يعرض اللبن في الظروف الغير ملائمة للفساد، اما المنتجات النهائية فغالبا مايتم نقلها بعربات غير مجهزة ، كما ان حفظ هذه المنتجات غالبا مايتم في ظروف غير ملائمة ، وذلك لعدم وجود اي شروط او قواعد تحدد مواصفات وسائل نقل ومراكز توزيع المنتجات اللبنية .

ومن ناحية اخري فإن مراكز التوزيع لاتخضع لاي اشراف تسويقي يرشد اصحابها ويقدم لهم التوجيه التسويقي الذي يساعد علي المحافظة علي جودة تلك المنتجات .

من الدراسه تبين عدم وجود جهاز تسويقي قادر علي تسويق الالبان ومنتجاتها ، كما ان النظام الحالي يشوبه العديد من الثغرات ، مما يستدعي ضرورة التفكير في سياسة تسويقية رشيدة تعالج نواحي القصور والنقص في النظام التسويقي الحالي وذلك عن طريق مايأتي :-

وجود تعاونيات اختيارية للمنتجين الصغار لتسويق الالبان تمول ذاتياً ، التوسع في إنشاء نقط ومراكز تجميع الالبان في القري المختلفة ، وضع سياسه سعريه مرنه للالبان التي تورد الي مراكز التوريد تأخذ في الاعتبار المستوي العام للاسعار والزياده السنويه في بنود تكاليف انتاج اللبن الخام ، الحاق وحدات بستره وتعبئة بمراكز التجميع لبستره وتعبئه جزء من اللبن الخام وبيعه الي المستهلك القريبه من هذه الوحدات ، إنشاء مراكز فنيه ارشاديه لارشاد المنتجين الي طرق انتاج اللبن النظيف وخطورة تلوثه ، اصدار تشريع يمنع تداول اللبن الخام تدريجياً علي ان يعمم انتاج الالبان المبستره والمعقمه ، كما يجب علي اجهزة الاعلام القيام بدور ملموس في توعيه المستهلك والمنتج ايضا ، العمل علي اصدار تشريع يحدد مواصفات وسائل نقل المنتجات اللبنية ومراكز توزيعها ، فضلا عن ذلك يجب العمل علي إنشاء اتحاد (بورد) يمكن له تخطيط وربط سياسات واسلوب كل من انتاج وتسويق وتصنيع الالبان .

تناول الجزء الاخير من هذا الفصل المشاكل المرتبطة بالسياسات والاجراءات الاقتصادية التي تحد من التوسع في انتاج وتصنيع الالبان وقد تم حصرها في كل من سياسة التأمين علي الماشيه ، السياسه العلفية ، السياسه الاقراضية ، السياسه النقديه ، السياسه الماليه والسياسة الاستيرادية .

وفيما يتعلق بسياسه التأمين علي الماشيه فقد تبين من الدراسه ان التأمين اصبح وسيله لصرف الاعلاف وليس لتحقيق الرعايه الصحيه كما كان الهدف منه . وقد بلغ عدد ماشية اللبن المؤمن عليها خلال عام ١٩٨٣ نحو ٥٢٢ ألف رأس انخفضت الي ٥٠٢ ألف رأس خلال عام ١٩٨٤ . كما يرجع انخفاض اعداد رؤوس ماشيه اللبن المؤمن عليها الي قصور نظام التأمين ، حيث لاتتناسب القيمه

المؤمن عليها مع حقيقة القيمة الفعلية لحيوان اللبن ، فضلاً عن التعقيدات الروتينية والمكتبية الخاصة بإجراءات التأمين والرعايه البيطرية وصرف التعويضات .

ولذا فإنه يجب العمل علي التغلب علي تلك المشاكل لتشجيع المربيين علي الاقبال علي التأمين والاهتمام بحيوان اللبن .

وبالنسبة للسياسة العلفية فقد تبين ان هذه السياسة تمثل اهم المعوقات التي تحد من التوسع في انتاج الالبان سواء من حيث شروط صرف الاعلاف او كميتها او اسعارها او تقلب هذه السياسة ، قد اوضحت الدراسة ان شروط التأمين علي الماشيه اي ارتفاع الحد الادني للتأمين بهدف صرف الاعلاف قد ترتب عليه حرمان الغالبية العظمي من منتجي الالبان الذين يمتلكوا من ١ - ٢ رأس من الماشيه من صرف الاعلاف حيث حدد الحد الادني لصرف الاعلاف للابقار البلدية بنحو ٢٠ رأس خلال الفترة ١٩٨٥/٨١ وبنحو ١٠ رؤوس للجاموس والابقار الاجنبية والخليطة خلال الفترة ١٩٨٥/٨٣ . اما معدلات صرف الاعلاف لماشية اللبن فقد أخذت اتجاها عاما متناقصا خلال فترة الدراسة ، هذا فضلاً عن ان المقررات الحاليه لصرف الاعلاف تقل كثيراً عن الاحتياجات المثلي منها وخاصه في فصل الصيف ، حيث تبين ان ماشيه الجاموس التي تساهم بالنسبة الاكبر في انتاج اللبن في مصر تصرف لها مقررات علفيه تقل بنحو ٦٩٪ من إحتياجاتها اليوميه . ومع انخفاض المقررات العلفية قد يضطر المنتج الي الاكتفاء بها مما يؤثر علي انتاجية الرأس من الالبان أو يلجأ الي شراء احتياجاته من السوق السوداء بأسعار مرتفعة مما يؤدي الي رفع اسعار المستلهك للالبان الخام . اما بالنسبة لمنتجي الالبان الذين يقوموا بتوريد ألبانهم الي شركة مصر للالبان فقد شجعتهم السياسه العلفية علي زيادة الانتاج حيث لم تحدد حد أدني لصرفها، حيث يصرف كيلو جرام علف لكل كيلو جرام لبن يورد صيفا بحد اقصي ٥ كجم يوميا وتصرف نصف هذه الكميه شتاءً .

ولذا فإنه يجب العمل علي التوسع في انتاج الاعلاف المركزه من أجل تخفيض الحد الادني لاعداد ماشيه اللبن اللازم لصرف الاعلاف وزيادة معدلات صرفها بما يتلائم مع الاحتياجات المثلي لماشية اللبن منها .

وفيما يتعلق بالسياسه الاقراضية فقد تبين ان هناك نوعين من القروض تعطي لماشيه اللبن هي القروض متوسطه الاجل وتعطي لشراء وتربية الإناث ، والقروض طويلة الاجل وتعطي لانشاء مزارع انتاج اللبن ومدتها عشر سنوات . وقد اتضح من الدراسة ان الفئات التسليفية تشجع انتاج اللبن من الابقار الفريزيان المستورده عنه بالنسبة للابقار البلدية ، كما تقل كثيرا الفئات التسليفية التي تعطي للجاموس عن مثيلتها التي تعطي للابقار الخليطة والمستورده ولذا فقد اقترحت الدراسة بضرورة اعاده النظر في هذه السياسه بهدف اعطاء مزيد من العنايه للجاموس المحلي ورفع الفئات التسليفية لشرائه بما يتناسب مع الارتفاع الكبير في اسعاره وتشجيع صغار المنتجين علي التوسع في انتاجهم اللبني والتغلب علي الثغرات العديده في طرق تقدير ومنح القروض . حيث تبين ان القروض طويلة الاجل تعطي بعض الامتيازات لكبار المنتجين عن الصغار منهم ، فضلا عن عدم الدقه في تقدير حجم القروض في بعض الاحيان .

وبالنسبة للسياسة النقديه فقد تبين ان تعدد اسعار الصرف واتجاها الي الارتفاع قد ترتب عليه تدهور قيمة الجنيه المصري ويعني ذلك ارتفاع القيمه الاستيرادية لمستلزمات انتاج وتصنيع الالبان ، مما تترتب عليه ارتفاع اسعار المنتجات اللبنية النهائية وذلك بالنسبة لمنتجات القطاع الخاص او تحمل شركة القطاع العام لخسائر نظراً لعدم سهولة تحريك اسعار منتجاتها .

وفيما يتعلق بالسياسه الماليه فقد اتضح ان اعفاء المنتجات اللبنية من الجمارك يمثل احد المعوقات التي تحد من التوسع في تصنيع الالبان وخاصة بالنسبة للقطاع العام ، حيث ان ذلك ساعد علي خلق منافسة غير متكافئة بين المنتجات اللبنية المستورده والمنتجات المحلية ، وفضلا عن ذلك فإن شركة مصر للالبان تدفع رسوما جمركية علي مستلزمات الانتاج كالجبن الشيدر ورقائق الالومنيوم والبولي اثيلين وبعض الآلات وقطع الغيار المستورده . ويتضح من ذلك ان السياسه الجمركية لم تحمي الصناعه الوطنية ، بل يمكن القول انها قد شجعت المنتج الاجنبي علي حساب المنتج المحلي . وقد أوصت الدراسة

بضرورة اعادة النظر في هذه السياسة والعمل علي اعفاء مستلزمات الانتاج المحلي من الرسوم الجمركية ، علي ان تفرض رسوم علي الواردات من المنتجات اللبنية .

وبالنسبة لسياسة الاستيراد اوضحت الدراسة ان السياسة الحالية تمثل عقبه امام حمايه ونهوض صناعة الالبان الوطنية ، نظرا لان هذه السياسة لم توضع علي اساس دراسة سليمه لحجم الانتاج المحلي من الالبان ومنتجاتها واحتياجات السوق المحلي منها ، مما وضع الصناعه المحلية في ظروف منافسه غير متكافئة من المثيل المستورد . مما يستلزم ضرورة اعادة النظر في هذه السياسة بحيث تسمح هذه السياسه بإستيراد المنتجات اللبنية التي تغطي إحتياجات السوق وتزيد عن الطاقات الانتاجية الحالية لمصانع الالبان .

المراجـــع

أ ـ المراجع باللغة العربية :ـ

١ ـ ابراهيم بدر ابراهيم — استهلاك الالبان والعوامل المؤثرة علي الطلب عليها ، رسالـــة ماجستير ـ كلية الزراعة ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٧٤٠

٢ ـ ابراهيم يسري صابر — دراسة عن متوسط نصيب الفـــرد المصري من البروتينات الحيوانية مقارنة بالمستوي العالمي ـ وزارة التخطيط ـ ١٩٨١٠

٣ ـ احمد حسن علي هيكل — دراسة علي بروتينات الشـــرش واستخدامها في صناعة الجبـــن ـ رسالة ماجستير ـ كلية الزراعة ـ جامعة الازهر ١٩٨٣٠

٤ ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء — دراسة عن صناعة اعلاف واغذيـــة الحيوان ـ ٨٢ ، ١٩٨٥٠

٥ ـ الجهاز المركزي للمحاسبات — النظام المحاسبي الموحد ـ الطبعة الثالثة ـ القاهرة ١٩٦٩٠

٦ ـ المجالس القومية المتخصصة — استراتيجية توفير البروتيـــن الحيواني في مصر ـ ١٩٨٤٠

٧ ـ ،، ،، ،، — المجلس القومي للانتاج والشئـــون الاقتصادية ، دراسة المشكلـــة التموينية ـ اسبابها وأوجه علاجها مع تطبيقات مقترحة لمجموعـــة السلع التموينية ٠

٨ ـ رجب محمد حفني — دراسة اقتصادية لتصنيع الالبـــان في جمهورية مصر العربية ـ رسالة ماجستير ـ كلية الزراعة ـ جامعة عين شمس ١٩٨٣٠

٩ ـ سعيد خميس الشامي — دراسة مقارنة عن انتاج وتسويـــق الالبان ـ رسالة ماجستير ـ كلية الزراعة ـ جامعة الازهر ـ ١٩٧٣٠

١٠ ـ عيون عبد القادر مطاوع (د)	السياسة التموينية من خلال مناقشات ممثلي الامة مجلس الشعب ـ معهد التخطيط القومي ـ مذكرة ٨٢٥ ـ ١٩٨٤.
١١ ـ كمال ابو ريه (د)	تغذية الحيوان والدواجن ـ الاسس العلمية الحديثة للعلائق والاعلاف ـ دار المعارف ـ الطبعة الاولـــي ـ ١٩٦٧.
١٢ ـ مجدي محمد خليفة	مشكلة نقص الاعلاف المركزه واثرها علي اسعار اللحوم ـ معهد التخطيط القومي ـ ١٩٨٠.
١٣ ـ ،، ،، ،،	تحليل اقتصادي لصناعة الاعلاف في مصر واثرها علي الميزان التجاري الزراعي ـ رسالة ماجستير ـ كلية الزراعة ـ جامعة القاهرة ١٩٨٣.
١٤ ـ محمد الهامي (د) هدي محمد صالح (د)	دراسة اقتصادية عن اللبن ومنتجاته في مصر ـ معهد التخطيط القومـــي ـ مذكرة ١٣٦٥ ـ ١٩٨٣.
١٥ ـ محمد توفيق (د) عسكر احمد عسكر (د)	انتاج اللبن من الابقار والجاموس ـ مطبعة عين شمس ـ الطبعة الثالثـــة ١٩٦٨.
١٦ ـ محمد طاهر عبد الظاهر	دراسة اقتصادية لانتاج الالبـــــان بجمهورية مصر العربية ـ رسالـــة دكتوراه ، جامعة عين شمس ١٩٨٢.
١٧ ـ معهد التخطيط القومي	تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثرها علي السياســـات الزراعية ـ ١٩٨٤.
١٨ ـ ،، ،، ،،	التنمية الزراعية في مصر ماضيهـــا وحاضرها ـ قضايا التخطيط والتنمية يوليو ١٩٨٠.
١٩ ـ ،، ،، ،،	مشاكل انتاج اللحوم والسياســـات المقترحة للتغلب عليها ١٩٨٣.

ب - مراجع باللغة الانجليزية :-

1. James Fitch (Dr) and Ibrahim Soliman (Dr), The livestock economy in Egypt-Agri. Development systems project, Economics working paper No. 29.

2. Ibrahim Soliman(Dr), et. al., Milk production systems in Egypt and the impact of government policies, Agri. Development system project, ARE Ministry of Agri. Univ. of California, 1983.

ج - نشرات وتقارير باللغة العربية :-

١ - اتحاد الصناعات المصرية — الكتاب السنوي - اعداد متفرقة .

٢ - الجهاز المركزي للتعبئة العامه والاحصاء — احصاءات امراض الحيوان - مارس ١٩٨٤.

٣ - " " " — احصاءات الثروة الحيوانية - اعداد متفرقة .

٤ - " " " — استهلاك السلع الغذائية في جمهورية مصر العربية - ١٩٨٤.

٥ - " " " — تقديرات الدخل من القطاع الزراعي - ١٩٨٤.

٦ - " " " — الكتاب الاحصائي السنوي - اعداد مختلفة .

٧ - " " " — النشرة الربع سنوية لاسعار المواد الغذائية - اعداد متفرقة .

٨ - " " " — النشرة الشهرية لاسعار البيع للمستهلك (تجزئة) اعداد متفرقة .

٩ - شركة مصر للالبان — الميزانية العمومية وتقرير تقييم الاداء - اعداد متفرقة .

١٠ - المجالس القومية المتخصصة	تقرير المجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية - الدوره العاشرة ٨٣-١٩٨٤.
١١ - مركز البحوث الزراعية	معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - قسم إقتصاديات الانتاج - سجلات الانتاج الزراعي - اعداد متفرقة .
١٢ - وزارة الزراعة	الادارة العامه للاعلاف والتغذية - سجلات الاعلاف والتغذية - (اعداد متفرقة).

د - نشرات باللغة الانجليزية :-

1. F.A.O., Production year book, 1984.

2. F.A,O., Trade year book, Several issues.